



www.
www.
www.
www.

Ghaemiyeh

.com
.org
.net
.ir

دروس فی



اللهم اكمل نعمتكم واجعلها ملذة
لمن يحبكم ويطلبكم الابدية
آمين آمين آمين

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

دروس في علم الدرایه (علم الحديث : پژوهشی در مصطلح الحديث یا علم الدرایه)

كاتب:

رضا مودب

نشرت في الطباعة:

جامعة المصطفى (صلی الله علیہ وآلہ واصفہ) العالمية

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	دروس في علم الدراسة (علم الحديث : بژوهشی در مصطلح الحديث یا علم الدراسة)
١٢	اشاره
١٣	اشاره
١٨	كلمه الناشر
٢٢	الفهرس
٣٣	المقدمة
٣٥	١- تمہید
٣٥	ضروره البحث في علم الحديث
٣٧	تعريف الدراسة
٣٨	موضوع علم الدراسة
٣٩	فائده علم الدراسة
٣٩	السابقه التاريخيه
٤١	أقسام اصطلاحات الحديث (الداخلية والخارجية)
٤١	اشاره
٤١	١- الاصطلاحات الداخلية للحديث
٤٣	٢- الاصطلاحات الخارجيه
٤٦	٢- تعريف الحديث و مرادفاته
٤٦	الاصطلاحات الداخلية للحديث
٤٦	الحديث
٤٦	اشاره
٤٦	١- الحديث القدسى
٤٦	اشاره
٤٧	اختلاف الحديث القدسى عن غير القدسى

كيفية روایه الحديث القدسی

نماذج من الأحاديث القدسیه

٢- الأحاديث غير القدسیه

اشاره

السئه

الخبر

الأثر

سند الحديث

متن الحديث

٣- تقسيم الحديث من حيث عدد الرواوه

اشاره

الخبر المتواتر

شروط التواتر

اشاره

شروط السامع

شروط الناقلين

أقسام التواتر

اشاره

١- التواتر اللفظي

٢- التواتر المعنوي

خبر الآحاد

اعتبار وتحبيه خبر الواحد

أقسام الخبر الواحد

اشاره

١- المستفيض

٦٦	- العزيز-
٦٧	- الغريب-
٧٢	٤- تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرؤاه (١)
٧٢	اشاره
٧٣	الحاديـث الصـحـيـح
٧٣	الصـحـيـحـعندـقـدـمـاءـالـإـمامـيـه
٧٤	الـصـحـيـحـعـنـدـمـاـخـرـىـالـإـمامـيـه
٧٨	الـحـسـن
٨٤	٥- تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرؤاه (٢)
٨٤	الـحـدـيـثـالـقـوـي
٨٦	الـحـدـيـثـالـمـوـقـق
٨٨	الـحـدـيـثـالـضـعـيف
٨٨	اـشارـه
٨٩	نـماـذـجـمـنـالـحـدـيـثـالـضـعـيف
٩٠	تأـثيرـعـلـمـالأـصـحـابـفـىـجـبـرـانـضـعـفـسـنـدـالـرـوـاـيـات
٩٦	٦- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة (١)
٩٦	اـشارـه
٩٧	الـإـصـطـلـاحـاتـالـمـشـتـرـكـه
٩٧	الـمـسـنـد
١٠٠	الـمـتـصـلـ
١٠١	الـمـر
١٠٥	الـمـعـنـعـ
١٠٥	اـشارـه
١٠٦	نـماـذـجـمـنـالـحـدـيـثـالـمـعـنـعـ
١١٠	٧- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة (٢)
١١٠	الـمـعـلـق

١١١	التعليق في الكتب الأربع
١١٤	المفرد
١١٦	المحكم والمتشابه
١٢٠	المشترك
١٢٤	٨- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة (٣)
١٢٤	رواية القرآن والمدائح
١٢٧	العالى والنازل
١٣٠	الناسخ والمنسوخ
١٣٤	المجمل والمبين
١٣٨	٩- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة (٤)
١٣٨	المشهور
١٣٨	اشاره
١٤٠	نماذج من الأحاديث المشهوره
١٤٢	الشاذ والنادر
١٤٢	اشاره
١٤٣	نماذج من الأحاديث الشاذه
١٤٤	المُصَّفَ
١٤٧	المُدْرَج
١٤٧	اشاره
١٥١	تذكرة
١٥٤	١٠- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المختصة (١)
١٥٤	اشاره
١٥٤	المقطوع
١٥٧	المنقطع
١٥٧	اشاره
١٥٨	نماذج من الروايات المقطوعه

١٥٩	المعرض
١٦٠	المرسل
١٦٠	اشاره
١٦٢	نماذج من الأحاديث المرسلة
١٦٣	الموقف
١٦٣	اشاره
١٦٤	نماذج من الأحاديث الموقوفه
١٦٨	١١- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المختصة (٢)
١٦٨	المضمون
١٦٨	اشاره
١٦٩	نماذج من الروايات المضمرة
١٧١	المتروك
١٧٣	المنكر (المردود)
١٧٥	المُدَّس
١٧٧	المهمل
١٧٩	المجهول
١٧٩	اشاره
١٨٠	نماذج من الأحاديث المجهولة
١٨٤	١٢- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المختصة (٣)
١٨٤	المقلوب
١٨٨	المعقل
١٩١	المضطرب
١٩٣	الموضوع
١٩٣	اشاره
١٩٤	الوضاعون
١٩٥	نماذج من الأحاديث الموضوعه

٢٠٠	اشاره
٢٠٠	الاصطلاحات المتعلقة بالكتى والألقاب
٢٠٠	اشاره
٢٠٠	١- الألقاب المختصه بالمعصومين
٢٠٠	اشاره
٢٠٥	الألقاب الأخرى
٢٠٦	٢- ألقاب غير المعصومين
٢٠٦	اشاره
٢٠٦	المحمدون الثلاث
٢٠٦	أصحاب الاجتماع
٢٠٧	القب الأربعيه
٢١٢	٤- الاصطلاحات المتعلقة بتحمل الحديث
٢١٢	اشاره
٢١٢	١- السماع
٢١٣	٢- القراءه
٢١٤	٣- الإجازه
٢١٧	الاصطلاحات الشائعه الأخرى بين المحدثين
٢١٧	اشاره
٢١٧	الطبقه
٢١٧	علم الطبقات
٢١٨	العده
٢١٩	الأصل والكتاب
٢٢٠	المشیخه والمَشیخه
٢٢١	المُسْتَدِرُك
٢٢١	المسند والشنب

٢٢٢	- الإسناد
٢٢٢	- النوادر
٢٢٦	- ١٥ - شروط قبول الرواية
٢٢٦	- اشاره
٢٢٦	- ١- الإسلام
٢٢٧	- ٢- البلوغ
٢٢٩	- ٣- العقل
٢٢٩	- ٤- الإيمان
٢٣٠	- ٥- عداله الرواى
٢٣٣	- النقل بالمعنى
٢٣٥	- تقطيع الحديث
٢٣٦	- آداب تعلم الحديث
٢٣٧	- آداب بيان وروایه الحديث
٢٣٨	- آداب كتابة الحديث
٢٤٢	- المصادر العامة
٢٤٧	- تعريف مركز

دروس فی علم الدرایه (علم الحدیث : پژوهشی در مصطلح الحدیث یا علم الدرایه)

اشاره

سرشناسه: مودب، سید رضا، ۱۳۴۱ -

عنوان قراردادی: علم الحدیث : پژوهشی در مصطلح الحدیث یا علم الدرایه . عربی

عنوان و نام پدیدآور: دروس فی علم الدرایه / السید رضا مودب؛ تعریف قاسم البیضانی.

وضعیت ویراست: ویراست؟

مشخصات نشر: قم: مرکز المصطفی (ص) العالی للترجمه والنشر، ۱۴۳۵ ق. = ۲۰۱۴ م. = ۱۳۹۳.

مشخصات ظاهری: ۲۳۲ ص.

فروست: مرکز المصطفی صلی الله علیه و آله و سلم العالی للدراسات والتحقیق؛ ۵۷.

شابک: ۸-۹۵-۷۷۴۱-۹۶۴-۹۷۸

وضعیت فهرست نویسی: فاپا

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ قبلی: قم: مرکز المصطفی (ص) العالی للترجمه والنشر، ۱۴۳۲ ق. = ۲۰۸. ۱۳۹۰ ص.

یادداشت: چاپ سوم.

یادداشت: کتابنامه.

موضوع: حدیث -- علم الدرایه

موضوع: Hadith -- *Ilm al-Dirayah

شناسه افزوده: بیضانی ، قاسم، مترجم

شناسه افزوده: جامعه المصطفی (ص) العالیه. مرکز بین المللی ترجمه و نشر المصطفی (ص)

ردہ بندي کنگره: BP ۱۰۹: ۱۳۹۳ ۷۰۴۳ ع/م

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۲۶

شماره کتابشناسی ملی: ۳۵۸۴۱۴۴

ص: ۱

اشاره

عنوان قراردادی : علم الحديث : پژوهشی در مصطلح الحديث یا علم الدرایه . عربی

عنوان و نام پدیدآور : دروس فی علم الدرایه / السید رضا مودب ؛ تعریف قاسم البیضانی .

وضعیت ویراست : [ویراست ۲]

مشخصات نشر : قم : مرکز المصطفی صلی الله علیه و آله العالمی للترجمه والنشر ،

۱۴۳۵ ق . ۱۳۹۳ .

فروست : مرکز المصطفی صلی الله علیه و آله للدراسات والتحقیق

۱۳۹۳/۱۳۶۸ آ / ۱۳۹۳ / فروست اصلی : مرکز بین المللی ترجمه و نشر المصطفی

فروست فرعی : پژوهشگاه بین المللی المصطفی صلی الله علیه و آله ۵۵

شابک : ۹۷۸-۹۶۴-۷۷۴۱-۹۵-۸

یادداشت : عربی .

یادداشت : چاپ قبلی : قم : مرکز المصطفی صلی الله علیه و آله العالمی للترجمه والنشر ،

۱۴۳۲ ق . ۱۳۹۰ ۲۰۸ ص .

یادداشت : چاپ سوم .

یادداشت : کتابنامه .

موضوع : حدیث علم الدرایه

شناسه افزوده : بیضانی ، قاسم ، مترجم

شناسه افزوده : جامعه المصطفی العالمیه . مرکز بین المللی ترجمه و نشر المصطفی صلی الله علیه و آله

ردہ بنڈی کنگرہ : BP ۱۰۹/ ۷۰۴۳ ع ۸ م ۱۳۹۳

ردہ بنڈی دیویی : ۲۹۷/۲۶

دروس فی علم الدرایه

المؤلف: السيد رضا مؤذب

تعریف: قاسم البيضانی

الطبعه الثالثه (طبعه جديده و منقّحه) : ۱۴۳۵ ق / ۱۳۹۳ ش

الناشر: مركز المصطفی صلی الله علیه و آله العالمی للترجمه والنشر

المطبعه: نارنجستان السعر: ۱۱۰۰۰ ريال الکمیه: ۵۰۰

حقوق الطبع محفوظه للناشر.

نشكر اعضاء المركز الذين تابعوا مراحل الطبع والنشر حتى مراحله الاخيره.

مراكز التوزيع:

pub.miu.ac.ir miup@pub.miu.ac.ir

ص: ۴

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آل الطيبين الطاهرين المعصومين. وبعد، إن التطور المعرفى الذى يشهده عالمنا اليوم فى مختلف المجالات، بخاصة بعد ثوره الاتصالات الحديثة التى هيأت فرصةً فريدة للاطلاع الواسع، ودفعت بعجله الفكر والثقافة والتعليم إلى آفاق واسعة.

وغدا الإنسان يتربّب في كل يوم تتطوراً جديداً في البحوث العلمية، وفي المناهج التي تنسجم مع هذا التطور الهائل. ومع كل ذلك بقيت بعض المناهج الدراسية حبيسها الماضي ومقرراته.

وبعد أن بزغ فجر الثورة الإسلامية المباركة بقيادة الإمام الخميني قدس سره ، انبثقت ثوره علميه وثقافيه كبرى، مما حدا برجال العلم والفكر في الجمهوريه الإسلاميه أن يعملوا على صياغه مناهج دراسيه جديدة لمجمل العلوم الإنسانية، الإسلامية بشكل خاص؛ فأحدثت هذا الأمر تغييراً جذرياً وأساسياً في الكتب الدراسية في الحوزات العلمية والجامعات الأكاديمية.

وفي ظل إرشادات قائد الجمهورية الإمام الخامنئي (مَدَّ ظلَّهُ)، أخذت المؤسسات العلمية والثقافية على عاتقها تجديد الكتب الدراسية وتحديثها على مختلف الصعد، بخاصة مناهج الحوزة العلمية، التي هي ثمرة جهود كبار الفقهاء والمفكرين عبر تاريخها المجيد.

من هنا بادرت جامعه المصطفى صلى الله عليه وآله العالميه إلى تبني المنهج العلمي الحديث في نظامها الدراسي، وفي التأليف، والتحقيق وتدوين الكتب الدراسية لمختلف المراحل الدراسية ولجميع الفروع العلمية، ولشتى الموضوعات بما ينسجم مع المتغيرات الحاصله في مجلمل دوائر الفكر والمعরفه.

فقمت بمخاطبه العلماء والأساتذه، ليساهموا في تدوين كتب دراسية على الأسس المنهجية الحديثة للعلوم الإسلامية خاصه، ولسائر العلوم الإنسانية: كعلوم القرآن، والحديث والفقه، والتفسير، والأسصول، وعلم الكلام والفلسفة، والسيره والتاريخ، والأخلاق، والآداب، والاجتماع، والنفس، وغيرها، حملت هذه المناهج طابعاً أكاديمياً مع حفاظها على الجانب العلمي الأصيل المتبّع في الحوزات العلمية في مدرسه أهل البيت عليهم السلام الرسالية.

ومن أجل نشر هذه المعارف والعلوم، بادرت جامعه المصطفى العالميه صلى الله عليه وآله إلى تأسيس «مركز المصطفى صلى الله عليه وآله العالمي للترجمة والنشر» لتحقيقه، وترجمته، ونشر كل ما يصدر عن هذه الجامعه الكبيره، مما ألفه أو حققه العلماء والأساتذه في مختلف الاختصاصات وب مختلف اللغات.

والكتاب الذي بين يديك عزيزى القارئ، دروس في علم الدراسية هو مفرده من مفردات هذه المنظومة الدراسية الواسعة، قام بتأليفه باللغه الفارسيه الأستاذ الفاضل الدكتور السيد رضا مؤدب و ترجمه إلى اللغة العربيه الأستاذ الفاضل قاسم البيضاوي.

ويحرص مركز المصطفى العالمي على تسجيل تقديره لمترجمه الجليل على مابذله من جهد وعناء، كما يشكر كلًّا من ساهم بجهوده لإعداد هذا الكتاب وتقديمه للقراء الكرام.

وفي الختام نوجه بالرجاء إلى العلماء والأساتذة وأصحاب الفضيله. للمساهمه فى ترشيد هذا المشروع الإسلامى بما لديهم من آراء بناءه وخبرات علميه ومنهجيه، وأن يبعثوا إلينا بما يستدركون عليه من خطأ أو نقص يلزם الإنسان عاده، لتلafيهمما فى الطبعات اللاحقة، نسأل الله تبارك وتعالى التوفيق والسداد، والله من وراء القصد.

مركز المصطفى صلى الله عليه وآله العالمى

للترجمه والنشر

ص: ٧

ص:أ

المقدمة ١٥

١٧. تمهيد

١٧. ضرورة البحث في علم الحديث

تعريف الدراسية ١٩

٢٠. موضوع علم الدراسية

٢١. فائده علم الدراسية

٢١. السابقه التاريخيه

أقسام اصطلاحات الحديث (الداخلية والخارجية) ٢٣

١. الاصطلاحات الداخلية للحديث ٢٣

٢. الاصطلاحات الخارجية ٢٤

٢. تعريف الحديث و مرادفاته ٢٧

الاصطلاحات الداخلية للحديث ٢٧

٢٧. الحديث

١. الحديث القدسى ٢٧

اختلاف الحديث القدسى عن غير القدسى ٢٨

اختلاف الحديث القدسى عن القرآن ٢٩

كيفيه روايه الحديث القدسى ٢٩

نماذج من الأحاديث القدسيه ٣٠

٢. الأحاديث غير القدسيه ٣٠

الحاديـث الصـحـيـح ٥٤

الصـحـيـح عـنـد قـدـماء الإـمامـيـه ٥٤

الصـحـيـح عـنـد مـتأـخـرـى الإـمامـيـه ٥٥

الحسن ٥٩

٥. تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرُّواه (٢) ٦٥

الحاديـث الـقوـيـ ٦٥

الحاديـث الـموـقـّـى ٦٧

الحاديـث الـضـعـيـف ٦٩

نماذج من الحديث الضعيف ٧٠

تأثير عمل الأصحاب في جبران ضعف سند الروايات ٧١

ص: ١٠

٦. تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة (١) ٧٧

الإصطلاحات المشتركة ٧٨

المُسَنَّد ٧٨

المتصل ٨١

المر ٨٢

المعنعن ٨٦

نماذج من الحديث المعنعن ٨٧

٧. تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة (٢) ٩١

المعلق ٩١

التعليق في الكتب الأربعه ٩٢

المفرد ٩٥

المحكم والمتشابه ٩٧

المشترك ١٠١

٨. تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة (٣) ١٠٥

روايه القرآن والمدّبّج ١٠٥

العالى والنازل ١٠٨

الناسخ والمنسوخ ١١١

المجمل والمبيّن ١١٥

٩. تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة (٤) ١١٩

المشهور ١١٩

نماذج من الأحاديث المشهوره ١٢١

الشاذ والنادر ١٢٣

نماذج من الأحاديث الشاذة ١٢٤

المُصَّف ١٢٥

المُدْرَج ١٢٧

تذكرة ١٣٠

١٠. تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المختصه (١) ١٣٣

المقطوع ١٣٣

المنقطع ١٣٦

ص: ١١

نماذج من الرّوايات المنقطعه ١٣٧

المعضل ١٣٨

المرسل ١٣٩

نماذج من الأحاديث المرسله ١٤١

الموقوف ١٤٢

نماذج من الأحاديث الموقوفه ١٤٣

١١. تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المختصه (٢) ١٤٧

المضمر ١٤٧

نماذج من الروايات المضمره ١٤٨

المتروك ١٥٠

المنكر (المردود) ١٥٢

المدلّس ١٥٤

المهمل ١٥٦

المجهول ١٥٨

نماذج من الأحاديث المجهولة ١٥٩

١٢. تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المختصه (٣) ١٦٣

المقلوب ١٦٣

المعلّل ١٦٧

المضطرب ١٧٠

الموضوع ١٧٢

نماذج من الأحاديث الموضوعة ١٧٤

١٣. الاصطلاحات الخارجية للحديث ١٧٩

الاصطلاحات المتعلقة بالكتاب والألقاب ١٧٩

١. الألقاب المختصة بالمعصومين ١٧٩

الألقاب الأخرى ١٨٤

٢. ألقاب غير المعصومين ١٨٥

المحمدون الثلاث ١٨٥

أصحاب الاجتماع ١٨٥

النواب الأربع ١٨٦

ص: ١٢

١٤. الاصطلاحات المتعلقة بتحمّل الحديث ١٩١

١. السماع ١٩١

٢. القراءه ١٩٢

٣. الإجازه ١٩٣

الاصطلاحات الشائعه الأخرى بين المحدثين ١٩٦

الطبقه ١٩٦

علم الطبقات ١٩٦

العدّه ١٩٧

الأصل والكتاب ١٩٨

المشیخه والممشیخه ١٩٩

المُسْتَدِرِك ٢٠٠

المُسَنَّدُ وَالسُّنْنَ ٢٠٠

الإسناد ٢٠١

النوادر ٢٠١

١٥. شروط قبول الروايه ٢٠٥

١. الإسلام ٢٠٥

٢. البلوغ ٢٠٦

٣. العقل ٢٠٨

٤. الإيمان ٢٠٨

٥. عداله الراوى ٢٠٩

النقل بالمعنى ٢١٢

تفطيع الحديث ٢١٤

آداب تعلم الحديث ٢١٥

آداب بيان وروایه الحديث ٢١٦

آداب كتابة الحديث ٢١٧

المصادر العامة ٢٢١

ص: ١٣

يعتبر علم الدرایه من الدروس المقرّره في مرحله «البكالوريوس» في قسم علوم القرآن والحديث، حيث يدرس الطلاب هذه المادة بمعدل حصتين في الأسبوع. وطبقاً للعناوين المصادر علىها، فعلى الطالب أن يدرس «تاريخ الحديث» قبل الدخول في مباحث هذا العلم (علم الدرایه).

إن الهدف من دراسه علم الدرایه هو التعرّف على الاصطلاحات الحديثية الشائعه عند علماء الشیعه، حتّی يتمكّن الطالب من الاستفاده من أحاديث أهل البيت بصورة أفضل. أمّا العناوين المصادر علىها خلال هذه المرحله في هذا الدرس فتشمل أربعه أقسام:

١. المباحث التمهيدیه: من قبيل ضروره دراسه الحديث، تعريف علم الدرایه، نبذه تاريخيه عن علم الدرایه.

٢. اصطلاحات الحديث؛ ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ) الاصطلاحات التي تختص بالحديث نفسه (الاصطلاحات الداخليه)، وتشمل الاصطلاحات المتعلّقه بتعريف الحديث ومرادفاته، والاصطلاحات المتعلّقة بتقسيم الحديث من حيث عدد الرّواه، تقسيم خبر الواحد من حيث حالات الرّواه، الاصطلاحات المشتركة (١٦ مصطلحاً)، والمختصّه (١٥ مصطلحاً).

ب) الاصطلاحات التي لا ترتبط بنفس الحديث (الاصطلاحات الخارجيه)،

وتشمل الاصطلاحات المتعلّقة بالكتني والألقاب، كالألقاب المختصّة بالمعصومين عليهم السلام وغير المعصومين، وكذلك الاصطلاحات المتعلّقة بتحمّل الحديث، وبعض الاصطلاحات الشائعة الأخرى.

٣. شرائط قبول الرواية.

٤. النقل بالمعنى وتقطيع الحديث، آداب تعلُّم الحديث، آداب نقله وكتابته.

وكما قلنا سابقاً، فإنّ الهدف من هذا العلم هو الاطلاع والتعّرف على الاصطلاحات الشائعة بين محدثي الشيعة. أمّا دراسه هذه المصطلحات دراسه مقارنه مع آراء أهل السّيّنة، فسوف يتم تناولها في مراحل أعلى، أي في مرحله الماجستير. وقد اشتمل كلّ درس من هذه الدروس على خلاصه البحث، الأسئله، بحوث تحقيقيه، وبهذه الطريقة يمكن تحقيق مزيد من التقدّم العلمي للطلاب في هذا المجال. نأمل أن يكون هذا الجهد مفيداً ونافعاً لطلبه العلوم الديتية في المركز العالمي وبقيه المراكز التعليميه الأخرى، وأن يحقق الأساتذه من خلاله الأهداف المناطة بهم. والجدير بالذكر أنّنا تجنبنا ترجمة النصوص، سواء أكانت من روایات أهل البيت عليهم السلام ، أم نقل أقوال العلماء؛ لكنّي يكون ذلك حافزاً للمزيد من بذل الجهد.

ولا يفوتنى في هذه المناسبه تقديم الشكر إلى القسم المشرف على التعليم في المركز العالمي للعلوم الإسلامية، وكذلك مدير وأعضاء اللّجنه المسؤوله في علوم القرآن والحديث، وإلى مدير «مكتب التخطيط وتدوين المناهج الدراسية» في المركز، الأستاذ حجّه الإسلام والمسلمين عز الدين رضا نژاد - زيد عزه ..

وفي الختام نحن بانتظار ملاحظات وانتقادات الأساتذه المحترمين، وأهل الاختصاص في هذا المجال.

السيد رضا مؤدب

قم المقدّسه، الحوزه العلميه، ١٣٨٣ش

ص: ١٦

ضرورة البحث في علم الحديث

تعتبر أحاديث المعصومين عليهم السلام - سواءً أكانت صادره عن النبيّ صلى الله عليه و آله ، أم عن الأئمّه عليهم السلام - المنبع الصافي الصادر من معين الوحي الإلهي لهدايه الإنسان. فالحديث ينشأ يعتبر عن قول و فعل المعصوم عليه السلام ؛ ليخرج الإنسان من حاله الانحطاط والشهوات الحيوانية، والوصول به إلى قمة السعاده والحياة الروحية، تماماً كما هي وظيفه القرآن.

وقد استودع الباري عزوجلّ الإنسان هذين الميراثين (القرآن والحديث)، كما قال الرسول صلى الله عليه و آله :

إِنَّمَا تَرَكَ فِيكُمُ التَّقْلِيلَنِ، مَا إِنْ تَمْسِيَ كُتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضْلُلُوا بَعْدِي، كِتَابُ اللَّهِ وَعَنْتَرِي أَهْلُ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقا حَتَّى يَرْدَا عَلَى الْحَوْضِ، فَانظُرُوهُمْ كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا، أَلَا هَذَا عَذْبُ فَرَاتُ فَاسْرَبُوا، وَهَذَا مَلْحُ أَجَاجَ فَاجْتَنَبُوا. (١)

إنّ حديث المعصوم عليه السلام له منزله ومكانه رفيعه، إلى درجه أنه ورد في بعض الأقوال الصادره عن المعصومين عليهم السلام : أنّ الحديث جلاء وحياة للقلوب، وقد ورد

ص: ١٧

- (١) . بحار الأنوار: ٢/١٠٠، ح ٥٩.

التأكيد كثيراً على طلبه، أو روايته؛ فقد جاء في بعض الروايات أنّ مكانه وقيمه الأشخاص تكمن في مقدار روايتهم للأحاديث، وفيما يلى طائفه من هذه الأخبار:

١. عن رسول الله صلى الله عليه و آله :

تحدّثوا فإنَّ الحديث جلاء للقلوب. [\(١\)](#)

٢. عن الباقر عليه السلام :

يا فضيل، إن حديثنا يحيى القلوب. [\(٢\)](#)

٣. عن الباقر عليه السلام :

سارعوا في طلب العلم، فو العذى نفسى بيده، لحديث واحد في حلال وحرام تأخذه عن صادق، خير من الدنيا وما حملت من ذهب وفضة. [\(٣\)](#)

٤. عن الصادق عليه السلام :

اعرموا منازل الناس ما على قدر رواياتهم عنا. [\(٤\)](#)

٥. عن رسول الله صلى الله عليه و آله :

اللّهم ارحم خلفائي - ثلث مرات - قيل يا رسول الله ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدى ويررون حديثى وستنى. [\(٥\)](#)

ولهذا السبب كان للحديث مثل هذه الأهمية الكبيرة عند المعمومين عليهم السلام .

إن التحقيق ودراسة الحديث من حيث المتن والسنن، يعتبر ضروره من الضرورات لأى طالب من طلاب العلوم الدينية، حتى يتمكن من الاستفادة - بتصوره جيده - من هذه النعمة الكبيرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالاصطلاحات المستخدمة في الحديث والتي هي أعم من السنن والمتن. ومن جهة أخرى، فإن الفقه والاجتهاد يتوقف على

ص: ١٨

-١ - (١) . الكافي: ٤١/١، ح ٨.

-٢ - (٢) . بحار الأنوار: ١٤٤/٢، ح ٥.

-٣ - (٣) . المحاسن: ٣٥٦/١.

-٤ - (٤) . بحار الأنوار: ١٥٠/٢، ح ٢٤.

-٥ - (٥) . المصدر السابق: ١٤٥، ح ٧.

معرفة هذه الاصطلاحات، وهي من مقدّمات الاجتهداد في علوم آل محمد عليهم السلام .

يقول العلّامة المامقانى في هذا المجال:

لما كان علما الدرایه والرجال من العلوم المتوقف عليها الفقه والاجتهداد عند اولى الفهم والاعتبار... رأيت من الفرض اللازم على عيناً تصنیف كتابین فيهما. [\(١\)](#)

وقد أكّد آيه الله النجفي على هذا الأمر أيضاً فقال:

من أشرف العلوم الإسلامية، علم الدرایه الذي هو بمنزلة المقدّمه لعلم الرجال، وكلاهما من أهمّ علوم الحديث، وعليها تدور رحى استبطاط الأحكام. [\(٢\)](#)

تعريف الدرایه

قبل الدخول في تعريف علم الدرایه - أحد فروع علم الحديث - لا بدّ من التطرق - أولاً - إلى تعريف «علم الحديث»، وهو: علم بسلسله من القوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن، [\(٣\)](#) ومن هنا، فإنّ علم الحديث ينقسم إلى ثلاثة فروع مهمّة، هي:

١. رجال الحديث (دراسه حالات الرؤواه).

٢. فقه الحديث (دراسه متن وشرح كلام المعصوم عليه السلام).

٣. علم الدرایه أو درایه الحديث.

إنّ علم الدرایه أو درایه الحديث - موضوع هذا البحث - هو العلم الذي يبحث في سند ومتنا الحديث وحالاته. وقد ذكرت عدّه تعاريف لهذا العلم، منها:

١. عَرَفَ الشِّيخُ البَهَائِيُّ عِلْمَ الدَّرَائِيَّةَ بِأَنَّهُ:

علم يبحث عن سند الحديث ومتنه، وكيفيه تحمله وآداب نقله. [\(٤\)](#)

ص: ١٩

١- (١) . مقباس الهدایه: ١/٣٥.

٢- (٢) . شرح البدایه: ٩.

٣- (٣) . مستدرکات مقباس الهدایه: ٥/١٤.

٤- (٤) . الوجيزه في علم الدرایه: ١؛ نهاية الدرایه (شرح الوجيزه): ٧٩.

٢. قال الشهيد الثاني في تعريف علم الدرایه بأنه:

علم يبحث عن متن الحديث وطرقه، من صحيحها وسقيمها وعليها وما يحتاج إليه ليعرف المقبول منه والمردود. (١)

٣. عرف آية الله السبحانى علم الدرایه، فقال:

هو العلم الباحث عن الحالات العارضه على الحديث من جانب السند والمتن. (٢)

من خلال التعريف المذكوره يتضح أن هذا العلم: يبحث عن الحالات المتعلقة بالسند والمتن معاً.

وقد أشار الشيخ البهائي إلى أن «كيفيه تحمله وآداب نقله» من المسائل المتعلقة بهذا العلم أيضاً. ومن الواضح أن البحث في سند الحديث في علم الدرایه لا يدرس حالات الروايات بصورة مستقلة من حيث الجرح والتعديل والوثاقه والضعف، لأن مثل هذا الأمر يتعلق بعلم الرجال، بل إن دراسه السند في علم الدرایه يتم من خلال البحث عن طريق الحديث، ومجموع الروايات، والحالات المرتبطة بالسند والمتن، والاصطلاحات المتعلقة بها، ومن جمله ذلك الاصطلاحات الرجالية. (٣)

موضوع علم الدرایه

إن موضوع علم الدرایه هو دراسه «سند و متن» الحديث؛ لأن البحث هنا عن عوارض السند والمتن، وليس عن الراوى والمروى الذي يتکفل به علم الرجال وفقه الحديث، أي أن علم الدرایه يبحث عن الروايات باعتبارهم سلسلة الحديث، وطريق تحمله، وعن المتن باعتباره قوام الحديث، وأن له حالات وعوارض

ص: ٢٠

-١) . الرعایه في علم الدرایه: ٤٥؛ مقباس الهدایه: ٤١/١.

-٢) . اصول الحديث وأحكامه: ١٢.

-٣) . علم الحديث: ١٢.

خاصّه. قال الشهيد الثاني في هذا المجال:

وموضوعه الرأوى والمروى من حيث ذلك،[\(١\)](#)

أى: من حيث معرفه الصحيح من غير الصحيح.

فائدة علم الدرایہ

يظهر من كلام المحدثين أنّ الهدف والغاية من هذا العلم هو معرفة الاصطلاحات التي بواسطتها يمكن معرفة الصحيح من غير الصحيح؛ قال الشهيد الثاني:

وغايته معرفه ما يقبل من ذلك ليعمل به، وما يُرَدّ منه ليتَجَنَّبَ،[\(٢\)](#)

ومن هنا فإنّ الهدف الحقيقي ليس هو معرفة اصطلاحات الحديث، بل تمييز الروايات المقبوله من غير المقبوله، قال السيد حسن الصدر:

وفائدہ هذا العلم، معرفہ ما یُقبل من الحديث وما یُرد، لیعمل بالاول ویتجنّب عن الثانی.[\(٣\)](#)

السابقه التاریخیه

الظاهر أنّ بدايه تأسیس هذا العلم كان بين علماء ومحدثي أهل السنه، وذلك لعدم استفادتهم من علوم أهل البيت عليهم السلام ، وقد تناول الترمذی (ت ٢٧٩ھ) مباحث هذا العلم لأول مرّه بصوره منظمّه في كتابه. [\(٤\)](#) أمّا بين محدثي الشیعه فيرجع استخدام اصطلاح المقبول والمردود، والصحيح وغير الصحيح إلى عصر المحمدین الثلاثة، أى: الكليني (ت ٣٢٨ھ)، الشیخ الصدوقي (ت ٣٨١ھ) والشیخ الطووسی (ت ٤٦٠ھ)، فمثلاً عندما

ص: ٢١

-١ . الرعايه في علم الدرایہ: ٤٥.

-٢ . المصدر السابق.

-٣ . نهاية الدرایہ: ٨٦.

-٤ . علم الدرایہ تطیقی: ١٤.

ينقل الشّيخ الصّدوق عن «الفضل بن شاذان» يقول: هذا حديث صحيح. [\(١\)](#)

وكان السيد ابن طاووس، جمال الدين أحمد بن موسى (ت ٦٧٣هـ)، هو أول من نظم مباحث هذا العلم وتوسّع فيه من علماء الشّيعة بعد المحمّدين الثلاثة، [\(٢\)](#) ثمّ بعد ذلك العلّامة الحلي جمال الدين أبو منصور حسن بن يوسف (ت ٧٢٦هـ)، ولكن لم يصلنا تأليف مستقلّ عن هذين العالمين، ثمّ قام محمّد بن جمال الدين مكى العاملى (ت ٧٨٦هـ) بدراسه عددٍ من الاصطلاحات الحديثيّة في مقدّمه كتاب «الذكرى»، [\(٣\)](#) وبعد ذلك قام أحمد بن فهد الحلي (ت ٨٤١هـ) بدراسه مباحث علم الدرایه في مقدّمه كتابه «المهذب البارع» وقيل: إنّ له كتاباً في شرح اصول الدرایه. [\(٤\)](#)

ثمّ قام العالم الكبير زين الدين العاملى (ت ٩٦٥هـ) «الشهيد الثاني» بتدوين مباحث علم الدرایه في القرن العاشر وبادر إلى تدوين كتابين قيمين في هذا العلم هما: البداية في علم الدرایه، الرّعاية في علم الدرایه مستخدماً اصطلاحات علم الدرایه في المباحث الفقهية، ومبيناً المتزلّه الكبير لعلم الدرایه؛ وهناك كتاب آخر «للشهيد الثاني» باسم غنيه القاصدين في معرفه اصطلاحات المحدثين قام بتدوينه قبل كتاب «الرّعاية»؛ لأنّ الشهيد الثاني كثيراً ما كان ينصح الدارسين بمراجعة هذا الكتاب للمزيد من التفصيل في هذا العلم. [\(٥\)](#) وقد اهتمّ بعض العلماء بتدوين مباحث علم الدرایه بعد

ص: ٢٢

١- (١). من لا يحضره الفقيه: ٢٥٩/٤، الرواية: ٥٦٠٣.

٢- (٢). يرى بعض العلماء أمثال السيد حسن الصدر في كتاب «تأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام»، أنّ أول من كتب في هذا العلم من الشّيعة هو الحاكم النّيشابوري (ت ٤٠٥هـ)؛ لأنّ كثيراً من علماء العاشرة انهموا بالتشيع، وكانوا يعتقدون أنّه يميل كثيراً لأهل البيت عليهم السلام ، انظر: تأسيس الشّيعة: ٢٩٤؛ تاريخ بغداد: ٩٤/٣.

٣- (٣). ذكرى الشّيعة: ٤٧/١.

٤- (٤). تأسيس الشّيعة: ٢٩٥.

٥- (٥). الرّعاية في علم الدرایه: ٤٠٤.

القرن العاشر وحتى يومنا هذا، ومن الكتب المدونة في هذا المجال:

١. وصول الأخبار إلى أصول الأخبار، الحسين بن عبد الصمد العاملی (ت ٩٨٤).
٢. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، الحسن بن الشهيد الثاني (ت ١٠١١).
٣. الوجيز في علم الدرایه، الشيخ بهاء الدين العاملی (ت ١٠٣١).
٤. الرواشح السماويه في شرح أحاديث الإمامية، الميرداماد (ت ١٠٤١).
٥. مقباس الهدایه في علم الدرایه، عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١).
٦. نهاية الدرایه في شرح الوجيز، السيد حسن الصدر العاملی (ت ١٣٥٤).
٧. علم الدرایه ودرایه الحديث، مدير كاظم شانه چی (ت ١٤٢٣).
٨. قواعد الحديث، محيي الدين الموسوى (معاصر).
٩. اصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه، آيه الله جعفر السبعاني (معاصر).
١٠. تلخيص مقباس الهدایه، العلّامة على أكبر الغفاری (معاصر).
١١. علم الدرایه تطبيقي، السيد رضا مؤدب (معاصر).
١٢. دانش درایه الحديث، محمد حسن رباني (معاصر).
١٣. علم الحديث، زین العابدين قرباني (معاصر).
١٤. اصول الحديث، عبد الهادی الفضلى (معاصر).

أقسام اصطلاحات الحديث (الداخليه والخارجيه)

اشارة

يمكن تقسيم مصطلح الحديث في «علم الدرایه» عند المحدثين إلى عدّه أقسام، وذلك من حيث اتصال السند وانقطاعه، وتعدد الناقلين، وألقابهم، وطرق التحمل و...، وبشكل عام يمكن تقسيمها إلى قسمين: المصطلحات الخارجية والداخلية.

١- اصطلاحات الداخلية للحديث

المقصود بهذه الاصطلاحات هي التي تختصّ بنفس الحديث، كالاصطلاحات

التي ترجع إلى تعريف الحديث ومرادفاته: المتواتر وخبر الواحد، الصحيح، الحسن، الموثق، الضعيف، والمصطلحات المشتركة لأقسام الحديث الأربع، والمتخصّص بالحديث الضعيف والتي تزيد عن عشره اصطلاحات، وسوف نتناول جميع هذه البحوث من الدرس الثاني وحتى الدرس الثاني عشر.

٢- الاصطلاحات الخارجية

والمراد بها هي الاصطلاحات المستخدمة في علم الدراسية والحديث، والتي عاده ما ترجع إما إلى ألقاب وكني المعصومين أو غير المعصومين، أو الاصطلاحات المتعلّقة بطرق التحميل. وهذه الاصطلاحات ليس لها علاقة بنفس الحديث، وهي تعدّ بالعشرات، وسوف نتناولها في الدرس الثالث عشر والرابع عشر.

النتيجة

بعد بيان ضرورة البحث في علم الحديث وأهميته في المباحث الإجتهادية، تناولنا تعريف علم الدراسية، وقلنا: إنّه العلم الذي يمكن من خلاله أن نتعرّف على سند ومتن الحديث، والحالات التي تعرض عليه. ثم تناولنا موضوع علم الدراسية وهو السندي والمتن، وأشارنا إلى فائدته وتاريخه عند علماء الشيعة. وفي الختام قلنا: إنّ الاصطلاحات في علم الدراسية إما أن ترجع إلى الأمور الداخلية في متن الحديث، أو إلى ألقاب وكني المحدثين وطرق التحمل، وقد أطلقنا عليها: الاصطلاحات الخارجية.

الأسئلة

١. ما هو العلم الذي يتأثر كثيراً بمعرفه الاصطلاحات الحديثية، وكيف؟

٢. عرف علم الدرایه، وبيّن موضوعه.

٣. ما هي الكتب المدونة في علم الدرایه؟

٤. ما هو الفرق بين الاصطلاحات الخارجية والداخلية للحديث؟

البحوث

١. بيّن تأثير علم الدرایه في الروايات الفقهية.

٢. بيّن أهمية الدراسة والتحقيق في الحديث في نظر باقي الأئمّه عليهم السلام .

٣. بيّن مقدار تأثير شخصيّه العلّام المامقانى في علم الدرایه.

٤. ما هو هدف السيد «حسن الصدر» في كتابه شرح الوجيزه، وما هي خصائص هذا الكتاب؟

المصادر

١. مقباس الهدایه، المدخل، المجلد الأول: العلّام المامقانى؛

٢. نهاية الدّرایه، المقدّمه: السيد حسن الصدر؛

٣. بحار الأنوار، المجلد الأول، كتاب العلم، محمد باقر المجلسي؛

٤. الكافي، الشيخ الكليني، كتاب فضل العلم، باب النوادر، المجلد الأول؛

٥. أصول الحديث وأحكامه، جعفر السّبحاني.

٢-تعريف الحديث و مرادفاته

الاصطلاحات الداخلية للحديث

يمكن تقسيم هذه الاصطلاحات - كما ذكرنا سابقاً - إلى مجموعتين: داخلية وخارجية، وسوف نتناول بالدراسة جميع هذه الاصطلاحات، ونبدأ - أولاً - بتعريف الحديث عند الشيعة.

الحديث

اشاره

يطلق معنى الحديث في اللُّغَةِ ويراد به «الجديد» و«الحاديُث» في قبال «القديم». (١) أمّا في الاصطلاح فهو عباره عن: كُلَّ كلام يصدر عن المعصوم عليه السلام ، وينقسم إلى قسمين: الحديث القدسى وغير القدسى.

١- الحديث القدسى

اشاره

ويطلق عليه الحديث الزباني والإلهي أيضاً، وهو كلام الله سبحانه وتعالى الذي يحكى النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أو المعصومون عليهما السلام دون قصد الإعجاز والتحدي، ولا يكون جزءاً من

ص: ٢٧

١-(١). الجوهرى، صحاح اللُّغَةِ: ٢٧٨/١.

آيات القرآن؛ لأنَّه قد يتكلَّم النبِي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ببعض المواقف والحكم عن الله تعالى، ولا يكون وحيًّا قرآنِيًّا، ومن جانب آخر فهو ليس قوله صريحةً منسوب للمعصوم عليه السلام حتَّى يكون حديثًا نبوياً، أو حديثًا عن المعصوم، بل هو كلام إلهيٌّ من عالم الغيب. وقد ذكر المحدثون عدَّة تعاريف للحديث القدسى منها:

١. قال الشیخ البهائی فی تعريف الحديث القدسی:

وهو ما يحكى كلامه تعالى غير متحدٍ بشيء منه. [\(١\)](#)

٢. ذکر السید حسن الصدر تعريف الحديث القدسی، فقال:

ومن الحديث ما يسمى حديثاً قدسياً، وهو ما يحكى كلامه تعالى غير متحدٍ بشيء منه نحو قوله: قال الله تعالى. [\(٢\)](#)

٣. عزف العلَّام المامقانی الحديث القدسی، فقال:

عبارة عما حكاه أحد الأنبياء أو الأوصياء من الكلام المتزل لا على وجه الإعجاز. [\(٣\)](#)

اختلاف الحديث القدسی عن غير القدسی

مع الأخذ بنظر الاعتبار التعاريف المذكورة سابقاً، يمكن القول: إنَّ الألفاظ والمعانی في الحديث القدسی هي من عند الله تعالى، أي أنَّ الألفاظ الحديث ليست من النبِي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ . أمّا بالنسبة للأحاديث غير القدسية، فإنَّ الألفاظ الحديث من المعصوم عليه السلام نفسه، وإن مال بعضُ إلى الاعتقاد بأنَّ اللفظ في الأحاديث القدسية هو من عند النبِي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، أو يمكن أن يكون منه. [\(٤\)](#)

ص: ٢٨

١- (١) . الوجيزه في علم الدرایه: ٣.

٢- (٢) . نهاية الدرایه: ٨٥.

٣- (٣) . مقباس الهدایه في علم الدرایه: ٧٠/١.

٤- (٤) . علم الدرایه: ٢٥. كشاف اصطلاحات الفنون: ١٥/٢.

يتميز القرآن الكريم عن الحديث القدسي بجمله خصائص منها [\(١\)](#):

١. القرآن الكريم معجزة الإسلام الخالدة، وهو محفوظ من أي تغيير وتلاعب، وقد وصل إلينا عن طريق التواتر.
٢. إن المنكر للقرآن يعتبر كافراً في نظر الشّرع.
٣. لا تصح الصلاة إلا بقراءة القرآن فقط.
٤. لا يجوز مس القرآن دون طهارة.
٥. الواسطه في نزول القرآن هو جبرائيل الأمين.
٦. ألفاظ القرآن منصوصه من عند الله تعالى بالقطع واليقين.
٧. وجوب التعبُّد بقراءة القرآن الوارده عن الرسول صلى الله عليه و آله .
٨. لا يجوز بيع القرآن والتعامل عليه.
٩. لا يجوز نقل القرآن بالمعنى.

كيفية روایه الحديث القدسي

يمكن روایه الحديث القدسي بالشكل التالي:

١. قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله صلی الله عليه و آله ...
٢. قال رسول الله صلی الله عليه و آله فيما يرويه عن ربّه أَنَّه قال...

لقد جاء ذكر الأحاديث القدسيّة في الكتب الروائية، ويعتبر السيد خلف الحويزي (ت ١٠٧٤ هـ) أول من كتب في هذا المجال تحت عنوان: **البلاغ المبين في الأحاديث القدسيّة**. وبعد ذلك كتب الشيخ الحر العاملي (ت ١١٠٤ هـ) كتاباً تحت عنوان: **الجواهر السنّية في الأحاديث القدسيّة**. وهناك مجموعة أخرى منسوبة للشیعه تحت عنوان:

ص: ٢٩

الصّحاف الأربعون تشمل على بعض الأحاديث القدسية المتنبّه من التوراه رویت عن طريق ابن عباس عن أمير المؤمنين عليه السلام .

نماذج من الأحاديث القدسية

١. قال الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله :

قال الله عزّ وجلّ: الصوم لى وأنا أجزى عليه. [\(١\)](#)

٢. قال أمير المؤمنين عليه السلام :

قال الله من فوق عرشه: يا عبادى، اعبدونى فيما أمرتكم. [\(٢\)](#)

٣. عن على بن الحسين عليهما السلام ، قال:

يقول الله عزّ وجلّ: إذا عصانى من خلقى من يعرفنى سلطت عليه من لا يعرفنى. [\(٣\)](#)

وهناك من يعتبر حديث «سلسلة الذهب وزياره عاشوراء» من جمله الأحاديث القدسية عن المعصومين عليهم السلام . وقد وردت عن المعصومين عليهم السلام في الكتب الرواية بعض الأحاديث القدسية.

٢- الأحاديث غير القدسية

اشاره

وهو عباره عن قول المعصوم، أو الكلام الذي يحكى قول و فعل و تقرير المعصوم عليه السلام . وقد عرّف بعض الأكابر الحديث بالصوره التاليه:

١. قال الشهيد الثاني في تعريف الحديث:

ما جاء عن المعصوم من النبي والإمام. [\(٤\)](#)

ص: ٣٠

١- (١) . بحار الأنوار: ٩٣/٢٥٥.

٢- (٢) . الجواهر السنّيّه: ٢٤٧.

٣- (٣) . المصدر السابق: ٢٥٠.

٤- (٤) . الرعاية في علم الدرایه: ٥٠.

٢. عَرَفَ الشِّيخُ الْبَهَائِيُّ الْحَدِيثَ، فَقَالَ:

كَلَامٌ يَحْكُى قَوْلَ الْمَعْصُومِ أَوْ فَعْلَهُ أَوْ تَقْرِيرَهُ... وَلَوْ قِيلَ: الْحَدِيثُ قَوْلُ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ حَكَايَهُ قَوْلُهُ أَوْ فَعْلُهُ أَوْ تَقْرِيرُهُ، لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا؛ أَمَّا نَفْسُ الْفَعْلِ وَالتَّقْرِيرِ فَيُطْلَقُ عَلَيْهِمَا، السُّنْنَةُ لَا الْحَدِيثَ.

٣. قَالَ الْعَلَّامُ الْمَامِقَانِيُّ:

هُوَ مَا يَحْكُى قَوْلَ الْمَعْصُومِ أَوْ فَعْلَهُ أَوْ تَقْرِيرَهُ.

فِيمَعَ الْأَخْذِ بِنَظَرِ الاعتبار التعاريف المذكورة لا-. يُمْكِن اعتبار الكلام الذي لا ينتهي إلى المعصوم حديثاً، فالكلام الصادر عن الصحابة أو التابعين، لا يمكن إطلاق الحديث عليه. وقد علق السيد «حسن الصدر» بعد نقل قول «الشيخ البهائي» في تعريف الحديث، فقال ما معناه: إذا كان المراد من قيد الحكاية الوارد في التعريف، هو حكاية الألفاظ فقط، ففي هذه الحال سوف تخرج الأحاديث المنقوله بالمعنى عن التعريف، أمّا إذا كان المراد من الحكاية ما يعم معناه، فسوف تدخل كثير من عبارات الفقهاء كالشيخ الطوسي في النهاية و... في هذا التعريف. ومن الواضح أنّ الحكاية لها معنى عام تشمل اللفظ والمعنى، أمّا عبارات الفقهاء، فإنّ اعتبرت من حيث كونها حكاية قول المعصوم عليه السلام فلا بأس بدخولها، وإنّ اعتبرت من حيث كونها حكاية عمّا أدى إليه اجتهادهم، فلا بأس بخروجها.

وذهب العلّام المامقاني إلى خلاف رأي الشيخ البهائي بأنّ نفّس القول والفعل لا يمكن اعتباره حديثاً؛ لأنّ القول غالباً ما يكون من جنس الأمر والنهي، بخلاف الحكاية عنه فإنّها دائمًا ما تكون إخباراً.

ص: ٣١

١- (١) . الْوَجِيزَهُ فِي عِلْمِ الدِّرَايَهِ: ٢

٢- (٢) . مَقْبَاسُ الْهَدَايَهِ: ١/٥٧

٣- (٣) . نَهَايَهُ الدِّرَايَهِ: ٨٠

٤- (٤) . مَقْبَاسُ الْهَدَايَهِ: ١/٥٧

فى حين يرى الشيخ البهائى أنَّ الحديث يشمل نفس قول المعصوم. وذهب علماء الشيعه إلى أنَّ إطلاق الحديث على غير ما يصدر عن المعصوم غير صحيح، إلاً من باب المجاز، فى حين ذهب أهل السُّنَّة إلى أنَّ كلام الصحابة يعتبر نوعاً من أنواع الحديث.

السُّنَّة

تطلق السُّنَّة في اللُّغَة ويراد بها السيره، أو السيره الحسنة. [\(١\)](#) قال الخطابي - الأديب المعروف - : السُّنَّة هي «الطريقه المحموده فإذا اطلقت انصرف إليها». [\(٢\)](#)

أمّا في الاصطلاح فيراد بها قول و فعل و تقرير المعصوم عليه السلام ، والذى يكون منشأً للحكم الشرعي، أمّا الألفاظ التي تحكم وتنقل السُّنَّة فتسمى بـ:- الحديث، الخبر، الأثر.

ويخرج من هذا التعريف أفعال المعصوم التي تقتضيها العادة، وذلك بقيد «منشأ الحكم الشرعي». والمقصود من التقرير هنا هو إمضاء وتأييد المعصوم، لبعض الأعمال الصادره عن الأشخاص، وهو حججه من جهة أنَّ المعصوم لا- يمكن أن يمضى ويفيد الأفعال غير الصحيحه، إلاً في حالة الضروره كال تقىه، والتي يمكن تشخيصها عن طريق بعض القرائن الخاصه. أمّا الفعل فيراد به كلّ أنواع السلوك الذي يقوم به المعصوم، أمثال: كيفية الصلاه، الكتابه، أو الاشاره. وقد ذكرت تعريف كثيره للسُّنَّة منها:

١. قال السيد حسن الصدر:

أمّا السُّنَّة، فهى عندنا: قول المعصوم، و فعله، و تقريره غير قرآن ولا عادي. [\(٣\)](#)

٢. قال العلّام المامقانى في تعريف السُّنَّة بأنّها:

ما يصدر من النبي صلى الله عليه و آله أو مطلق المعصوم من قول أو فعل أو تقرير غير عادي. [\(٤\)](#)

٣٢: ص

١- (١) . لسان العرب: ٢٢٥/١٣

٢- (٢) . دائرة المعارف الإسلامية الشيعية: ٣٢٧/٧

٣- (٣) . نهاية الدرایه: ٨٥

٤- (٤) . مقباس الهدایه: ٦٨/١

٣. عَرَفَ الشِّيخُ آيَةُ اللَّهِ السَّبْحَانِيُّ السَّنَّةُ فَقَالَ، هِيَ:

قول المعصوم عليه السلام أو فعله أو تقريره، وبهذا المعنى ليس له إلاّ قسم واحد وهو الصحيح المصنون عن الكذب. (١)

وقد تستخدم السنة بمعنى المستحب في قبال الفريضه، وغالباً ما يتناول هذا المصطلح في الفقه. أما معنى السنة عند العامة فتطلق على أقوال المعصوم عليه السلام ، ومن هنا فقد سميت الكثير من الكتب الروائية عندهم بالسنن. مثل: سنن التسائي، ابن ماجه و....

الخبر

الخبر في اللغة هو كلّ ما يُنقل، (٢) وهو أعمّ من النّبأ لغةً، ويقبل الوصف بالصدق والكذب، في مقابل الإنشاء، أما في اصطلاح المحدثين، فالخبر يرادف الحديث، قال الشهيد الثاني:

الخبر والحديث متادفان بمعنى واحد. (٣)

وهناك من خصّ الحديث بالمعصوم، أما الخبر فيشمل كلام المعصوم وغيره، (٤) والظاهر أنّ المعنى الأموّل (الترادف) أكثر تناسباً من المعنى الثاني.

إنّ إطلاق لفظ الأخبارى على المحدث نابع من كثرة ممارسته ونقله للأخبار، وقد يطلق لفظ الإخبارى في مقابل الأصولى، ويراد بهم الفقهاء الذين لا يعتمدون على الأصول في استنباط الأحكام، بل يذهبون إلى أنّ ظواهر الأخبار والروايات حجّه. وقد يطلق «الإخبارى» على المؤرّخ، وفي هذه الحالة لا بدّ من وجود قرينه لمعرفة المقصود. (٥)

ص: ٣٣

١- (١) . أصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه: ١٥.

٢- (٢) . مجمع البحرين: ٢٨١/٢.

٣- (٣) . الرعاية في علم الدرایه: ٤٩.

٤- (٤) . مقباس الهدایه: ٦٠/١.

٥- (٥) . علم الحديث: ١٦.

الأثر في اللغة بقى الشيء، وقد يُراد به الرواية. (١) أمّا في الاصطلاح فالأثر يُرادف الحديث كما صرّح بذلك الشيخ البهائي. (٢) وهناك من اعتبر الأثر أعمّ من الحديث، حيث يشمل كلام غير المعصوم أيضاً. قال العلّامة المامقاني:

إنه أعمّ من الخبر والحديث مطلقاً (٣)

وهذا ما اختاره الشهيد الثاني حيث قال:

والأثر أعمّ منهما مطلقاً فيقال لكلٍّ منها أثر. (٤)

وهناك من فرق بين الأثر والحديث والخبر، فالحديث عندهم هو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله ، في حين أنّ الأثر مربوط بكلام المعصوم والصحابه، والخبر أعمّ جميّعاً، والظاهر أنّ الأثر في باب الروايات (٥) يرادف الخبر.

سند الحديث

السند في اللغة هو: «المعتمد»، فقد ورد في كتب اللغة:

والسند معتمد الإنسان كالمستند. (٦)

وفي الاصطلاح يطلق على سلسلة رواه الحديث حتّى تنتهي إلى المعصوم عليه السلام . وقد ذكرت تعاريف كثيرة للسند منها:

١. قال الشهيد الثاني:

ص: ٣٤

-١- (١) . لسان العرب: ٥/٤

-٢- (٢) . نهاية الدرایه: ٨٢

-٣- (٣) . مقباس الهدایه: ٦٤/١

-٤- (٤) . الرعایه فی علم الدرایه: ٥٠

-٥- (٥) . علم الحديث: ١٨

-٦- (٦) . تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٧/٥؛ معجم مقاييس اللغة: ١٠٥/٣ .

والسند طريق المتن، وهو جملة من رواه. (١)

٢. عَرَفَ الشِّيخُ الْبَهَائِيُّ السَّنَدَ، فَقَالَ:

سلسله رواه إلى المعصوم، سنته. (٢)

٣. ذَكَرَ السَّيِّدُ حَسْنُ الصَّدْرَ تَعْرِيفَ السَّنَدَ، فَقَالَ:

فَيَقَالُ لِمَجْمُوعِ سَلْسَلِهِ رَوَاَتِهِ حَتَّى تَنْتَهِي إِلَى الْمَعْصُومِ سَنَدَهُ. (٣)

٤. قَالَ الشِّيخُ آيَهُ اللَّهِ السُّبْحَانِيُّ:

السَّنَدُ وَهُوَ طَرِيقُ الْمَتْنِ، وَالْمَرَادُ هُنَا مَجْمُوعُ مِنْ رَوْوَهُ، وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ حَتَّى يَصُلُّ إِلَى صَاحِبِهِ. (٤)

وقد يطلق على سند الحديث تعبير «طريق المتن»؛ وذلك لأنّ سبب اعتماد المحدثين على الروايات يقوم على أساس الطريق والسند، فسند الحديث، هم مجموعه من رواه الحديث يعتمد عليهم في مقام إثبات الرواية، وهو مأخوذ من قولهم: «فلان سند معتمد». وقد يطلق عليه تعبير وجه، كأن يقال: «هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه».

وهناك فرق بين السند والإسناد؛ لأن الإسناد هو إخبار عن طريق الحديث، والإسناد والأخبار له معنى مصدرى، بخلاف السند الذي له معنى وصفى؛ قال السيد حسن الصدر:

وَعَرَفَ السَّنَدَ بَعْضَهُمْ بِأَنَّهُ الْإِسْنَادُ عَنْ طَرِيقِ الْمَتْنِ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْإِسْنَادُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا السَّنَدُ. (٥)

وكذلك فرق الشهيد الثاني بين السند والإسناد فقال:

ص: ٣٥

١- (١) . الرَّعَايَةُ فِي عِلْمِ الدِّرَايَةِ: ٥٣.

٢- (٢) . الْوَجِيزُ فِي عِلْمِ الدِّرَايَةِ: ٩٣.

٣- (٣) . نَهَايَةُ الدِّرَايَةِ: ٩٣.

٤- (٤) . اصْوَلُ الْحَدِيثِ وَاحْكَامُهُ فِي عِلْمِ الدِّرَايَةِ: ١٥.

٥- (٥) . نَهَايَةُ الدِّرَايَةِ: ٩٤.

وقيل: إنَّ السند هو الإخبار عن طريقه؛ أي: طريق المتن، والأول يعني السند طريق المتن أظهر؛ لأنَّ الصحيح والضعف إنما ينسبان إلى الطريق باعتبار رواته، لا باعتبار الإخبار. [\(١\)](#)

متن الحديث

المتن في اللُّغة هو صلابه في الشيء مع امتداد وطول. [\(٢\)](#) أمّا في اصطلاح المحدثين فيراد به الكلام الذي ينقله ويرويه آخر راوٍ عن المعصوم عليه السلام ، سواء كان قوله، أو فعله، أو تقريراً. وقد عرَّف بعض المحدثين «المتن» بالصوره التالية:

١. قال الشهيد الثاني:

المتن لفظ الحديث الذي يتقوّم به المعنى، وهو مقول النبي صلى الله عليه و آله وما في معناه. [\(٣\)](#)

٢. عرف السيد حسن الصدر المتن، فقال:

ما يتقوّم به المعنى، منه. [\(٤\)](#)

٣. قال آية الله السبحاني:

لفظ الحديث الذي يتقوّم به معناه، وهو مقول النبي صلى الله عليه و آله ، أو الأئمَّة المعصومين عليهم السلام . [\(٥\)](#)

وإنما تمَّ تناول مباحث «المتن» في علم الدرایه مع أنَّ مجالها «فقه الحديث»؛ من جهة أنَّ المتن يمكن أن يتسم بالقوه والضعف، وبالتالي يمكن تقسيمه إلى: المزيد، المقلوب، المُصَحَّف، المضطرب و.... [\(٦\)](#)

ص: ٣٦

-
- ١- (١) . الرعايه فى علم الدرایه: ٥٣.
 - ٢- (٢) . معجم مقاييس اللُّغة: ٢٩٤/٥.
 - ٣- (٣) . الرعايه فى علم الدرایه: ٥٢.
 - ٤- (٤) . نهاية الدرایه: ٩٣.
 - ٥- (٥) . أصول الحديث وأحكامه فى علم الدرایه: ١٥.
 - ٦- (٦) . نهاية الدرایه: ٩٣.

من أقسام الاصطلاحات الداخلية للحديث هي: الحديث القدسى وغير القدسى، السنّة، الخبر، الأثر، الشّيند والمتن. وذكرنا أنَّ الحديث القدسى هو كلام الله المروى عن المعصوم لا على وجه الإعجاز والتحدي، وهو يختلف عن القرآن.

أما الحديث غير القدسى، فهو ما يحكى كلام المعصوم ويختلف عن السنّة من حيث أنها نفس قول وفعل وتقرير المعصوم. أما اصطلاح الخبر فيستخدم مرادفًا للحديث والأثر، ثم إنَّ الحديث يتكون من جزئين رئيسين هما: المتن والسنّد.

الأسئلة

١. بِيَّنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ الْقَدِيسِيِّ فِي نَظَرِ الشَّيْخِ البَهَائِيِّ وَالْعَلَامِ المَامقانِيِّ.

٢. مَا هُوَ الاختلاف بَيْنَ الْحَدِيثِ الْقَدِيسِيِّ وَالْقُرْآنِ؟

٣. عَرَّفَ الْحَدِيثَ غَيْرَ الْقَدِيسِيِّ. وَمَا هُوَ الاختلاف بَيْنِهِ وَبَيْنِ السَّنَّةِ؟

٤. بِيَّنْ اخْتِلَافَ الآرَاءِ بِالنَّسَبَةِ إِلَى تَرَادُفِ الْحَدِيثِ مَعَ الْخَبَرِ.

٥. عَرَّفَ كُلَّاً مِنَ الاصطلاحات التالية: السنّة، الطريق، الوجه والمتن.

البحوث

١. بِيَّنْ الْمَسَائِلَ الْمُشْتَرِكَةَ الَّتِي ذُكِرَتْهَا الْأَحَادِيثُ الْقَدِيسَيَّةُ الْمُتَعَلِّمَةُ بِالنَّبِيِّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كِتَابِ الْجَوَاهِرِ السَّيِّدِيِّ، وَادْكُرْ عَدَدَهَا.

٢. مَا هُوَ مَقْدَارُ الْأَحَادِيثِ الْقَدِيسَيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنْ طَرِيقِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كِتَابِ الْجَوَاهِرِ السَّيِّدِيِّ؟ بِيَّنْ مَوْضِعَهَا بِالْخَتْصَارِ.

٣. عَدَدُ الْأَحَادِيثِ الْقَدِيسَيَّةِ فِي كِتَابِ بَحَارِ الْأَنْوَارِ، الْمَجْلِدُ «٩٣». وَصَنَفَهَا عَلَى تَرْتِيبِ أَسْمَاءِ الْمَعْصُومِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .

٤. ابْحُثْ عَنْ كَلْمَهِ «الْحَدِيثُ» فِي الْآيَاتِ وَالرِّوَايَاتِ. وَبِيَّنْ مَعْنَاهَا وَمَوَارِدَهَا.

٥. ناقش سند روایات «كتاب فضل القرآن» في الكافى واذکر رواتها المشترکين.
٦. قارن بين متون روایات «كتاب فضل القرآن» في الكافى، واذکر الموارد المتشابهه.
٧. اذکر موارد الاصطلاحات التالية: سند الحديث، طريق الحديث، وجه الحديث، في كتاب بحار الأنوار.

المصادر

١. مقباس الهدایه، العلّامه المامقانی، المجلد الأول.
٢. مستدرکات مقباس الهدایه، المجلد الخامس، محمد رضا المامقانی.
٣. تلخیص مقباس الهدایه، علی أكبر الغفاری.
٤. علم الحديث، شانه چی.
٥. نهاية الدرایه، السید حسن الصدر.
٦. الجواهر السیئه، الحز العاملی.
٧. بحار الأنوار، ج ٩٣، العلّامه المجلسی.

ص: ٣٨

اشارة

يمكن تقسيم الأحاديث الموجودة في الكتب الروائية من حيث عدد الروايات في كل طبقه إلى مجموعتين: الأخبار المتواتر، وأخبار الآحاد، وكل مجموعه من هذه المجاميع يمكن تقسيمها إلى أقسام فرعية أخرى. وسوف نتطرق إلى «الخبر المتواتر» أولاً، ثم نقوم بدراسة الخبر الواحد وأقسامه ومكانته.

الخبر المتواتر

التواتر في اللغة مأخوذ من الكلمة «وتر» والتي تعنى تتابع الشيء، أو مجئ الواحد بعد الآخر؛ قال الراغب: التواتر تتابع الشيء وتراً... ثم أرسلنا رسلنا ترى، أي: متواترين. [\(١\)](#)

أماماً في الاصطلاح: فهو خبر جماعه بلغت أعدادهم في كل طبقه إلى المعصوم، بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب في الحال الطبيعية، ويكون الخبر في هذه الحاله موجباً للعلم واليقين.

ص: ٣٩

١- (١). المفردات: ٥٤٨.

وهناك تعاريف أخرى للحديث المتواتر ذكرها كبار المحدثين منها:

١. قال الشهيد الثاني في تعريف المتواتر:

وهو ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحوال العادة تواطؤهم على الكذب، واستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات، حيث يتعدد بأأن يرويه قوم عن قوم. [\(١\)](#)

٢. قال الشيخ البهائي:

فإنْ بلغت سلاسله في كل طبقه حدّاً يؤمن معه تواطؤهم على الكذب، فمتواتر. [\(٢\)](#)

٣. ذكر الشيخ الطبرسي تعريف المتواتر، فقال هو:

خبر جماعه، يفيد بنفسه القطع بصدقه. [\(٣\)](#)

٤. عرف المحقق القمي، المتواتر فقال:

خبر جماعه يؤمن تواطؤهم على الكذب عاده، وإنْ كان للوازム الخبر دخل في إفاده تلك الكثرة العلم. [\(٤\)](#)

فمع الأخذ بنظر الاعتبار التعاريف المذكورة، فإنَّ كلامه الخبر وإنْ كانت تشمل الخبر الواحد أيضاً، ولكنَّ إضافته قيد «جماعه» يخرج خبر الواحد عن هذا التعريف، ومن جانب آخر فإنَّ خبر كل جماعه لا يكون مصداقاً للخبر المتواتر دائماً؛ لأنَّ هناك بعض الأخبار تفيض العلم واليقين، ولكن لا من جهة الكثرة العددية، بل بسبب شخصيه الناقلين أو كونهم من المعصومين مثلاً، ولهذا فالخبر المتواتر هو خبر جماعه بلغت من الكثرة بحيث ينعدم فيه الاتفاق العمدى على الكذب، وفي هذه الحاله يكون موجياً للعلم؛ ولذلك فقد عدَ آيه الله السبحانى تعريف القمى غير تام، فقال:

ص: ٤٠

-١ - (١). الرعايه فى علم الدرایه: ٦٢.

-٢ - (٢). الوجيزه فى علم الدرایه: ٤.

-٣ - (٣). مجمع البيان فى تفسير القرآن: ٤/١٠٧.

-٤ - (٤). قوانين الأصول: ١/٤٢١.

فمجّد علمه بعدم التواطؤ لا- يكفي في رفع الشك في التعميد بالكذب، فالأولى أن يضاف إلى التعريف قولنا: يؤمن معه من تعمدهم على الكذب، ويحرز ذلك بكثرة المخبرين ووثاقتهم، أو كون الموضوع مصروفاً عنه دواعي الكذب. (١)

ويمكن القبول بتعريف الشيخ الطوسي أيضاً لأنَّ إضافته قيد «بنفسه» يخرج الخبر الذي يفيد القطع واليقين بواسطه القرائن الداخلية، كأن يكون المخبر صادقاً في قوله، أو كون السامع خالى الذهن، أو التأكيد. وكذلك القرائن الخارجية، كما إذا جاء الخبر بموت أحد، واقتصر ذلك بسماع الصراخ في بيته، فإنَّ مثل هذه الأخبار وإن كانت موجبة للقطع واليقين، ولكنها ليست متواتره، وإن كان هذا التعريف غير مطرد، لصدقه على ما ليس بمتواتر، كما إذا أخبر ثلاثة أشخاص بحادثه من الحوادث، وحصل العلم بها من جهة انصراف الدواعي على الكذب، أو وجود أسباب أخرى، في حين أنَّ مثل هذه الأخبار ليست متواتره.

(٢)

ورغم قلة الروايات المتواتره، ولكنها غالباً ما تشتمل على مطالب مهمّه مثل «روايه الغدير» التي رواها أكثر من مائه راوٍ في طبقه الصحابه، وحديث «الثقلين» الذي رواه أكثر من ثمانين راوياً في طبقه الصحابه أيضاً، أو حديث «النهي عن تعميد الكذب»، حيث رواه أكثر من سينين راوياً في طبقه الصحابه، وكذلك الروايات المتعلّقه بوجوب الصلاه اليوميه وعدد ركعاتها، وروايات وجوب الزكاه، والروايات المتعلّقة بفضائل أمير المؤمنين عليه السلام ، كرواية شجاعته و... (٣).

شروط التواتر

اشارة

هناك شروط معينة لتحقيق التواتر، بعضها يتعلّق بالراوى، وبعضها يتعلّق بالمرأة، وفيما يلى طائفه من الشروط التي ذكرها العلماء:

٤١: ص

١- (١) .أصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه: ٢٣.

٢- (٢) . علم الحديث: ٢٤.

٣- (٣) . الغدير: ٦١/١؛ الرعايه في علم الدرایه: ٦٦.

١. يشترط بالسامع أن لا يكون عالماً بما أخبر به؛ لأنّه تحصيل للحاصل.

٢. يجب أن لا يكون السامع للخبر معتقداً بکذب الخبر؛ ولهذا السبب فقد أنكر المشركون كثيراً من المعجزات المتوترة للنبي صلى الله عليه و آله بسبب عدم اعتقادهم بنبوته.

شروط الناقلين

١. لا بدّ أن يبلغ عدد رواه الحديث في كلّ طبقه حدّاً يمتنع معه تعمّدهم الكذب، ولهذا فلا يشترط عدد معين في تحقيق التواتر؛ لأنّ الاعتقاد بالصحة وعدم التواظؤ على الكذب هو أمر نسبي عند الأفراد، وأقلّ ما يتحقق ذلك هو الاطمئنان على عدم التواظؤ على الكذب. وقد اشترط بعض المحدثين العدد في تحقيق التواتر، مثل إبراهيم بن محمد بن إسحاق، حيث كان يرى بأنّ أقلّ عدد لتحقيق التواتر هو العشرة، أو العشرون، أو الأربعون و...، [\(١\)](#) ولكن المعيار في تحقيق ذلك هو العلم والاطمئنان، ولذلك قال الشهيد الثاني:

ولا ينحصر ذلك في عدد خاص، على الأصحّ، بل المعتبر، العدد المحصل للوصف، فقد يحصل في بعض المخبرين بعشرة أو أقلّ. [\(٢\)](#)

٢. يجب أن يكون إخبارهم عن علم، وليس عن طريق الشكّ والظنّ.

٣. يجب أن يكون علمهم وإخبارهم مستندًا للحسن، لا - عن طريق الدليل العقلي؛ لاحتمال وقوع الخطأ والاشتباه في المسائل العقلية والنظرية.

٤. لا بدّ أن يحصل التواتر في جميع الطبقات، فإذا ما تحقّقت الشرائط في طبقه

ص: ٤٢

-١- [\(١\)](#) . راجع: مقباس الهدایه: ١١٢/١؛ فقد ذكر سبعه أقوال في العدد الذي يتحقّق به التواتر، وقام بنقدها، منها أن يكون العدد هو [\(٣١٣\)](#) عدّه أصحاب بدر.

-٢- [\(٢\)](#) . الرعاية في علم الدرایه: ٦٢.

من الطبقات فالتواتر يثبت في تلك الطبقه فقط.

ومن الواضح فإن هذه الشروط في إثبات تحقق التواتر مهمه ومقبوله، أما الشرائط الأخرى من قبيل الإسلام، العداله، تشيع الرواه، أو وجود الإمام المعصوم عليه السلام بين رواه الحديث، فليست شرطاً من شروط تتحقق التواتر. [\(١\)](#)

أقسام التواتر

اشاره

يمكن تقسيم الروايات المتواتره إلى مجموعتين كما يلى:

١- التواتر اللغوى

وهو الخبر الذى يتتفق جميع الرواه فى جميع الطبقات على نقل مضمونه بلفظ واحد، يقول العلامه المامقانى فى تعريف هذا النوع من التواتر:

«ما إذا اتّحدت ألفاظ المخبرين فى خبرهم»، [\(٢\)](#) وذلك مثل روایه

«إني تارك فيكم الثقلين»، أو عباره

«من كنت مولاه فهذا على مولاه»، أو عباره

«إنما الأعمال بالتيات» و.... [\(٣\)](#)

٢- التواتر المعنوي

وهو الخبر الذى يتتفق جميع الناقلين على روایه مضمونه بلفاظ مختلفه، ويكون التتطابق بالمعنى إما بالدلالة التضمنيه، كما هو الحال فى الخبر الذى يدل على قراءه سورة بعد الحمد فى الصلاه، فقد ورد هذا المضمون فى ظروف مختلفه عن طريق رواه متعددین، فقد اتفقت جميع الروايات على قراءه أصل السوره واختلفت فى التفاصيل، أى

ص: ٤٣

-١- (١) . راجع: مقباس الهدایه: ١٠٩/١؛ علم الحديث: ٢٦.

-٢- (٢) . المصدر السابق: ١١٥/١.

-٣- (٣) . اصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه: ٣١؛ وسائل الشیعه: ١٨/١٩.

في نوع السوره المقوءه، أو قراءتها جهراً أو إخفاتاً. وقد يكون التطابق بالمعنى في التواتر المعنى عن طريق الدلاله الالتزاميه كما هو الحال في شجاعه أمير المؤمنين عليه السلام ، حيث يمكن استنباط هذا المعنى عن طريق روایات متعدده في حوادث كثيره.

إن التواتر المعنى في الروایات كثير قياساً بالتواتر اللفظي. بل إن فروع الدين إنما ثبتت عن طريق التواتر المعنى، مثل: وجوب عدد الركعات، مبطلات الصوم، أركان الحجّ، الزكاه و...

خبر الآحاد

وهو الخبر الذي لم يصل إلى حد التواتر في جميع الطبقات، ولا يفيد العلم بنفسه، ولكن يمكن إثبات حجيته عن طريق انضمام قرائن أخرى. فإذا ما وصلت الروايه إلى حد التواتر في بعض الطبقات، فقدت هذه الصفة في طبقه واحده، فلا يمكن اعتبارها قد أحرزت شروط التواتر في هذه الحاله، وسوف تُعامل معامله خبر الواحد؛ لأن النتيجه تتبع أحسن المقدمتين. وقد عرف بعض المحدثين خبر الواحد بالصوريه التاليه:

١. قال الشهيد الثاني:

وهو ما لم ينته إلى المتواتر منه أى من الخبر، سواء كان الراوى واحداً أم أكثر. (١)

٢. قال السيد حسن الصدر:

وإلاً إذا لم ينته الحديث إلى التواتر أو التضافر و... فخبر آحاد، سواء كان الراوى واحداً أو أكثر، ولا يفيد بنفسه مع قطع النظر عن القرائن، إلاّ ظنناً. (٢)

ص: ٤٤

١- (١) . الرعايه في علم الدرایه: ٦٩.

٢- (٢) . نهاية الدرایه: ١٠٢.

يعتبر خبر الآحاد حجّه عند جميع العلماء إذا كان مُحْتَفًّا بالقرائن، سواء أكانت هذه القرائن خارجية أم داخليّة تؤيّد صدور الخبر عن المعصوم.

أمّا قرائن الحجّيه في نظر الإماميّه فهي:

١. وجود الحديث في عدّه اصول من الأصول الأربععائمه.

٢. وجود الحديث في أحد الأصول بطرق متعدّده.

٣. وجود الحديث في أصل معروف الانتساب إلى أحد اصحاب الإجماع، مثل: زراره، محمد بن مسلم و...

٤. وجود الحديث في الكتب التي عُرضت على أحد الأنّمّه عليهم السلام فأثروا على مؤلّفيها.

٥. وجود الحديث في الكتب المعتمده للشيعه.

٦. موافقه الحديث للأدله العقليّه، نصّ الكتاب، السنّه القطعيّه، وإجماع علماء الشيعه.

قال الفيض الكاشاني في هذا الخصوص:

كلّ حديث اعتمد بما يقتضى الاعتماد عليه، واقتربن بما يوجب الوثوق به والرّكون إليه، كوجوده في كثير من الأصول الأربععائمه المشهوره... وكتكرره في أصلٍ أو أصلين منها فصاعداً، بطرق مختلفه وأسانيد عديده معتبره، وكوجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعه الذّين أجمعوا على تصديقهم كزاره... أو على تصحيح ما يصحّ عنهم كصفوان بن يحيى... أو على العمل برواياتهم كعمّار السباطي... وكان دراجه في أحد الكتب التي عُرضت على أحد الأنّمّه المعصومين عليهم السلام فأثروا على مؤلّفيها، ككتاب عبيد الله الحلبي الذي عرض على الصادق عليه السلام كتابي يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان المعروضين على العسكري عليه السلام ، وكأخذه من أحد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها،

ص: ٤٥

١- (١). حجّيه خبر الواحد من المباحث الأصوليّه، وتفصيل هذا البحث في الكتب الأصوليّه، راجع: الأصول العامّه للفقه المقارن.

والاعتماد عليها، سواء كان مؤلفوها من الإمامية ككتاب الصلاه لحريز بن عبد الله... أو من غير الإمامية، ككتاب حفص بن عياث....^(١)

وقد ذكر الشيخ الطوسي قرائين اخرى تدل على صحة متضمن الخبر، فقال:

القرائين التي تدل على صحة متضمن الأخبار التي توجب العلم، أربع اشياء:

١. أن تكون موافقه لأدله العقل وما اقتضاه...

٢. أن يكون الخبر مطابقاً لنص الكتاب، إما خصوصه، أو عمومه، أو دليله، أو فحواه...

٣. أن يكون الخبر موافقاً للسنة المقطوع بها من جهة التواتر، فإن ما يتضمنه الخبر الواحد إذا وافقه، مقطوع على صحته أيضاً وجواز العمل به...

٤. ان يكون موافقاً لما أجمعت الفرقه المحقق عليه...^(٢)

ورغم أن أكثر الأخبار والروايات في المصادر الروائية عند الشيعة من أخبار الآحاد، فإن أغلب روايات الكتب الأربعه (الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار) تعتبر حججه عند أكثر المحدثين؛ لاقترانها بالقرائن المذكوره سابقاً، وإن كانت بعض أسانيدها ضعيفه.

أقسام الخبر الواحد

اشارة

يمكن تقسيم الخبر الواحد من حيث عدد الزواه إلى ثلاثة أقسام: المستفيض، العزيز والغريب. قال العلّامه المامقاني:

في الخبر الواحد.... وله أقسام.... منها: المستفيض.... ومنها الغريب بقول مطلق.... ومنها العزيز.^(٣)

والآن نتناول هذه الأقسام بشيء من التفصيل:

ص: ٤٦

١- (١). الواقى: ٢٢/١

٢- (٢). العدد فى أصول الفقه: ١٤٣/١

٣- (٣). مقباس الهدایه فى علم الدرایه: ١٢٥ - ١٣٤ .

١- المستفيض

وهو الخبر الواحد الذى لا ينقله أقل من ثلاثة رواه فى كل طبقة، وسيمى بالمستفيض من الإفاضه بمعنى الوفور والكثره، ولكنه لا يصل إلى حد التواتر، وقد ذكر علماء الحديث بعض التعريف للحديث المستفيض منها:

١. قال الشيخ البهائى:

إإن نقله فى كل مرتبه أزيد من ثلاثة فمستفيض. (١)

٢. قال العلّام المامقانى:

وهو الخبر الذى تكررت رواته فى كل مرتبه، والأكثر على اعتبار زيادتهم فى كل طبقة عن ثلاثة. (٢)

وقد يعبر عن المستفيض بـ «المشهور»، غير أن هناك اختلافاً بين الإثنين؛ لأن وصول الرواه إلى حد الاستفاضه فى الخبر المستفيض لابد أن يكون فى جميع الطبقات خلافاً للمشهور، حيث يمكن أن تكون الاستفاضه فى بعض الطبقات لا فى جميعها، كما هو الحال فى حديث

«إنما الأعمال بالتيات» فهو مشهور وليس بمستفيض، قال الشهيد الثانى فى هذا الخصوص:

ويقال له المستفيض المشهور... وقد تغاير بينهما، أى: بين المستفيض والمشهور، بأن يجعل المستفيض ما تتصف بذلك فى ابتدائه وانتهائه على السواء، والمشهور أعم من ذلك. فحدث

«إنما الأعمال بالتيات» ، مشهور غير مستفيض؛ لأن الشهره إنما طرأت له فى وسطه. (٣)

٢- العزيز

وهو الخبر الذى لا ينقله أقل من اثنين فى كل طبقة. (٤) والعزيز قد يكون بمعنى

ص: ٤٧

١- (١) . الوجيزه فى علم الدرایه: ٤.

٢- (٢) . مقباس الهدایه: ١٢٨/١.

٣- (٣) . الرعایه فى علم الدرایه: ٧٠.

٤- (٤) . مقباس الهدایه: ١٣٤/١.

القليل، أى نادر الوجود، أو بمعنى القوى؛ لأنّ الرواية تتقوّى من طريق آخر، يقول الشهيد الثاني في هذا المعنى:

فمنه العزيز، وهو الذي لا يرويه أقلّ من اثنين عن اثنين. سُيّمَ عزيزاً لقله وجوده أو لكونه عَزَّ، أى: قوى بمجيئه من طرق أخرى.

(١)

٣- الغريب

إذا ما روى الخبر الواحد عن طريق راوٍ واحد في كل طبقه، أو نقله راوٍ واحد في الطبقه الأولى، فيسمى الخبر - حينئذ - غريباً، وله عدّه أقسام:

أ) الغريب في السند: إذا كان متن الرواية معروفاً عند جماعه من الصحابه، أو آخرين، وروى هذا الخبر عن طريق راوٍ واحد في جميع الطبقات عن غير تلك الجماعه، فيسمى الحديث حينئذ بالغريب في السند. وقد ذكرت عدّه تعاريف في هذا المعنى منها:

١. قال الشهيد الثاني:

أو غريب إسناداً خاصّه لا متن، كحديث يعرف متنه عن جماعه من الصحابه - مثلاً - أو ما في حكمهم، إذا انفرد واحد بروايته عن آخر غيرهم، ويعبّر عنه بأنه غريب من هذا الوجه. (٢)

٢. قال الشيخ البهائي:

أو انفرد به واحد في أحدهما، فغريب. (٣)

٣. قال المامقاني:

ما تفرد بروايته واحد عن مثله، وهكذا إلى آخر السند. (٤)

ص: ٤٨

١- (١). الرعاية في علم الدرایه: ٧٠.

٢- (٢). المصدر السابق: ١٠٧.

٣- (٣). الوجيزه في علم الدرایه: ٤.

٤- (٤). مقباس الهدایه في علم الدرایه: ٢٢٧/١.

ب) الغريب في المتن: وهو الحديث الذي يروى متنه راوٍ واحد في الطبقة الأولى، ثم ينتشر متنه في الطبقات الأخرى عن طريق جمع كثير من الروايات. ويطلق عليه «الغريب المشهور»؛ لأنّه غريب من جهة، ومشهور من جهة أخرى، كما هو الحال في حديث

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْتِيَاتِ» الذي رواه راوٍ واحد في الطبقة الأولى. [\(١\)](#)

وقد ذكرت تعاريف أخرى لهذا المصطلح منها:

١. ذكر الشهيد الثاني هذا المعنى، فقال:

أو غريب متناً: بأن اشتهر الحديث المفرد فرواه عمن تفرد به جماعه كثيره، فإنه حينئذ يصير غريباً مشهوراً. [\(٢\)](#)

٢. قال السيد حسن الصدر:

ولا يوجد ما هو غريب متناً لا إسناداً، إلا إذا اشتهر الحديث المفرد فرواه عمن تفرد به جماعه كثيره، فإنه يصير غريباً مشهوراً،
كحدث

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْتِيَاتِ». [\(٣\)](#)

النتيجة

تنقسم الأحاديث من حيث عدد الروايات إلى قسمين: الخبر المتواتر: وهو الخبر الذي ينقله جماعة من الروايات في كل طبقة بحيث يؤدّي إلى حصول الاطمئنان والقطع بصدوره عن المعصوم، وينقسم إلى التواتر اللفظي والمعنوي.

والقسم الآخر هو خبر الآحاد: وهو ما لم يصل إلى حد التواتر ولا يوجب العلم، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: مستفيض، عزيز وغريب؛ فإذا كان عدد الروايات لا يقل عن ثلاثة في كل طبقة فمستفيض، وأما إذا كان لا يرويه أقل من اثنين فعزيز، وإلا غريب.

٤٩:

١- (١). المصدر السابق: ٢٢٩/١

٢- (٢). الرعاية في علم الدراسات: ١٠٧.

٣- (٣). نهاية الدراسات: ١٦٠.

١. عرّف الرواية المتواترة في نظر الشيخ الطبرسي والشيخ البهائي، وقارن بين التعريفين.

٢. بيّن شروط السامع والمخبر باختصار.

٣. اذكر الفرق بين التواتر اللفظي والمعنوي، مع ذكر مثال.

٤. عرّف الخبر الواحد واذكر القرائن التي تثبت حجّيته.

٥. اذكر الفرق بين الخبر المستفيض والعزيز.

٦. عرّف الخبر الغريب وبيّن أقسامه.

البحوث

١. بيّن الأقسام الأخرى للتواتر، مع الأخذ بنظر الاعتبار بيان آراء الميرزا القمي في كتاب قوانين الأصول.

٢. بيّن كيفية تواتر حديث الغدير في جميع طبقاته من المصادر الروائية، مستعيناً بكتاب الغدير.

٣. ناقش أقوال المحدثين في ميزان تحقق التواتر من حيث العدد في كتاب مقباس الهدایة، مع اختيار أفضل الآراء.

٤. ناقش الروايات المتواترة في كتاب وسائل الشیعه، كتاب القضاء، هامش الباب السادس، وبيّن كيفية ذلك، وما هي الموضوعات التي تتناولها.

٥. بيّن قرائن حجّيه الخبر الواحد بالتفصيل، مع ذكر مثال من كتاب العدّه للشيخ الطوسي، وكتاب الوافى للفيض الكاشانى.

١. قوانين الأصول، الميرزا القمي.
٢. الغدير في الكتاب والسنّه والأدب، العلّامه الأميني.
٣. مقباس الهدایه، العلّامه المامقانی.
٤. وسائل الشیعه، الحر العاملی.
٥. العدّه، الشیخ الطوسي.
٦. الواقی، الفیض الكاشانی.
٧. نهاية الدرایه، السید حسن الصدر.
٨. الأصول العاّمہ للفقہ المقارن، محمد تقی الحکیم.

٤- تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرواية (١)

اشارة

يختلف تقسيم الخبر الواحد من حيث حالاته الرواية عند المتأخرین، فالخبر الواحد عند المتأخرین ينقسم إلى قسمين: صحيح وغير صحيح (ضعيف). (٢) أیا عند المتأخرین، (٣) أی منذ زمن السيد ابن طاووس وما بعده، فالخبر الواحد ينقسم عندهم إلى أربعة أقسام: «الصحيح، الحسن، الموثق والضعف»، وقد أضاف الشهيد الثاني والشيخ البهائي قسماً آخر من أقسام الحديث وهو «القوى». (٤) وسوف نتناول الحديث «الصحيح والحسن» في هذا الدرس، أما «القوى، الموثق والضعف» فسوف نقوم ببحثها في الدروس الآتية.

ص: ٥٣

-
- ١ (١) . المقصود من المتأخرین وقدماء الإمامیه هم محدثو الشیعه حتی القرن السادس الهجری. أمثل: الشیخ الكلینی (ت ٣٢٨ھ-)، الشیخ الصدوق (ت ٣٨١ھ-)، الشیخ الطوسي (ت ٥٤٦ھ-)...
 - ٢ (٢) . الحر العاملی، وسائل الشیعه: ٢٠/٩٦؛ اصول الحديث: ٣٦.
 - ٣ (٣) . مقباس الهدایه: ١/١٣٧.
 - ٤ (٤) . الرعایه فی علم الدراسیه: ٨٥؛ الوجیز: ٥.

ال صحيح عند قدماء الإمامية

ال الحديث الصحيح عند قدماء الإمامية - المحدثون قبل القرن السادس الهجري - هو الحديث الذي يقترن بعض القرائن التي تدل على صحته وحججته؛ قال العلامة المامقانى في هذا الخصوص:

على أن الصحيح والضعيف كان مستعملاً في ألسنة القدماء أيضاً، غاية ما هناك أنهم كانوا يطلقون الصحيح على كلّ حديث اعتمد بما يقتضي اعتمادهم عليه، مثل وجوده في كثير من الأصول الأربعينية و....^(١)

وعلى هذا فكلّ حديث لا يقترن بقرائن الحججية عند هؤلاء العلماء يعتبر ضعيفاً، وكلّ حديث يقترن بهذه القرائن فهو صحيح وحججه، فمثلاً يقول الشيخ الصدوق:

هذا حديث صحيح على موافقه الكتاب و....^(٢)

وكذلك الشيخ الطوسي، فإنه بعد أن ذكر قرائن الحججية، قال:

فهذه القرائن كلّها تدلّ على صحة متضمن أخبار الآحاد، ولا تدلّ على صحتها أنها، لما بيناه من جواز أن تكون الأخبار مصنوعة، وإن وافقت هذه الأدلة.^(٣)

إنّ القرائن الصحيحة والحججية - كما ذكرناها في بحث حججية الخبر الواحد في الدرس الثالث - هي: وجود الحديث في عدّه أصول من الأصول الأربعينية، أو وجود الخبر في الكتب التي كانت مورداً لاعتماد الشيعة، أو موافقه الحديث للأدلة العقلية ونصّ الآيات والروايات، ويمكن تحصيل هذه القرائن في زمن المحدثين الأوائل بسهولة، أما الذين جاؤوا بعدهم فلم يكن ذلك مقدوراً لهم؛ ومن هنا كان رأى قدماء الإمامية

ص: ٥٤

١- (١) . مقباس الهدایه: ١٣٩/١.

٢- (٢) . من لا يحضره الفقيه: ٤٨/١، ٩٠/٢، ٢٥٩/٤؛ التهذيب: ٢٩٠/٩.

٣- (٣) . العدد في أصول الفقه: ١٤٥/١.

بالنسبة إلى صحة وضعف الحديث مورد اعتماد وقبول، بسبب قربهم من عصر المعصوم عليه السلام ، ولكنثه القرائن التي تدل على صدور أو عدم صدور الحديث من المعصوم، ولهذا السبب، فإنه يمكن الأخذ بالروايات التي حكم عليها المتقدّمون من علماء الإمامية بالصحة، وإن كانت ضعيفه حسب اصطلاح المتأخرين. وعلى هذا المبني (مبنى القدماء) فهناك الكثير من الأخبار الصحيحة في الكتب الأربعه وغيرها بسبب اقترانها بقرائن الصحة، فإن اصطلاح الصحيح وغير الصحيح (الضعيف) عند القدماء يرتبط بمتن الحديث، ولا علاقه له بالسند.

الصحيح عند متأخرى الإمامية

(١)

المقصود من المتأخرين - كما ذكرنا سابقاً - هم محدثو الإمامية من القرن السادس الهجري فما بعد؛ أمثال: السيد ابن طاووس (ت ٦٧٣ھ)، العلامة الحلى (ت ٧٢٦ھ)، الشهيد الثاني (ت ٩٦٥ھ)، والشيخ البهائى (ت ١٠٣١ھ) ... وهؤلاء هم الذين أرسوا دعائم المصطلح الجديد في معنى الصحيح، حيث إن تعريفهم له يختلف عن تعريف القدماء. فالصحيح عندهم هو: «الخبر الذي يتصل بالمعصوم، ولا بد أن يكون جميع رواته من عدول الإمامية في كل الطبقات».

ولهذا فإن الحديث الصحيح عند هؤلاء يتضمن ثلاثة أركان: اتصال السند، أن يكون راوته من العدول، وأن يكونوا من الإمامية أيضاً، فالمعيار في صحة الحديث هو السند وكيفيّة الاتصال بالمعصوم عليه السلام ، ولا علاقه له بالمحتوى. وقد ذكر بعض العلماء عدّه تعريف للصحيح، منها:

١. قال الشهيد الأول:

ص: ٥٥

١- (١). راجع: مقباس الهدایه: ١٣٧/١؛ وسائل الشیعه: ٩٦/٢٠.

والصحيح هو ما اتصلت روايته إلى المعصوم عليه السلام بعدل إمامي، ويسمى المتصل والمعنون، وإن كان كل منها أعم منه، وقد يطلق الصحيح على سليم الطريق، من الطعن، وإن اعتراه إرسال أو قطع. [\(١\)](#)

٢. عَرَفَ الشِّيخُ الْبَهَائِيُّ الصَّحِيحَ، فَقَالَ:

ثُمَّ سَلَسْلَةُ السَّنَدِ، إِمَّا إِمَامِيُّونَ مَمْدوِحُونَ بِالتَّعْدِيلِ فَصَحِيحٌ. [\(٢\)](#)

٣. قَالَ الشَّهِيدُ الثَّانِيُّ:

فِي الصَّحِيحِ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ سُنَدُهُ إِلَى الْمَعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنَقلِ الْعَدْلِ الإِيمَامِيِّ عَنْ مُثْلِهِ فِي جَمِيعِ الْطَّبَقَاتِ، حِيثُ تَكُونُ مُتَعَدِّدَةُ، وَإِنْ اعْتَرَاهُ شَذْوَذٌ. [\(٣\)](#)

يبدو من خلال التأمل في التعريف المذكوره أن تعريف الشهيد الثاني أكمل وأتمّ التعريف؛ لأنّه اخرج المقطوع من التعريف بقيد «الاتصال» وإن كان رواته من العدول الإماميه، بالإضافة إلى أنه أدخل أحاديث الأئمه المعصومين عليهم السلام بقيد «المعصوم»، وأخرج الحديث «الحسن» بقيد «العدل»، والمقصود من «العدل» هو التعبير الذي استخدمه رجال الحديث للدلالة على الاطمئنان بالخبر، وعاده ما يعبرون عنه بالألفاظ التالية: «عادل، ثقة، حجّه، عين، ثقه في الرواية والحديث، عدل من أصحابنا». [\(٤\)](#) ثُمَّ إِنَّ الشَّهِيدَ الثَّانِيَ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْمَوْثَقَ بِقَيْدِ «الإِيمَامِيِّ»، وَاشْتَرَطَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ قَيْدَ «الضَّبْطِ» فِي التَّعْرِيفِ مُثْلِهِ: الشِّيخُ حَسَنُ الْعَالَمِيُّ صَاحِبُ كِتَابِ مُنْتَقَى الْجَمَانِ، وَمَعَالِمِ الدِّينِ فِي الْأُصُولِ، فَقَالَ:

وَالصَّحِيحُ، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ سُنَدُهُ إِلَى الْمَعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنَقلِ الْعَدْلِ الضَّابطِ عَنْ مُثْلِهِ فِي جَمِيعِ الْطَّبَقَاتِ، [\(٥\)](#)

ص: ٥٦

١- (١) . ذكرى الشيعه في أحكام الشرعيه: ٤٨/١.

٢- (٢) . الوجيزه: ٥.

٣- (٣) . الرعايه في علم الدرایه: ٧٧.

٤- (٤) . راجع: ألفاظ المدح وتعديل الرواى، مقباس الهدایه: ١٤١/٢ - ٢٠٠؛ علم الحديث: ١٤١ - ١٤٥.

٥- (٥) . معالم الدين في الأصول: ٢١٦.

وكان يعتقد بأنّ الراوى قد يكون عادلاً إمامياً، ولكنّه لا يتصف بالضبط، فقد يتعرّض للنسيان والخطأ وما شابه ذلك، ومن الواضح أنّ معنى «الضبط» يمكن استفادته من صفة «العدل»، فقد كان علماء الرجال لا يعتبرون الشخص عادلاً إذا فقد صفة الضبط (أى كان كثير الخطأ والاشتباه)، وإن العدالة ملازمته لصفة الصدق. (١) أمّا بالنسبة إلى قيد «في جميع الطبقات» الذي ورد في تعريف الشهيد الثاني، فهو للإشارة إلى الصحيح بمعناه المطلق، أمّا إذا فقد شرائط الصحة في بعض الطبقات فهو الصحيح النسبي. ثم إنّ عبارة «وإن اعتبراه شذوذ» يراد بها إدخال الحديث الشاذ في الصحيح فيما إذا توفرت شرائط الصحة الأخرى، ولم يعتبر مشهور الشيعه قيد «عدم الشذوذ» في تعريف الحديث الصحيح؛ لأنّ الصحة تتعلق بحال الرواوه، والشذوذ أمر خارج عن ذلك؛ ولذلك قال الملا على كنى:

إنّ عدم الشذوذ شرط في اعتبار الخبر، لا في تسميته صحيحاً. (٢)

ومقصود بالإمامي في التعريف المذكور هو الذي يعتقد بإمام عصره، وإن لم يدرك باقي الأئمه عليهم السلام؛ ولذلك فسوف تخرج بعض الفرق من هذا التعريف، مثل: الفطحيه، الواقفيه، الإسماعيليه و.... فإذا ما تحققت شرائط الصحة إلى شخص معين وليس إلى الإمام، فيسمى الحديث حينئذ «الصحيح المضاف»، أو «الصحيح النسبي» مثل: صحيحه «أبان»، وبتعبير جمال الدين العاملی: فإنه يطلق «الصحيح» على الحديث الذي ينقله الرواوه العدول الإماميون، وإن لم يكن كامل الاتصال إلى الإمام عليه السلام ، وقد أشار الشهيد الثاني إلى هذا المعنى فقال:

وقد يطلق الصحيح عندنا على سليم الطريق من الطعن بما ينافي الأمرين، وهما: كون الراوى عدلاً إمامياً، وإن اعتبراه مع ذلك الطريق السالم، إرسال أو قطع. (٣)

ص: ٥٧

١- (١) . مقباس الهدایه: ١٥٠/١؛ اصول الحديث: ٤٥.

٢- (٢) . توضیح المقال: ٥٠.

٣- (٣) . الرعایه فی علم الدراسیه: ٧٩.

وهناك روایات كثیره فی الكتب الأربعه تتصف بالصّحّه طبقاً للمعنى الشائع عند المتأخّرين، وقد قام العلّامه المجلسى صاحب كتاب «مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول - شرح الكافى» - بدراسه روایات الكافى من حيث السّند، وذكر الأحاديث الصّحّحة، وسوف نكتفى هنا بنمودجين من تلك الروایات:

١. عن علی بن إبراهیم، عن محمد بن عیسیٰ بن عیید، عن یونس، عن حربیز، عن زراره، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحلال والحرام، فقال: حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيمة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيمة. [\(١\)](#)
٢. عن علی بن إبراهیم، عن محمد بن عیسیٰ، عن عبد الله بن مسکان، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّوجلّ: (...حنیناً مُسْلِمًا...) قال: خالصاً مخلصاً، ليس فيه شيء من عباده الأوّلان.

فرواه هذين الحديثين من العدول الإماميين، والروايتان متصلتان سندًا إلى المعصوم عليه السلام ، فإذا ما فقدت كلتا هاتين الروايتين أحد شرائط الصّحّه، فلا يمكن اعتبارها من الروایات الصّحّحة؛ لأنّ النتيجة تتبع أحسن المقدّمتين. ويمكن تقسيم الحديث الصحيح إلى ثلاثة أقسام: أعلى، أو سط وأدنى، وذلك من حيث كيفية اتصافه بشرائط الصّحّه ومراتبها، وسوف نشير إلى هذه المعانى بشيء من التفصيل:

١. الصحيح الأعلى: وهو الذي يتم إحراز شرائط الصّحّه فيه عن طريق العلم واليقين، أو بشهاده عدلين، أو في بعض بالعلم واليقين، والآخر بشهاده عدلين.

قال المامقاني:

فالأعلى ما كان اتصاف الجميع بالصّحّه، بالعلم أو بشهاده عدلين، أو في البعض بالأول وفي البعض الآخر بالثانى. [\(٢\)](#)

ص: ٥٨

١- (١). مرآة العقول: ٢٠٠/١؛ الأصول من الكافى: ٥٨/١.

٢- (٢). مقابس الهدایه: ١١٥٥/١؛ أصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه: ٥٢.

٢. الصحيح الأوسط: وهو ما تحرز شرائط صحته عن طريق رأي عادل يفيد الظن، أو اتصف البعض عن هذا الطريق، والبقية بالطرق المذكورة بالصحيح الأعلى.

قال المامقانى:

والأوسط: ما كان اتصف الجميع بما ذكر بقول عدل يفيد الظن المعتمد، أو كان اتصف البعض به بأحد الطرق المزبوره في الأعلى، والبعض الآخر بقول العدل المفيد للظن المعتمد. (١)

٣. الصحيح الأدنى: وهو الحديث الذى تحرز شرائط صحته عن طريق الظن الاجتهادى، أو كانت صحة بعضه بذلك الطريق والبعض الآخر بالظن المعتمد، أو شهاده العدلين. قال المامقانى:

والأدنى: ما كان اتصف الجميع بالصحة بالظن الاجتهادى وكذا إذا كان صحة بعضه بذلك، والبعض الآخر بالظن المعتمد، أو العلم، أو شهاده عدلين. (٢)

وهناك من اعتبر البلاد والمنطقه التى يعيش فيها الراوى لها تأثير مهم فى تعين مراتب الصحة، والظاهر أن المكان والزمان ليس لهما دور فى ذلك، بل إنها مجرد قرائن ومؤيدات. (٣)

الحسن

يرتبط هذا الاصطلاح بالمتآخرين من المحدثين، ويطلق على الحديث المتصل بالمعصوم عليه السلام في جميع الطبقات عن طريق رواه إماميين ممدوحين، ولكن لا يوجد نص على عدالتهم. وقد ذكرت بعض التعاريف في معنى الحسن منها:

ص: ٥٩

١- (١) . المصدر السابق.

٢- (٢) . المصدر السابق.

٣- (٣) . مقباس الهدایه: ١٥٥/١؛ اصول الحديث وأحكامه: ٥٢.

١. قال الشهيد الثاني:

الحسن وهو ما اتصل سنته كذلك إلى المعصوم عليه السلام بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتبه، أى جميع مراتب رواه طريقه، أو تحقق ذلك في بعضها بأن كان فيهم واحد إمامي ممدوح غير موثق، مع كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح، فيوصف الطريق بالحسن لأجل ذلك الواحد. [\(١\)](#)

٢. ذكر الشيخ البهائي الحديث الحسن، فقال:

أو بدونه كلاً أو بعضاً مع تعديل البقيه، فحسن. [\(٢\)](#)

٣. قال الحسن العاملی «صاحب المعالم»:

الحسن وهو متصل السند إلى المعصوم عليه السلام بالإمامي الممدوح من غير معارضه ذم مقبول، ولا ثبوت عداله في جميع المراتب أو بعضها، مع كون الباقي بصفه رجال الصحيح. [\(٣\)](#)

٤. قال العلّامه المامقاني:

ما اتصل سنته إلى المعصوم عليه السلام بإمامي ممدوح مدحأ مقبولاً معتداً به، من غير معارض بذم، من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتب رواه طريقه أو في بعضها، بأن كان فيهم واحد إمامي ممدوح. [\(٤\)](#)

فمن خلال التأمل في التعريف المذكوره يتضح أن اتصال الحديث، ووجود الرواى في جميع الطبقات ومدحهم، من الشروط اللازمه في الحديث الحسن، ولكن لا يلزم التصریح بعداله الجميع، بل إن عداله بعضهم ومدح البقيه أو كلهم، يكفي لأن يكون الحديث حسناً. وقد صرّح الشيخ البهائي بذلك أيضاً، فقال: «بدونه كلاً أو بعضاً، أى أن تمام سلسله الرواه إنما أن يكونوا إماميين، أو أن بعضهم ممدوح والبعض

ص: ٦٠

١- (١) . الرعايه فى علم الدرایه: ٨١

٢- (٢) . الوجيزه فى علم الدرایه: ٥.

٣- (٣) . معالم الدين فى الأصول: ٢١٧

٤- (٤) . مقباس الهدایه: ١٦٠/١

الآخر موثق. وقد أوضح السيد «حسن الصدر» عباره الشيخ البهائي فقال: «أو كان ما رواه الإمامي الممدوح بدونه، أى بدون التعديل، بأن كانت السلسله كلا كذلك أو بعضاً، ولو واحداً منها مع تعديل البقيه فحسن». (١)

إن تأكيد الشهيد الثاني وآخرون على عباره «مع تحقق ذلك في جميع مراتبه» يراد بها تتحقق هذه الصفة في الرواه (إمامي ممدوح) في جميع الطبقات، وإلا فالحديث إنما أن يكون موثقاً أو ضعيفاً؛ لأن التبيّن تبع أحسن المقدمتين. أمّا العلّامه المامقاني فقد أكد على أن يكون مدح الرواوى مدحًا «مقبولاً»، وبذلك يخرج مطلق المدح، فهو يعتقد بأن هناك نوعاً من المدح، له دخل في اعتبار الرواوى ويؤثّر في الحكم على الروايه بأنها حسنة، كأن يقال: صادق القول، عين، وجه، شيخ، صدوق...، أمّا التعبير الآخرى مثل: فهيم، مشكور، فاضل، قاريء، صالح... فليس لها دخل في اعتبار السنّد، ولا يمكن الحكم على الروايه بأنها «حسنة» تبعاً لذلك. (٢) وقد أطلق الفاضل الاسترآبادى مصطلح «حسن كالصحيح» على الروايه التي يكون بعض رواتها موثقين، والبعض الآخر ممدوحين مدحًا في مرتبه الوثاقه، أمّا إذا كان بدايه السنّد كلهم إماميين موثقين، وآخره إماميين ممدوحين، ففي هذه الحاله يكون الحديث حديثاً صحيحاً. في حين أطلق العلّامه المامقاني هذا الاصطلاح (حسن كالصحيح) على الروايه التي يكون بدايه السنّد فيها رواه إماميين موثقين، على عكس ما هو عليه في نهايه السنّد فقط. (٣)

والحديث الحسن يمكن أن يكون ذا مراتب ثلاثة: أعلى، أو سط وأدنى، كما هو الحال في الحديث الصحيح، أى إذا كان شرط الاتصال إمامي ممدوح، وورد المدح عن

ص: ٦١

١- (١). نهاية الدراسة: ٢٥٩.

٢- (٢). للمزيد من الاطلاع حول ألفاظ المدح راجع: مقابس الهدایه: ٢٨٨ - ١٣٩/٢؛ «الألفاظ المستعملة في المدح».

٣- (٣). مقابس الهدایه: ١/١٧٥.

طريق العلم أو شهاده عدلين، فهو من النوع الأعلى، أمّا إذا ورد المدح عن طريق العادل الذى يفيد الظن فهو من الحسن الأوسط، بينما إذا كان المدح عن طريق الظن الاجتهادى فهو من النوع الأدنى، ولكن هذه الاصطلاحات غالباً ما تطلق على الحديث الصحيح.

وفيما يلى بعض الأمثله على الحديث «الحسن» و«الحسن كالصحيح»:

١. على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن اذينه، عن بريد العجلى، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: (...فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا) . قال عليه السلام : جعل منهم الرسل والأنبياء والأئمه، فكيف يقرّون في آل إبراهيم عليهم السلام وينكرونه في آل محمد عليهم السلام ، قال: قلت: (وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا) ؟ قال عليه السلام : الملك العظيم أن جعل فيهم أئمه؛ من أطاع الله ومن عصاهم عصى الله، فهو الملك العظيم. [\(١\)](#)

٢. على بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عمن ذكره، جميعاً عن ابن أبي عمير، عن ابن اذينه، عن بريد بن معاويه، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام : ... (قُلْ كَفِى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ) ؟ قال: إيانا عنى، وعلى أئلنا وأفضلنا وخيراً بعد النبي صلى الله عليه وآلـهـ . [\(٢\)](#)

ص: ٦٢

١- (١) . مرآة العقول: ٤١٢/٢.

٢- (٢) . المصدر السابق: ٣٤/٣.

ينقسم الخبر الواحد من حيث حالات الرواية إلى عدّه أقسام: فهو ينقسم إلى قسمين «صحيح وغير صحيح» عند المتقدّمين من العلماء. أمّا عند المتأخّرين فينقسم إلى أربعه أقسام: «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف». ويطلق الصحيح على الحديث المسند المتصل بالمعصوم بعدل إمامي، أمّا الحسن فهو الذي يرويه روأة إماميون ممدوحون من قبل علماء الرجال، أو كان بعضهم من الإمامين الممدودين، ويمكن تقسيم الصحيح والحسن إلى ثلاثة أقسام: أعلى، أو سط وأدنى.

الأسئلة

١. يبيّن اختلاف تقسيم المتأخّرين والمتقدّمين في أقسام الحديث.
٢. عرّف الحديث «الصحيح» عند قدماء الإمامية.
٣. ما هو تعريف الحديث الصحيح عند الشهيد الثاني؟
٤. عرّف الحديث «الحسن» وبيّن اختلافه مع الصحيح.
٥. ما هو المقصود من اصطلاح «الحسن كالصحيح»؟

البحوث

١. اذكر الأحاديث غير الصحيحة في رأى الشيخ الصدوق في المجلد الرابع من كتاب من لا يحضره الفقيه.
٢. ما هو مبني المتأخّرين في تقسيم الحديث؟ ناقش ذلك.
٣. عيّن الأحاديث الصحيحة وبيّن موضوعها في أحد مجلّدات مرآة العقول.
٤. عيّن الروايات «الحسنة» في كتاب مرآة العقول، كتاب الحجّة وما هو السبب في الحكم على هذه الروايات بذلك الحكم؟ استعن بالكتب الرجالية.
٥. عيّن اصطلاح «الحسن كالصحيح» والاصطلاحات الأخرى المشابهة في كتاب

مرآه العقول، كتاب «فضل العلم» وكتاب «التوحيد» وذكر عددها. ولماذا سميت بهذا الاسم؟ اذكر سبب التسمية في مورد واحد من هذه الأحاديث.

المصادر

١. مرآه العقول، محمد باقر المجلسي.
٢. مقباس الهدایه، العلامه المامقانی.
٣. أصول الحديث، العلامه السبحاني.
٤. الكافي، الشيخ الكليني.
٥. الرعایه فی علم الدرایه، الشهید الثانی.
٦. نهاية الدرایه، السيد حسن الصدر.

٥- تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرُّواه (٢)

الحديث القوى

لم يكن مصطلح «القوى» شائعاً بين متأخرى الإمامية، ولكنه يطلق عند بعض العلماء أمثال الشهيد الثاني، والشيخ البهائي و.... على الحديث الذي يكون جميع رواته من الإمامية ولم يرد فيهم أو في بعضهم مدح - كما هو الحال في الحديث «الحسن» -، أو ذم، فرتبة بعد الحديث «الحسن» وقبل «الموقن». وقد وردت بعض التعاريف من قبل العلماء في هذا المعنى منها:

١. قال الشهيد الأول:

وقد يراد بالقوى مروي الإمامي غير المذموم ولا الممدوح. (٢)

٢. قال الشهيد الثاني:

وقد يطلق القوى على مروي الإمامي غير المذموم ولا الممدوح، مثل نوح بن دراج، ناجي بن أبي عماره و.... (٣)

ص: ٦٥

١- (١) . مقباس الهدایه: ١٦٧/١.

٢- (٢) . ذكرى الشیعه فی أحكام الشريعة: ٤٨/١.

٣- (٣) . الرعایه فی علم الدرایه: ٨٥.

٣. قال السيد حسن الصدر:

النوع الثالث القوى، وهو ما لو كانت سلسلة السنّد إماميين مسكتاً عن مدحهم وذمّهم كذلك، كُلّاً أو بعضاً، ولو واحداً مع تعديل البقيّه فقوى في الاصطلاح لقوه الظن فيه. [\(١\)](#)

٤. قال الشيخ كاظم مدير شانه چي:

القوى هو الخبر الذي يكون جميع رواته من الإمامين، ولكن لم يرد في بعضهم مدح ولا ذم، مثل نوح بن دراج. [\(٢\)](#)

ثم إن بعض المحدثين أطلقوا «القوى» على الحديث الموثق - ستناوله فيما بعد - وقد ذكر الشهيد الأول هذا الاصطلاح، بعد أن عرّف الموثق، فقال:

الموثق ما رواه.... ويسمى القوى، [\(٣\)](#)

وكذلك صاحب المعالم، حيث قال:

الثالث الموثق، وهو ما دخل... ويسمى القوى أيضاً. [\(٤\)](#)

أما السيد حسن الصدر فقد أشرك الصحيح والحسن والقوى في كون رواتهما من الإماميه فقال:

ثم إن الصحيح والحسن والقوى يشتركون في أن الرواه فيهما إماميون، وإن اختص كل بفضلٍ مميز. [\(٥\)](#)

ولم يستهير القوى بين المحدثين، ولكنه استخدم في كلمات الفقهاء بمعنى الروايه «المعتبه» في مقابل الروايه الضعيفه، كما وأشار إلى ذلك والد الشيخ البهائي، فقال:

وقد يراد بالقوى مروي الإمامي غير المدوح... والأول هو المتعارف بين

ص: ٦٦

١- (١) . نهاية الدراسه: ٢٦٣.

٢- (٢) . درايه الحديث: ٣٩.

٣- (٣) . ذكرى الشيعه: ٤٨/١.

٤- (٤) . معالم الدين في الأصول: ٢١٧.

٥- (٥) . نهاية الدراسه: ٢٦٤.

الحديث الموثق

يُطلق اصطلاح «الموثق» على الرواية التي ينقلها رواه موثقون من قبل رجال الحديث عند الشيعة، وإن كان بعضهم أو كُلُّهم ليسوا من الإماميين. وإن رواه الحديث الموثق يتَّصفون بالصدق ولم يصدر عنهم كذب؛ ولذلك يمكن الاطمئنان إلى حديثهم، وإن كانت عقيده بعضهم أو كُلُّهم فاسده، كما هو الحال في «على بن فضال» فهو ليس إمامياً ولكن ورد توثيقه من قبل رجال الشيعة. وقد وردت بعض التعاريف في معنى الموثق منها:

١. قال الشهيد الثاني:

الموثق: سُمِّي بذلك لأنَّ راويه ثقه، وإن كان مُخالفاً، وبهذا فارق الصحيح مع اشتراكهما في الثقة. (٢)

٢. قال الشيخ حسن العاملی:

الموثق: وهو ما دخل في طريقة من ليس بإمامي، ولكنه منصوص على توثيقه بين الأصحاب ولم يشتمل باقي الطريق على ضعف من جهة أخرى. (٣)

٣. قال الشيخ البهائی:

أما غير الإماميين - كُلَا أو بعضاً - مع تعديل الكل، فهو موثق. (٤)

وقد اعتبر السيد حسن الصدر رواية كُلُّ من: حفص بن غياث، غياث بن كلوب، نوح بن دراج الشيكوني، عبدالله بن بكير، عمّار السباطي، سعد بن عبد الله الأشعري، سماعيه بن مهران، على بن حمزه وعثمان بن عيسى، من الروايات الموثقة؛ لأنَّهم وإن كانوا من غير الإماميين، ولكنَّهم موثقون عند علماء الرجال. (٥) وقد يراد باصطلاح

ص: ٦٧

-١ (١). المصدر السابق.

-٢ (٢). الرعاية في علم الdrایه: ٨٤

-٣ (٣). معالم الدين في الاصول: ٢١٧

-٤ (٤). الوجيز في علم الdrایه: ٥.

-٥ (٥). نهاية الdrایه: ٢٦٥

«الموثّق كالصحيح»^(١) بأنَّ هناك ترديد في بعض الرِّواه هل هم من غير الإمامين، أو إنَّ جميعهم إماميون.

أمّا اصطلاح «الحسن الموثق» فالمراد به أنَّ جميع رواته من الإمامين، أو أنَّ بعضهم من غير الإمامين عند بعض المحدثين. وفيما يلى بعض النماذج من الروايات الموثقة:

١. عَدَه من أصحابنا عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنَ عَيْسَى عَنْ سَمَاعِهِ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ :

إِنَّ مِنْ شَرِّ عَبْدَ اللَّهِ مَنْ تَكَرَّهَ مِجَالِسَتَهُ لِفَحْشَهُ. ^(٢)

٢. أَبُو عَلَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلَى الْكَوْفِيِّ، عَنْ عَبْيِسِ بْنِ هَشَامٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَبِيهِ يَعْفُورٍ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَوْلَدَهُ مَالٌ فَأَحَبُّ إِنْ يَأْخُذَ مِنْهُ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

فَلَيَأْخُذْ، إِنْ كَانَ أُمَّهُ حَيًّا، فَمَا أُحِبُّ إِنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا قَرْضًا عَلَى نَفْسِهَا. ^(٣)

٣. عَدَه من أصحابنا، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ، عَنْ أَبِيهِ فَضَالٍ، عَنْ طَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ: لَا تَخَالطُوا وَلَا تَعْمَلُوا إِلَّا مِنْ نَشَأْ فِي الْخَيْرِ. ^(٤)

أمّا إذا كان بعض رجال السنّد من الإمامين والبعض الآخر من غير الإمامين، ولكنّهم موثقون، فهل يكون الحديث في هذه الحالة من نوع الحديث «الحسن» أو «الموثق»؟ هناك اختلاف في الآراء، والأقرب أن يكون الحديث من الأحاديث «الموثقة».

^(٥)

ص: ٦٨

١- (١) . مَرَآةُ الْعُقُولِ: ٢٦/١٠، ح ١١.

٢- (٢) . الْمُصْدِرُ السَّابِقُ: ٢٧٦/١٠، الْرَّوَايَةُ ٩.

٣- (٣) . الْمُصْدِرُ السَّابِقُ: ١٠٦/١٩، الْرَّوَايَةُ ٤.

٤- (٤) . الْمُصْدِرُ السَّابِقُ: ١٤٦، الْرَّوَايَةُ ٥.

٥- (٥) . لِتَوْضِيْحِ هَذَا الْمُطْلَبِ بِصُورَةٍ أَكْثَرْ تَفْصِيلًا يُرَاجَعُ كِتَابَ مَقْبَاسِ الْهَدَايَةِ: ١٧٠/١؛ عِلْمُ الْحَدِيثِ: ٣٨.

اشارة

ال الحديث الضعيف هي الرواية التي لا توجد فيها شرائط الحديث «الصحيح أو الحسن أو الموثق»، وربما يكون رواتها من المتهمين بالكذب، أو الوضع وكثرة الخطأ والغفلة، أو أن يكون الراوى فاسقاً... أو قد لا يكون الحديث متصلاً في جميع سلسلته. وقد ذكرت بعض التعاريف في معنى الحديث الضعيف، منها:

١. قال الشهيد الثاني:

وهو ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدّمه، بأن يشتمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه، أو مجهول الحال، أو ما دون ذلك كالوضاع.[\(١\)](#)

٢. قال السيد حسن الصدر:

ضعيف عندنا. وهو ما في سنته مذموم أو فاسد العقيدة غير منصوص على ثقته، أو مجهول، وإن كان باقي رواته ممدودين بالعدالة؛ لأنّ الحديث يتبع اعتبار أدنى رجاله.[\(٢\)](#)

٣. قال الشيخ حسن العاملی:

الضعف وهو ما لم يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة، بأن يشتمل طريقه على مجروح.[\(٣\)](#)

٤. قال الشيخ البهائی:

وما عدا هذه الأربعه، ضعيف.[\(٤\)](#)

فمع الأخذ بنظر الاعتبار التعاريف المذکوره، يتبيّن أنّ «الضعف هو ما لم تحرز فيه شروط الحديث الصحيح أو الحسن، أو الموثق بالنسبة إلى جميع السند، أو في بعض الموارد من السند، سواء كان ذلك من حيث فسق الرواه، أو عدم وجود أسباب المدح.

ص: ٦٩

-١- (١). الرعايه في علم الدرایه: ٨٦

-٢- (٢). نهاية الدرایه: ٢٦٦

-٣- (٣). معالم الدين في الأصول: ٢١٧. مقباس الهدایه: ١٧٧/١

-٤- (٤). الوجيزه في علم الدرایه: ٥

قال العلّامة المامقانى في هذا الخصوص:

إنّ الضعيف ما لم يدخل في أحد الأقسام السابقة بجرح جميع سلسله سنده بالجوارح أو بالعقيدة مع عدم مدحه، بالجوارح أو بهما معاً، أو جرح البعض بأحدهما أو بهما، أو جرح البعض بأحد الأمرين وجرح البعض الآخر بالأمر الآخر أو بهما، أو مع جرح بعض بالأمر الآخر وبعض آخر بهما معاً... وهكذا سواء كان الجرح من جهة التنصيص عليه، أو الاجتهاد، أو من جهة أصله عدم أسباب المدح والاعتبار، سواء جعلنا الأصل هو الفسق والجرح، أو قلنا بأنّ لا أصل هناك. [\(١\)](#)

وقد أطلق الشهيد الثاني لفظ «المجروح» على الحديث الضعيف أيضاً، وكان يعتقد أنّ الحديث الضعيف كالصحيح له مراتب وأقسام، وكلّما ابتعد عن شرائط الصحة يكون أكثر ضعفاً، قال:

فكّلما بعد بعض رجاله عن الصّحة، كان أقوى في الضعف، وكذا ما كثر فيه الرُّواه المجرّوحون بالنسبة إلى ما قلّ فيه. [\(٢\)](#)

وذهب الشيخ البهائي أيضاً إلى أنّ الحديث الضعيف هو الذي لم يحرز شروط «الصحيح، الحسن، الموثق، القوي؛ لأنّه يعتقد بوجود الحديث «القوي» أيضاً. إنّ الحديث الضعيف له مراتب مختلفة جدّاً، ومصاديق متعددة سوف نتعرّض لها في الدرس العاشر والحادي عشر والثاني عشر.

نماذج من الحديث الضعيف

١. الحسين بن محمد، عن المعلى بن محمد، عن أحمد بن عبد الله، عن علي بن جعفر، قال سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول:

ص: ٧٠

١- (١). مقباس الهدایة: ١٧٨/١.

٢- (٢). الرعایه فی علم الدرایة: ٨٦.

ليس كُلّ من قال بولايتنا مؤمن، ولكن جعلوا أنساً للمؤمنين. [\(١\)](#)

٢. محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: سألت أبي عبدالله عليه السلام عن أدنى القنوت، فقال:

خمس تسبيحات. [\(٢\)](#)

٣. محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن بعض أصحابه، عن أبي جعفر عليه السلام أو أبي عبدالله عليه السلام ، قال:

ما طلت الشمس بيوم أفضل من يوم الجمعة، وإنَّ كلام الطير فيه إذا التقى بعضها بعضاً سلام سلام، يوم صالح. [\(٣\)](#)

وكما سبق أن ذكرنا فإنَّ الحديث الضعيف عند المتقدِّمين، هي الرواية التي لم تحرز شرائط الصحة، وهي مجموعه من القرائن التي تدلُّ على صحة الرواية، وليست وثاقه رواه السنَد، وقد قسم المتقدِّمون الحديث إلى قسمين: صحيح وغير صحيح (ضعيف)، ومن هذا المنطلق، فقد تكون هناك أحاديث ضعيفه عند المتقدِّمين، ولكنها لا تُشتم ب لهذا الحكم عند المتأخرین، وعلى العكس من هذه الحال فهناك مجموعه كبيره من الأحاديث الضعيفه عند المتأخرین ولكنها صحيحه طبقاً لمبني المتقدِّمين، كما هو الحال في الكثير من روایات الكافى التي ضعفها المرحوم المجلسي بينما هي صحيحه في نظر الكليني.

تأثير عمل الأصحاب في جبران ضعف سند الروايات

قد تُشار بعض الأسئلة بالنسبة إلى الروايات الضعيفه، وهي: هل نرُّ جميع الروايات الضعيفه السنَد ولا يكون لها قيمة في مقام العمل؟ أو من الممكن العمل بالخبر

ص: ٧١

-١ - (١) . مرآة العقول: ٢٩١/٩ ، الرواية ٧.

-٢ - (٢) . المصدر السابق: ١٦٨/١٥ ، الرواية ١١.

-٣ - (٣) . المصدر السابق: ٣٤٣ ، الرواية ١١.

الضعيف، حتى الأخبار الواردة في الحلال والحرام؟

ذهب بعض الفقهاء والمحدثين - مع الأخذ بنظر الاعتبار كثرة الأخبار الضعيفة - إلى اعتبار الخبر الضعيف إذا كان منجبراً بعمل الأصحاب؛ لأنّهم يعتقدون أنّ أصحاب الأئمّة عليهم السلام والفقهاء القريين من عصرهم بإمكانهم الوصول إلى هذه الروايات بسهولة، وكانوا مطلعين على الكثير من القرائن التي تدلُّ على اعتبار أو عدم اعتبار هذه الروايات، ولهذا يكون عملهم بهذه الروايات حجّه يجب العمل به، وإن كانت ضعيفه السند، وأنّ عمل الأصحاب يمكن أن يكون قرينه مفيده للعلماء الذين يأتون بعدهم، حيث يمكن جبران ضعف السند من خلال عمل الأصحاب.

وقد ذهب العلّامة المامقاني إلى هذا الرأي، فكان يعتقد أنّ دقة أصحاب الأئمّة في العمل بالروايات ليس أقلّ من دقة العلماء المتأخّرين، ومن هذه الجهة فإنّ الوثاقة والاطمئنان بمضمون الروايات عند الأصحاب ليس بأقلّ من الوثاقة الرجالية التي ذهب إليها المتأخّرون؛ فقال في هذا الخصوص:

والمنصف يجد أنّ الوثيق الحاصل من الشهرة، ليس بأقلّ من الوثيق الحاصل من توثيق رجال السند. (١)

وأشار الشهيد الثاني إلى أنّ الكثير من العلماء لم يجزوا العمل بالخبر الضعيف، فهم يرون أنه لا يمكن جبران ضعف السند بعمل الأصحاب، وقد كتب في هذا الخصوص:

وأمّا الضعيف فذهب الأكثرون إلى منع العمل به مطلقاً، للأمر بالثبت عند إخبار الفاسق الموجب لرده، وأجازه الآخرون وهم جماعة كثيرة، منهم من ذكرناه مع اعتقاده بالشهرة..... وبهذا اعتذر للشيخ - رحمه الله - في عمله بالخبر الضعيف... وفيه نظر... ووجهه على وجه الإيجاز: إنّا نمنع من كون هذه الشهرة التي أدعوها مؤثّرة في جبر الخبر الضعيف، فإنّ هذا إنّما يتمّ لو كانت الشهرة متحقّقة قبل زمن

ص: ٧٢

(١) . مقباس الهدایه: ١٩٤/١ .

الشّيخ رحمة الله، والأمر ليس كذلك؛ فإنّ من قبله من العلماء، كانوا بين مانع من خبر الواحد مطلقاً كالمرتضى... فالعمل بمضمون الضعيف قبل زمن الشيخ على وجه يجبر ضعفه ليس بمتتحقق. [\(١\)](#)

وطبقاً لهذا الرأي لا يمكن جرمان ضعف السند عن طريق الشهرة؛ لأنّها لم تتحقق قبل زمان الشيخ؛ وفي الواقع فإنّ الشهيد الثاني كان متزدداً في تحقق هذه الشهرة، وليس في أصل القاعدة (جرمان ضعف السند بعمل الأصحاب)، ومن جهة أخرى فإنّ الشهيد الثاني لا يرى أنّ هناك ضرورة للتمسّك بالشهرة في إنجبار الخبر الضعيف في أحاديث الفضائل والقصص والمواعظ، ما لم تصل إلى مرحلة الوضع، واستند في ذلك إلى رواية الإمام الصادق عليه السلام [\(٢\)](#) التي يقول فيها:

من سمع شيئاً من الثواب على شيء صنعه كان له، وإن لم يكن على ما بلغه. [\(٣\)](#)

وقد نقل العلّامة المامقاني كلام الشهيد الثاني، فقال:

١. إنّ اعتقاد الشهيد الثاني بأنّ الشهرة لا يمكن أن تكون جابره لضعف السند غير مقبول، فإنّ من لاحظ كثرة القرائن للمقاربين لعهد الأمّة عليهم السلام ، اطمأنّ بأنّ الوثوق الحاصل من الشهرة ليس بأقلّ من الوثوق الحاصل من توثيق رجال السند.

٢. أمّا إذا كان الشهيد الثاني يعتقد أنّ مثل هذه الشهرة لم تتحقق حتى زمان الشيخ الطوسي، نقول: إنّ المهم هو حصول الوثوق والاطمئنان، فإذا ما حصل مثل هذا الوثوق بعد زمان الشيخ الطوسي، سوف يكون كافياً؛ لأنّ عمل الشيخ نفسه يعتبر نوعاً من أنواع التوثيق.

٣. أمّا بالنسبة إلى قول الشهيد بعدم الحاجة إلى الشهرة العمليّة في العمل بالروايات

ص: ٧٣

-١ (١) . الرعاية في علم الدرایه: ٩٢.

-٢ (٢) . المصدر السابق.

-٣ (٣) . بحار الأنوار: ٢٥٦/٢؛ وسائل الشیعه: ٦٠/١.

الضعيف في الفضائل والمواعظ، فلا يمكن القبول به، لأنّها تعتبر من الروايات أيضاً. ومنسوبيه إلى الأئمّة عليهم السلام ، ثم إن روايه هشام في هذا المجال قاصره عن إفاده المطلوب. [\(١\)](#)

والظاهر أنّ الخبر الضعيف إذا قُطع بصدوره عن المعصوم - وإن كان عن طريق عمل الأصحاب والشهود والاستعانة بالقرائن - فيعتبر حجّه في المقام؛ ولذلك فإنّ عدداً كثيراً من المحدثين والفقهاء عملوا وما زالوا يعملون بهذه القاعدة؛ هذا إذا اعتبرنا حجيّه خبر الآحاد كما هو الحقّ، وإلاّ إذا لم يكن خبر الواحد حجّه - كما نسب ذلك إلى السيد المرتضى - فإنّ البحث عن الحجيّه وجبران السنّد سوف يكون غير ضروري في هذه الحاله.

وقد أشار السيد حسن الصدر إلى هذا المعنى، فقال:

وبالجملة: الأصل في الضعيف أن لا يؤخذ به إلاّ يعتمد بما يشدّ عضده. [\(٢\)](#)

ص: ٧٤

-١ . مقباس الهدایه: ١٩٣/١ - ١٩٦ .

-٢ . نهاية الدرایه: ٢٦٧ .

الحديث «القوى» عند بعض المحدثين يعتبر من أقسام الخبر الواحد بلحاظ حالات الرواية، ويطلق على الرواية التي يكون رواتها من الإماميين، ولكن لم يرد فيهم أو في بعضهم مدح أو ذم. أما الحديث «الموثق» فهي الرواية التي يكون جميع رواتها موثقين عند الشيعة، وإن كان بعضهم أو كُلُّهم من غير الإمامية. وأمّا الحديث «الضعيف» فهو الحديث الذي لا يتّصف بالصفات المذكورة في الأقسام الأخرى وإن عمل الأصحاب يقوى ويجب ضعف السند.

الأسئلة

١. عَرَفَ الْحَدِيثَ «الْقَوِيَّ»، وَمَا هُوَ الاختلافُ بَيْنَهُ وَبَيْانُ الْأَقْسَامِ الْأُخْرَى؟
٢. عَرَفَ الْحَدِيثَ «الْمُوْتَقَّ» وَبَيَّنَ عَلَّهُ تَوْثِيقَ الرِّوَايَاتِ المُذَكُورَةِ فِي الدَّرْسِ.
٣. مِنْ خَلَالِ تَعرِيفِ الْحَدِيثِ الْضَّعِيفِ، بَيَّنَ الاختلافَ بَيْنَ الشِّيخِ الْبَهَائِيِّ وَالشَّهِيدِ الثَّانِي فِي هَذَا الْمُورَدِ.
٤. بَيَّنَ رَأْيَ الشَّهِيدِ الثَّانِي وَالْعَلَامِيِّ الْمَامِقَانِيِّ فِي جَبْرَانِ سَنْدِ الْحَدِيثِ بِعَمَلِ الْأَصْحَابِ.
٥. بَيَّنَ أَسْبَابَ ضَعْفِ الرِّوَايَاتِ المُذَكُورَةِ فِي الدَّرْسِ.

البحوث

١. اذْكُرْ نَمْوذِجَيْنِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقَوِيَّيْهِ مِنْ خَلَالِ مَطَالِعِهِ الْمَجَلَّدِ الْعَاشِرِ مِنْ كِتَابِ بَحَارِ الْأَنُوَارِ، مَعَ دَرَاسَهِ رَجَالِهَا.
٢. اذْكُرِ الْرِّوَايَاتِ الْمُوْتَقَّهِ فِي أَحَدِ مَجَلَّدَاتِ مَرَآهِ الْعُقُولِ، وَاذْكُرْ سَبَبَ تَوْثِيقِهَا.
٣. اذْكُرِ الْرِّوَايَاتِ «الْضَّعِيفَهِ، وَالْضَّعِيفَهِ عَلَىِ الْمَسْهُورِ» فِي أَحَدِ مَجَلَّدَاتِ مَرَآهِ الْعُقُولِ، وَاذْكُرْ سَبَبَ ذَلِكَ فِي خَمْسَهِ مِنَ الْمَوَارِدِ.
٤. بَيَّنَ كَيْفَ يَكُونُ عَمَلُ الْأَصْحَابِ بِالرِّوَايَاتِ الْضَّعِيفَهِ جَابِرًا لِضَعْفِ السَّنْدِ فِي ثَلَاثَهِ

موارد من كتاب الاستبصار والتهذيب.

المصادر

١. بحار الأنوار، العلّامه المجلسي.
٢. مرآة العقول، العلّامه المجلسي.
٣. الكافي، ثقة الإسلام الكليني.
٤. الاستبصار، الشيخ الطوسي.
٥. التهذيب، الشيخ الطوسي.
٦. مقباس الهدایه، العلّامه المامقانی.
٧. نهاية الدرایه، السید حسن الصدر.

ص: ٧٦

٦- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة (١)

اشارة

يمكن تقسيم الخبر الواحد من حيث أوصافه - سواء كان من حيث السند أو المتن - إلى عدّه أقسام، من حيث: اتصال وانقطاع السند، عدد الروايات في كل طريقة، خصائص نقل المتن وكيفيته ... وأن لكل حيّث من هذه الحيثيات اصطلاح خاص، وقد عدّها الشهيد الثاني (ت ٩٦٥ هـ) - وهو من السابقين في تدوين هذا العلم - إلى ثلاثين نوعاً، في حين اعتبرها العلامة المامقاني (ت ١٣٥١ هـ) أكثر من مئة نوع. وسوف نتناول اثنين وثلاثين اصطلاحاً من هذه المصطلحات في هذا المقرر، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

١. الاصطلاحات المشتركة: وهي التي تتعلق بأوصاف الخبر الواحد في أقسامه الأربع: «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف»، ويمكن أن يوجد مصداق معين لكل منها، حيث تشمل: المسند، المتصل، المرفوع، المعنون، المعلق، المفرد، المحكم والمتشابه، والمشترك، الميدبج وروايته الأقران، العالى والنازل، الناسخ والمنسوخ، المجمل والمبيّن، المشهور، الشاذ النادر، المصحف والمدرج. وسوف نتناولها في الدرس السادس، السابع، الثامن، والتاسع. وقد أشار الشهيد الثاني إلى هذا النوع، فقال:

أما وقد عرفت تلك المعانى الأربع: جالصحيح، الحسن، الموثق، الضعيف،

التي هي أصول علم الحديث، بقى هنا عبارات لمعانٌ شتى، منها: ما يشترك فيها الأقسام الأربع، إما جميعها أو بعضها، بحيث لا يختص بالضعيف. (١)

٢. الإصطلاحات المختصة: وهي الإصطلاحات المتعلقة بأوصاف الخبر، والمحتملة بالحديث الضعيف فقط؛ قال الشهيد الثاني:

ومنها ما يختص بالضعف، (٢)

ومثل هذه الإصطلاحات لا يوجد لها مصداق في أقسام الحديث الأخرى وهي تشمل: المقطوع، المنقطع، المعضل، المرسل، الموقف، المضمر، المتروك، المنكر، المدلّس، المهمل، المجهول، المعلّل، المضطرب، المقلوب، الموضوع والم ردود، وسوف نقوم بدراستها في الدرس العاشر والحادي عشر والثاني عشر.

الإصطلاحات المشتركة

وهي عباره عن الإصطلاحات المستخدمة في جميع أقسام الحديث الأربع (الصحيح، الحسن، المؤتّق والضعف)، والتي تشمل الموارد التالية:

المُسند

الحديث المُسند: وهو الذي تتصل سلسلته بالمعنى في جميع الطبقات، ولا يتشرط سماع كل راوٍ من الآخر. والمحدث الذي ينقل الحديث يجب أن يذكر جميع سلسلة السند بدون حذف، ولذلك يطلق عليه «المتّصل والموصول». وقد وردت بعض التعريف في هذا المجال:

١. قال الشيخ البهائي:

إن علمت السلسلة بأجمعها فمسند. (٣)

ص: ٧٨

١- (١) . الرعاية في علم الدراسات: ٩٥.

٢- (٢) . المصدر السابق.

٣- (٣) . الوجيز في علم الدراسات: ٤.

٢. ذكر الشهيد الثاني تعريف المسند، فقال:

وهو ما اتصل سنته مرفوعاً من راويه إلى منتهاء إلى المعصوم عليه السلام ، وأكثر ما يستعمل في ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله .^(١)

٣. قال العلامه المامقاني:

ما اتصل سنته بذكر جميع رجاله في كل مرتبه إلى أن ينتهي إلى المعصوم عليه السلام ، من دون أن يعرضه قطع بسقوط شيء منه.^(٢)

ومن خلال قيد اتصال السند - كما صرّح بذلك الشهيد الثاني والمامقاني في التعريف - يخرج المرسل والمعلق والمعضل من التعريف، وكذلك يخرج «الموقوف» بقيد «إلى منتهاء إلى المعصوم». وقد ورد في كلام الشهيد الثاني أن «المسند» غالباً ما يكون مسندأ إلى النبي صلى الله عليه و آله ، ولا بد أن يذكر فيه جميع سلسله السند في جميع الطبقات في الحديث المسند، وهذا ما أشار اليه العلامه المامقاني أيضاً بعبارة «بأجمعها»، ولذلك يشترط في الحديث المسند أن لا تكون فيه بعض العبارات المبهمه مثل: «أخبرت عن فلان»، «بلغني عن فلان و...»^(٣) وهناك بعض المحدثين من وسّع مفهوم المسند وجعله شاملاً للحديث الوارد عن غير المعصوم أيضاً، فقال في تعريف الحديث المسند: هو الحديث المتصل بالمعصوم أو غير المعصوم،^(٤) كالاتصال بالصحابي أو التابعى، ومن الواضح أن مثل هذا التعريف غير معتبر عند الشيعه.

إن الحديث المسند باعتبار حالات الرواه يمكن أن يكون صحيحاً، حسناً، موثقاً أو ضعيفاً، فإذا ما كان جميع رواته من العدول الإماميه فيسمى حينئذ «المسند الصحيح»، أما إذا كان رواته من الإماميه الممدوحين، أو ورد المدح في حق بعضهم، فهو:

ص: ٧٩

١- (١) . الرعایه فی علم الدرایه: ٩٦.

٢- (٢) . مقباس الهدایه فی علم الدرایه: ٢٠٢/١.

٣- (٣) . المصادر السابق: ٢٠٥.

٤- (٤) . المصادر السابق: ٢٠٣.

«المسند الحسن»، بينما إذا كان جميع رواه الحديث موثقين عند الشيعه فيطلق عليه «المسند الموثق»، وإن كان جميع رواته أو بعضهم من غير الإماميه. أمّا «المسند الضعيف» فهو الذي يتّصف جميع رواته أو بعضهم بالكذب أو الفسق و... وفيما يلى بعض النماذج لكلّ قسم من هذه الأقسام الأربعه:

١. المسند الصحيح: على بن إبراهيم عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسّكان، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ: [وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ...] قال:

خُلُقُّ أَعْظَمٍ مِّنْ جَبَرِيلَ وَمِيكَائِيلَ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ مَعَ الْأَئِمَّةِ، وَهُوَ مِنَ الْمَلَكُوتِ. (١)

٢. المسند الحسن: على بن إبراهيم، عن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبـي، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل سها فلم يدر سجده أُم اثنتين؟ قال:

يُسجدُ أُخْرَى، وَلَيْسَ عَلَيْهِ بَعْدَ انْفَضَاءِ الصَّلَاةِ سَجْدَتَ السَّهْوِ. (٢)

٣. المسند الموثق: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعـه، قال: سأـلـتـ أـبـاـ عـبـدـالـلـهـ عـلـيـهـ السـلـامـ عن رجل صام في شهر رمضان فأـكـلـ وـشـرـبـ نـاسـيـاـ؛ قال:

يُتَمَّ صومـهـ وـلـيـسـ عـلـيـهـ قـضـاؤـهـ. (٣)

٤. المسند الضعيف: عـدـهـ مـنـ أـصـحـابـنـاـ، عنـ سـهـيـلـ بـنـ زـيـادـ، عنـ مـنـصـورـ بـنـ العـبـاسـ، عنـ عـمـرـ بـنـ سـعـيدـ، عنـ الـحـسـنـ بـنـ صـدـقـهـ، قال: قال أبوالحسن عليه السلام :

قـيلـواـ، فـإـنـ اللـهـ يـطـعـمـ الصـائـمـ وـيـسـقـيـهـ فـيـ مـنـامـهـ. (٤)

ص: ٨٠

-١ - (١) . الأصول من الكافي: ٢٧٣/١، ح ٣؛ مرآه العقول: ١٧١/٣.

-٢ - (٢) . الفروع من الكافي: ٣٤٩/٣، ح ١؛ مرآه العقول: ١٨٨/١٥.

-٣ - (٣) . المصدر السابق: ١٠١/٤، ح ٢؛ مرآه العقول: ٢٧١/١٦.

-٤ - (٤) . المصدر السابق: ٦٥/٤، ح ١٤؛ مرآه العقول: ٢٠٤/١٦.

إن الأحاديث المسندة كثيرة في مجاميعنا الروائية، وخصوصاً في كتاب الكافي، فمنها: المسند الصحيح، والمسند الموثق أو الحسن، بالإضافة إلى الروايات المسندة الضعيفة التي يكون ضعفها بسبب صفات رواتها. إن معرفه اتصال السنّد من انقطاعه يحتاج إلى اطّلاع واسع، وممارسه في معرفه «طبقات الحديث» و«علم الرجال».

المتّصل

وهو الحديث الذي ينقله الراوى من الطبقه التي فوقه دون واسطه، عن طريق السّماع، سواء اّتصل بالمعصوم أو لم يّتصل، ويعبر عنه بـ«الموصول» أيضاً، وقد وردت بعض التعاريف في معنى المتّصل منها:

١. قال الشهيد الثاني:

المتّصل، وسيّمّي أيضاً الموصول، وهو ما اّتصل إسناده إلى المعصوم عليه السلام ، أو غيره، وكان كُلّ واحد من رواته قد سمعه ممّن فوقه، أو ما هو في معنى السّماع، كالاجازه أو المناوله. [\(١\)](#)

٢. قال العلّامة السّيّد حسن الصدر:

وإن اّتصل إسناده وكان كُلّ واحد من رواته قد سمعه ممّن فوقه، سواء أكان مرفوعاً أم موقوفاً على غيره، فهو المتّصل. [\(٢\)](#)
والحديث «المتّصل» خلافاً للحديث «المسند» لا يشترط فيه الاتّصال إلى المعصوم، أي إنّه إذا كان متّصلاً بالصحابي أو التابعى فيعتبر من مصاديق «المتّصل» أيضاً، وإن كان موقوفاً أو مرفوعاً. وقد أشار الشهيد الثاني والسيّد حسن الصدر إلى هذا المعنى بعبارة «غيره». وقد أكّد العلّامة المامقانى هذه النقطه، فقال:

ص: ٨١

١- (١) . الرعايه في علم الدراسه: ٩٧.

٢- (٢) . نهاية الدراسه: ١٨٣.

وهو ما اتصل سنته.... سواء رفع إلى المعصوم أو وقف على غيره. [\(١\)](#)

إذا كان الحديث متصلًا في جميع طبقاته فيسمى حينئذ بـ«المتصل المطلق»، والذي يكون مرادفًا للحديث «المسند»، أما إذا كان متصلًا بطريقه خاصه فيسمى «المتصل النسبي» الذي يكون في مقابل «المنقطع».

وإذا أطلق المتصل فالمراد به القسم الأول، أي المتصل المطلق، أما المتصل النسبي فعاده ما يقييد بشخص خاص، كأن يقال: هذا متصل الإسناد بفلان. [\(٢\)](#)

وهناك من جعل الحديث «المتصل» أعمّ من «المسند»؛ لأن الاتصال في المسند شرط في جميع الطبقات خلافاً للمتصل؛ ولذلك قال السيد حسن الصدر:

ومن هنا ظهر أن المتصل والمرفوع كلاهما أعم من المسند مطلقاً، بمعنى إستلزم صدقه صدقهما من غير عكس.

ومن الواضح فإن مثل هذا الفرض «عموميّه المتصل وخصوصيّه المسند» يكون صحيحاً فيما إذا لم يشترط في المتصل سماع كل راوٍ ممّن هو فوقه في الطبقة. وأمّا إذا انعكس الأمر، أي لم يشترط في المسند سماع الرواوى ممّن هو فوقه خلافاً للمتصل، ففي هذه حاله يكون المسند أعم من المتصل.

والحديث المتصل يمكن أن يكون أحد مصاديق المصطلحات الأربعه (الصحيح، الحسن، الموثق، الضعيف)، والأمثله التي ذكرناها سابقاً في «المسند» يمكن أن تكون أمثله للمتصل أيضاً.

المر

الحديث المرفوع - كما جاء في تعريف المشهور - هو الحديث المتصل والمنسوب للمعصوم عليه السلام في آخر سلسله السنّة، سواءً كان هذا الطريق موصولاً أم

ص: ٨٢

١- (١) . مقباس الهدایه: ٢٠٦/١ .

٢- (٢) . الرعایه فی علم الدرایه: ٩٧ .

منقطعاً بـأن سقط بعض رواته. فطبقاً لهذا التعريف يكون الحديث المرفوع في مقابل الحديث «الموقوف» وهو الذي لا يكون متصلاً بالمعصوم عليه السلام في آخر السند. وقد ذكرت بعض التعاريف للمرفوع منها:

١. قال الشهيد الثاني:

وهو ما أضيف إلى المعصوم عليه السلام من قولٍ، بأن يقول في الرواية: إـنه عليه السلام قال كذا؛ أو فعلٍ، بأن يقول: فعل كذا؛ أو تقريرٍ، بأن يقول: فعل فلان بحضوره كذا ولم يُنكِّره عليه، فإـنه يكون قد أقرَّه عليه. (١)

٢. عـرف السيد حسن الصدر المرفوع، فقال:

فإن أضيف إلى المعصوم عليه السلام سواء اتصـل إـسنادـه بـأنـ كانـ كـلـ واحدـ منـ روـاتهـ قدـ سـمعـهـ مـمـنـ فوقـ، أمـ كانـ منـقطـعاـ بـتركـ بعضـ الرـواـهـ أوـ إـيـهـامـهـ، فـهـوـ المرـفـوعـ عندـنـاـ. (٢)

والحديث المرفوع - حسب التعريف المذكور - يمكن أن يكون مرادـاـ لـ المتـصلـ والمـسـنـدـ فـي بـعـضـ الـموـارـدـ، لأنـهـ إـذـاـ كانـ مـتـصلـاـ فـي جـمـيعـ طـبـقـاتـهـ فـسـوـفـ يـكـونـ فـي هـذـهـ الـحـالـهـ مـنـ مـصـادـيقـ الـمـسـنـدـ وـالـمـتـصلـ أـيـضاـ، أـمـاـ إـذـاـ لمـ يـكـنـ كـذـلـكـ، أـىـ إـذـاـ كانـ مـتـصلـاـ فـي بـعـضـ الطـبـقـاتـ، فـفـيـ هـذـهـ الـحـالـهـ يـكـونـ مـرـفـوعـاـ، وـلـيـسـ مـتـصلـاـ أوـ مـسـنـداـ.

إن اتصـالـ المسـنـدـ فـيـ الـحـدـيـثـ المـرـفـوعـ - كـمـاـ جـاءـ فـيـ التـعـرـيفـ - يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ قـوـلـيـاـ، أوـ فـعـلـيـاـ أوـ تـقـرـيرـيـاـ كـمـاـ صـرـحـ بـذـلـكـ الشـهـيدـ الثـانـيـ. وـيمـكـنـ تقـسـيمـ الـحـدـيـثـ المـرـفـوعـ مـنـ حـيـثـ اـتـصـالـهـ بـالـمـعـصـومـ عـلـيـهـ السـلـامـ فـيـ آـخـرـ السـنـدـ وـنـسـبـتـهـ إـلـيـهـ، مـنـ حـيـثـ كـوـنـهـ بـيـانـاـ لـقـوـلـ أوـ فـعـلـ أوـ تـقـرـيرـ الـمـعـصـومـ إـلـىـ قـسـمـيـنـ: رـفـعـ صـرـيـعـ، وـغـيـرـ صـرـيـعـ (ـبـحـكـمـ الرـفـعـ)، وـكـلـ مـنـهـمـ يـمـكـنـ تقـسـيمـهـ إـلـىـ الـأـقـسـامـ التـالـيـهـ:

٨٣: ص

١- (١). الرـاعـيـهـ فـيـ عـلـمـ الدـرـايـهـ: ٩٧.

٢- (٢). نـهـاـيـهـ الدـرـايـهـ: ١٨٢.

١. الرفع الصريح القولى: كما هو الحال في كلام آخر رأى عندما يقول: سمعت المعصوم عليه السلام ، يقول:

كل شئ مردود إلى الكتاب. [\(١\)](#)

٢. الرفع الصريح الفعلى: وهو كلام آخر رأى عندما يقول: «رأيته عليه السلام يفعل كذا».

٣. الرفع الصريح التقريري: وهو بيان آخر رأى عندما يقول: « فعل حسن كذا ولم ينكره عليه السلام ، ولم يكن موضع تقييده».

٤. الرفع القولى الحكمى: كما هو الحال في كلام آخر الرواوه عن الجنّه والنار، فإن مثل هذه الأخبار عن الراوى، لا يمكن أن تصدر عن إنسان عادى.

٥. الرفع الفعلى الحكمى: «وهي الأعمال العباديّة التي يقوم بها بعض خواص الإمام عليه السلام ، والتي لا يُشكُّ في أخذها عن المعصوم عليه السلام .

٦. الرفع التقريري الحكمى: وهو نقل بعض الرواوه أعمالا عن بعض خواص الإمام عليه السلام في حضرته ولم ينكرها، فمن غير الممكن أن لا يكون الإمام عليه السلام مطلعاً على هذا الأمر، أو يكون مطلعاً ثم لا ينهاهم عنه.

وهناك تعاريف أخرى للحديث المرفوع ذكرها بعض المحدثين، فقد أشار العلّامة المامقاني إلى بعض التعاريف الشائعة بين الفقهاء للحديث المرفوع، وهو الحديث الذي سقط من وسط إسناده، أو آخره راوياً واحداً أو أكثر، بشرط أن يصرّح الراوى في آخر السند بلفظ الرفع كما هو الحال في الإسناد التالي: «روى الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام »، فقد سقط في هذا السند بعض الرواوه فإن إبراهيم بن هاشم روى هذا الحديث مرفوعاً عن الإمام الصادق عليه السلام ، وهو يخالف التعريف الأول؛ لأنّ المرفوع في هذه الحاله لم يتّصف بالاتصال، لسقوط بعض الرواوه في نهاية السلسلة، والظاهر أنّ هذا المعنى للمرفوع يعتبر من أنساب التعاريف وأفضلها عند العلّامة المامقاني،

ص: ٨٤

١- (١) . الأصول من الكافي: ٣، ٧٦، ٧٠/١ .

ولذلك فقد أشار إليه في بدايه الكلام، وذكر أن المشهور ذهب إلى الرأى الثاني، فقال:

المعروف: قوله إطلاقاً: أحدهما: ما سقط من وسط سنته أو آخره واحداً أو أكثر، مع التصريح بلفظ الرفع، كأن يقال: روى الكليني عن على بن إبراهيم، عن أبيه، رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام . وهذا داخل في أقسام المرسل بالمعنى الأعم.

والثانى: ما أضيف إلى المعصوم عليه السلام من قول أو فعل أو تقرير، أى وصل آخر السند إليه، سواء اعتبره قطع أو إرسال في سنته أم لا، فهو خلاف الموقوف. [\(١\)](#)

وقد ذهب آية الله «البروجردي» إلى اختيار التعريف الثاني، كما صرّح بذلك العلّامة السبحاني، فقال:

وكان سيد الطائفه المحقق البروجردي يقول: المعرفة ما اشتمل على لفظ الرفع، مثلاً إذا روى الكليني وقال: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، يرفعه إلى الصادق عليه السلام فهو المعرفة. [\(٢\)](#)

والحديث المعرف بالمعنى الأول يمكن أن يكون أحد مصاديق المصطلحات الأربعه فإذا كان جميع رواد السند من العدول الإمامية فهو من النوع «الصحيح»، وأمّا إذا كان جميع الرواوه إماميين ممدوحين، أو بعضهم كان ممدوحًا، فيكون من النوع «الحسن»، وإذا كان الرواوه موثقين من قبل علماء الرجال، وإن لم يكونوا من الإمامية فهو من النوع «الموثق»، في حين إذا اتصف رواد الحديث كلّهم أو بعضهم بالفسق، أو كان مقطوعاً، فيكون الحديث من النوع «الضعيف».

إن النماذج المذکورة سابقاً للحديث الصحيح، الحسن، الموثق، الضعيف، يمكن أن تكون مثالاً للمعرفة أيضاً. أما الحديث المعرف بالمعنى الثاني فلا يمكن أن يكون من الأقسام المشتركة، إلا إذا عُرف الراوي الساقط والذى كان سبب ضعف الروايه، ففي تلك الحاله يمكن تقسيم هذا الحديث حسب الأقسام الأربعه باعتبار حالات

ص: ٨٥

١- (١). مقباس الهدایه فی علم الدرایه: ٢٠٧/١.

٢- (٢). أصول الحديث وأحكامه فی علم الدرایه: ٥٩.

الرّواه. وفيما يلى نماذج من الأحاديث المرفوعة طبقاً للتعریف الثاني:

١. عن الكليني، عن على بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس رفعه، قال: قال على بن الحسين عليه السلام :
إنّ أفضل الأعمال عند الله ما عمل بالسنة وإن قلَّ. [\(١\)](#)
٢. عن الكليني، عن أبي عبد الله الأشعري، عن بعض أصحابنا، رفعه عن هشام بن الحكم، قال: قال لى أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام :

يا هشام، إنّ الله تبارك وتعالى بشر أهل العقل والفهم فى كتابه، فقال: (...فَبَشِّرْ عِبَادِيَ اللَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ...) ٢
و [\(٢\)](#)

المعنون

اشارة

وهو الحديث الذى وردت كلمه «عن» فى بعض سنته أو جميع السند، مثل: «عن على بن إبراهيم عن أبيه» ولم تبين كيفيه وطريقه تحمل الحديث. [\(٣\)](#) فهل نقل الحديث عن طريق السّماع، أو القراءه، أو الإجازه، أو بطريقه أخرى.

وقد وردت بعض التعريفات فى معنى الحديث المعنون منها:

١. قال الشيخ البهائى:

والمروى بتكرير لفظه عن، معنون. [\(٤\)](#)

٢. قال السيد حسن الصدر:

المعنون إسم مفعول من العنونه، مصدر جعلى كالحمدله والبسمله، فيقال:

ص: ٨٦

١- (١) . مرآه العقول: ١/٢٣٠، ح ٧

٢- (٣) . المصدر السابق: ٣٨، الرواية ١٢.

٣- (٤) . سوف يأتي بحث «طرق التحمل» فى الدرس الرابع عشر.

٤- (٥) . الوجيزه فى علم الدراسات: ٤.

فلان عن فلان من غير ذكر للتحديث والإخبار والسماع، ومن هنا سُمِّي معنًىً، ويستعمل في الإجازة القراءة والسماع. [\(١\)](#)

نماذج من الحديث المعنون

١. عن الكليني، عن عَدَّه من أصحابنا، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ، عن أَبِيهِ، عَن النَّفْرِ بْنِ سَوِيدٍ، عَن يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَيُوبْ بْنِ الْحَرَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

كُلُّ شَيْءٍ مَرْدُودٌ إِلَى الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، وَكُلُّ حَدِيثٍ لَا يَوْافِقُ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ زَحْرَفٌ. [\(٢\)](#)

إن أكثر الأحاديث في الكتب الروائية للشيعة وردت بعباره «عن» ونادرًا ما جاءت بعبارة «حدثنا»، «أخبرنا»، فهي من الأحاديث «المعنون» واختلف المحدثون في الحديث المعنون، فهل إن العباره «عن» تفيد معنى الاتصال في جميع الطبقات، أو لا - تفيد ذلك المعنى؟ ذهب الشهيد الثاني - بعد أن ذكر كلا القولين - إلى أن المعنون يعطى معنى الاتصال فيما إذا أمكن اللقاء بين الراوى والمروى عنه، وكانوا معاصرين، والراوى بعيداً عن شبهه التدليس، فقد كتب في هذا المجال:

وقد اختلفوا في حكم الإسناد المعنون فقيل: هو من قبيل المرسل والمنقطع، حتى يتبيّن إتصاله بغيره؛ لأن الععنونه أعم من الاتصال لغه، والصحيح الذي عليه جمهور المحدثين، بل كاد يكون إجماعاً: إنه متصل إذا أمكن اللقاء، أي: ملاقاه الراوى بالعنونه لمن رواه عنه مع البراءه، أي: براءته أيضاً من التدليس بأن لا يكون معروفاً به. [\(٣\)](#)

والظاهر أن حرف «عن» عندما يتكرر في سند الحديث يكون مخففاً عن عباره

ص: ٨٧

- (١) . نهاية الدرایه: ٢٠٥.

- (٢) . مرآه العقول: ٢٢٩/١.

- (٣) . الرعایه فی علم الدرایه: ٩٩.

«أَخْبَرَ فَلَانَّ عَنْ فَلَانَّ»، وهو يعطى معنى الاتصال، إِلَّا إذا روى بصيغه المبني للمجهول، مثل: «رُوِيَ عَنِ الصَّادِقِ» وقد استفاد المحدثون الكبار أمثال ثقة الإسلام الكليني، والشيخ الصدوق والشيخ الطوسي من كلامه «عن» في نقل رواياتهم، وهذا يعني أنَّ هذه الكلمة تفيد معنى الاتصال.

أمِّا الحديث «المؤنَّ» المشتق من كلامه «إنَّ» مثل: حَدَّثَنَا فَلَانَّ أَنَّ فَلَانَّ قَالَ... فالكلام فيه يشبه الكلام في الحديث المعنون. والحديث «المعنون» و«المؤنَّ» يمكن أن يكون من مصاديق الصحيح، الحسن، المؤتَّق، الضعيف، كما هو الحال في الأمثلة التالية:

١. المعنون الصحيح: عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن معمر بن خلَّاد، عن أبي الحسن عليه السلام ، أَنَّه ذَكَرَ رجلاً أَنَّه يَحْبُّ الرَّئَاسَةَ، فَقَالَ:

ما ذَبَانَ ضَارِيَانَ فِي غَنْمٍ قَدْ تَفَرَّقَ رَعَاؤُهَا، بِأَضْرَرَ فِي دِينِ الْمُسْلِمِ مِنْ الرَّئَاسَةِ. (١)

٢. المعنون الحسن: عن الكليني، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال:

الْعِيَادَةُ قَدْرُ فَوَاقِ نَاقَةَ، أَوْ حَلْبُ نَاقَةَ. (٢)

٣. المعنون المؤتَّق: عن الكليني، عن عَدَّه من أصحابنا، عن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعه، عن أبي عبد الله عليه عليه السلام ، قال:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ مَنْ شَرَّ عِبَادَ اللَّهِ مِنْ تَكْرُهِ مِجَالِسَتِهِ لِفَحْشَهِ. (٣)

٤. المعنون الضعيف: عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن ابن محبوب، عن عمر بن شمر عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَفِيقٌ يَحْبُّ الرَّفِيقَ، وَيَعْطِي عَلَى الرَّفِيقِ مَا لَا يَعْطِي عَلَى الْعَنْفِ. (٤)

ص: ٨٨

-١- (١) . مَرَآءِ الْعُقُولِ: ١١٨/١٠، الرَّوَايَةُ ١.

-٢- (٢) . الْمُصْدِرُ السَّابِقُ: ٢٧٠/١٣، الرَّوَايَةُ ٢.

-٣- (٣) . الْمُصْدِرُ السَّابِقُ: ٢٧٦/١٠، الرَّوَايَةُ ٨.

-٤- (٤) . الْمُصْدِرُ السَّابِقُ: ٢٣٨/٨، ح ٥.

ينقسم الخبر الواحد من حيث أوصاف الرُّواه المتعلقه بالسِنَد والمتّصل إلى عدّه أقسام واصطلاحات، حيث يمكن تصنيفها إلى مجموعتين: مشتركة ومحتّصه.

فالحاديـث المسـند: هـى الرواـيه التـى يـذكـر فـيهـا جـمـيع سـلـسلـه السـنـد، وـهـو يـخـتـلـف عـنـ المـتـّصلـ قـدـ لاـ يـكـونـ مـتـّصلـ بـالـمـعـصـومـ. أـمـاـ الـحـدـيـثـ المـرـفـوعـ فـلـهـ مـعـنـيـانـ عـنـدـ الـمـحـدـثـيـنـ، أـوـلـهـاـ: هـوـ الـحـدـيـثـ المـنـسـوبـ إـلـىـ الـمـعـصـومـ وـالـذـىـ يـقـسـمـ بـدـورـهـ إـلـىـ قـسـمـيـنـ: رـفـعـ صـرـيـحـ وـرـفـعـ حـكـمـىـ. أـمـاـ الـحـدـيـثـ الـمـعـنـعـ فـهـوـ الـحـدـيـثـ الـذـىـ يـسـتـخـدـمـ الـراـوىـ كـلـمـهـ «ـعـنـ»ـ فـىـ سـنـدـهـ، وـمـثـلـهـ الـحـدـيـثـ «ـالـمـؤـنـنـ»ـ، وـكـلـاهـمـاـ يـفـيدـ مـعـنىـ الـاتـصالـ.

الأسئلة

١. بين الاختلاف بين الاصطلاحات المشتركة والمختصّة.

٢. عرف الحديث المسند، وما هو الإختلاف بينه وبين الحديث المتّصل؟

٣. عرف الحديث المرفوع برأى الشهيد الثاني والمامقاني، وبين الاختلاف فيما بينهما.

٤. عرف الحديث «المعنعن» و«المؤنن» واذكر أقوال المحدثين في اتصاله أو عدم اتصاله.

البحوث

١. اذكر خمسه نماذج من الأحاديـث المسـندـهـ منـ النـوـعـ الصـحـيـحـ، الـحـسـنـ، الـمـوـثـقـ وـالـضـعـيـفـ، مستـعينـاـ بـكتـابـ مرـآـهـ العـقولـ.

٢. عـيـنـ الـأـحـادـيـثـ المـرـفـوعـهـ التـىـ وـرـدـتـ فـيهـاـ كـلـمـهـ «ـسـمـعـتـ»ـ مـنـ كـتـابـ أـصـوـلـ الـكـافـيـ، وـبـيـنـ مـوـارـدـهـاـ وـمـوـضـوـعـاتـهـاـ.

٣. اذكر الموارد التي وردت فيها عباره «رفعه» في كتاب الكافي (الأصول، الفروع الروضه) وبيّن مواردها.

٤. اذكر بعض النماذج من الرفع الحكمي (القولي، الفعلى، التقريري) في كتاب

تهذيب الأحكام.

٥. اذكر بعض النماذج من الحديث «المعنون الموثّق» في كتاب فروع الكافي.
٦. اذكر موارد من الحديث المؤنّ في كتاب الكافي.

المصادر

١. مرآة العقول، العلّامة المجلسي.
٢. تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي.
٣. الكافي (الأصول، الفروع والروضه)، الكليني.
٤. مقباس الهدایه، العلّامة المامقانی.
٥. مستدرکات المقباش، محمد رضا المامقانی.
٦. علم الحديث، مدیر کاظم شانه چی.

٧- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة (٢)

المعلق

المعلق: وهو ما حذف من مبدأ سنته راوٍ واحد أو أكثر، فيقوم آخر راوٍ في السنّد بتبنيه الحديث إلى المعصوم عليه السلام بحذف نفر واحد أو أكثر، وربما يحذف جميع سلسلة السنّد. وهو مشتق من «تعليق الجدار أو تعليق الطلاق»، لاشتراكهما بعدم وجود أصل محكم. وقد وردت بعض التعاريف في معنى المعلق منها:

١. قال الشهيد الثاني:

في المعلق وهو ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر كقول الشيخ (رحمه الله): محمد بن أحمد... إلخ أو محمد بن يعقوب. أو روى زراره عن الباقي عليه السلام ، أو الصادق عليه السلام ، أو قال النبي صلى الله عليه و آله أو الصادق، أو نحو ذلك. (١)

٢. قال العلّامة السيد حسن الصدر:

أو إن حذف من سلسلته وسقط من أولها، وكان الساقط واحداً فصاعداً،

ص: ٩١

(١) . الرعایه فی علم الدراسیه: ١٠١.

فمعلق، بصيغه اسم المفعول، أخذ من تعليق الجدار لقطع الاتصال فيه. (١)

فالحديث المعلق كما جاء في هذه التعريف، هو الذي حدث فيه قطع في بدايه السنن، وربما يستمر هذا القطع إلى نهاية السنن إلى المعصوم عليه السلام ، خلافاً للحديث المنقطع، المرسل والمعضل، وهي وان حصل فيها القطع والحذف، ولكن هذا الحذف لا يكون في بدايه السنن. قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص:

ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده أو آخره لتسميتها بالمنقطع والمرسل، (٢)

وقد أكد الشيخ البهائي على هذا المعنى أيضاً فقال:

أو سقط من أولها فصاعداً معلقاً. (٣)

وقد حصل التعليق في رواية الشيخ الطوسي عن الشيخ الكليني بحذف واستطرين في بدايه السنن، وذلك بسبب عدم تعاصرهما، أى: يجب أن يروى الشيخ الطوسي عن الكليني عن طريق الشيخ المفيد عن جعفر بن قولويه عن الكليني. أو رواية الشيخ الكليني عن محمد بن الحسين، بإسقاطه واسطه واحده وهو محمد بن يحيى، وكذلك رواية الشيخ الصدوق، عن أبان بن عثمان، عن كثير التوى، عن الإمام الصادق عليه السلام ، حيث سقط عده رواه في بدايه السنن.

التعليق في الكتب الأربع

حاول أصحاب الكتب الأربع (الكليني، الصدوق، الطوسي) أن يذكروا جميع سلسله السنن في كتبهم، ومع ذلك فإننا نلاحظ أن هذه الكتب فيها بعض الموارد من

ص: ٩٢

١- (١) . نهاية الدرایه: ١٨٧.

٢- (٢) . الرعایه فی علم الدرایه: ١٠١.

٣- (٣) . الوجیزه فی علم الدرایه: ٤.

التعليق. مع الاختلاف في ميزان كلّ منهما. فالشيخ الكليني غالباً ما يذكر جميع سلسلة السنّد، ولذلك فالتعليق في كتبه قليل؛ (١) لأنّه تعهّد - في البداية بأن يذكر جميع سلسلة الحديث، وربما يقوم بحذف بدايه السنّد كما هو الحال في الحديث التالي: «وبإسناده قال: قال أبو عبد الله عليه السلام :

لولا الحاج المؤمنين على الله في طلب الرزق لنقلهم من الحال التي هم فيها إلى حال أضيق منها. (٢)

فقد حذف بدايه السنّد في هذه الرواية، ويمكن أن نتوصل إلى معرفه سلسلة السنّد كاملاً بقرينه الرواية السابقة، لأنّ أصل هذا الحديث هو: عنه، عن محمد بن علي، عن داود الحذاء عن محمد بن صغير، عن جده شعيب، عن المفضل، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام :

كلّما ازداد العبد إيماناً ازداد ضيقاً في معيشته، (٣)

وكذلك الرواية: عن ابن أبي عمير عن الحسن بن عطية، من عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنّى سألت الله عزّوجلّ أن يرزقني مالاً فرزقني، وأنّى سأله أن يرزقني ولداً فرزقني ولداً وسألته أن يرزقني داراً فرزقني، وقد خفت أن يكون ذلك استدراجاً، فقال: أما والله مع الحمد فلا. (٤)

فلم يذكر في هذه الرواية بدايه السنّد، أي: «على بن إبراهيم عن أبيه»، وعند ملاحظه سند الرواية السابقة، حيث ذكر السنّد كاملاً فقد جاء فيها: عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن أبي بصير... . (٥)

ص: ٩٣

-
- ١- (١) . أصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه: ٦١.
 - ٢- (٢) . الأصول من الكافي: ٢٦١/٢، الرواية: ٥.
 - ٣- (٣) . المصدر السابق: الرواية: ٤.
 - ٤- (٤) . المصدر السابق: ٩٧/٢، الرواية: ١٧.
 - ٥- (٥) . المصدر السابق: الرواية: ١٦.

أما الشّيخ الصّدوق والطّوسي فلم يلتزموا - في الغالب - ذكر جميع السلسلة من البداية وحتى نهاية السّيّن، خلافاً لطريقه الشّيخ الكليني، ولذلك فقد كثر التعليق في رواياتهم، وإليك بعض الموارد من هذه الروايات:

١. عن الصّدوق: روى ابن أبي بکیر، عن زراره، قال: قلت لأبی عبد الله عليه السلام : بم جرت السنّة من الصوم؟ فقال:

ثلاثة أيام من كل شهر... [\(١\)](#)

٢. عن الصّدوق: روى إسماعيل بن الفضل، عن ثابت بن دينار، عن سيد العابدين على بن الحسين بن على بن أبي طالب عليه السلام قال:

حق الله الأكبير عليك أن تعبده ولا تشرك به شيئاً... [\(٢\)](#)

٣. عن الطّوسي: عنه عن أبيه عن آبائه عليهم السلام ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله

سوّوا بين صفوفكم، وحاذوا بين مناكبكم، لا يستحوذ عليكم الشّيطان. [\(٣\)](#)

٤. عن الطّوسي: ابن محبوب عن أبي ولاد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أقرّ عند الموت لوارث بدين له عليه، قال: يجوز. [\(٤\)](#)

٥. عن الطّوسي: عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن حرزيز وربعي، رفعاه إلى أبي جعفر عليه السلام ، قال:

إذا كان ليه الجمعة يستحب أن يقرأ في العتمة سوره الجمعة وإذا جاءك المنافقون، وفي صلاه الصبح مثل ذلك، وفي صلاه الجمعة مثل ذلك، وفي صلاه العصر مثل ذلك. [\(٥\)](#)

ص: ٩٤

-١ (١) . من لا يحضره الفقيه: ٨٤/٢، الرواية: ١٧٩٦.

-٢ (٢) . المصدر السابق: ٦١٨ / ٢، الرواية: ٣٢١٤.

-٣ (٣) . تهذيب الأحكام: ٢٨٣/٣، الرواية: ٨٣٩.

-٤ (٤) . الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: ١١٢/٤، الرواية: ٤٣٠.

-٥ (٥) . تهذيب الأحكام: ٧/٣، الرواية: ١٨.

ويمكن أن يكون الحديث المعلق من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف، فيما إذا عُرف الرُّواه المحدوفون، وبعد الإطلاع على أحوالهم عند علماء الرجال، ولذلك فإن المعلمات الموجودة في كتب الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي، وإن كانت كثيرة، ولكن بسبب إمكاناته معرفة هؤلاء الرُّواه بالإطلاع على كتاب المشيخة في آخر هذه الكتب، ومعرفة أحوالهم عند علماء الرجال، يمكن أن تكون هذه الأحاديث من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف.

قال الشهيد الثاني:

ولا يخرج المعلق عن الصحيح إذا عُرف المحدوف من جهة ثقه، خصوصاً إذا كان العلم من جهة الرَّاوي، كقول الشيخ في كتابيه، والصدق في الفقيه، [\(١\)](#)

كما هو الحال في الرواية عن الحسين بن سعيد في كتاب «تهذيب الأحكام»؛ قال الشيخ الطوسي في كتاب المشيخة:

ما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسين بن سعيد فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيد الله، [\(٢\)](#)

وكذلك في الرواية عن ابن محبوب، قال الشيخ الطوسي:

وما ذكرته عن الحسن بن محبوب وما أخذته من كتبه ومصنفاته، فقد أخبرني بها أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير القرشي.... [\(٣\)](#)

المفرد

الحديث المفرد هو الذي يتَّصف بصفة الانفراد، أي المنقول عن راوٍ واحد في طبقه واحده أو في جميع الطبقات، أو إذا اتَّصف بخصوصيَّة واحده، لأن يكون جميع

ص: ٩٥

-
- ١ . الرعاية في علم الدرایة: ١٠١ .
 - ٢ . تهذيب الأحكام، شرح مشيخه تهذيب الأحكام: ٦٣ .
 - ٣ . المصدر السابق: ٥٦ .

رواته من أهل منطقه واحده، أو يميلون إلى اعتقاد خاصٍ، ومن هذه الجهة يمكن تقسيمه إلى قسمين: المفرد المطلق والنسيبي.

١. المفرد المطلق: وهي الرّواية التي ينفرد بنقلها راو واحد في بدايه السّند، ولم ينقلها الرّواه المعاصرون لهذا الراوي.

٢. المفرد النسبي: وهو الحديث الذى تنقله طائفه خاصة من الرّواه كأن يكونوا أهل مدینه واحده، أو أهل ملّه واحده، مثل: مفردات الإماميّه، الفطحيه و.... وهنالك بعض التعاريف التي ذكرها العلماء في هذا المعنى:

١. قال الشهيد الثاني:

المفرد وهو قسمان: لأنَّه إِمَّا أَنْ ينفرد بِهِ راوِيهُ عَنْ جَمِيعِ الرُّوَاهِ وَهُوَ الْإِنْفَرَادُ الْمُطْلَقُ، وَالْحَقِّهُ بَعْضُهُمْ بِالشَّادِ، وَسِيَّئَتِي أَنَّهُ يَخْالِفُهُ، أَوْ يَنْفَرِدُ بِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَهَّهُ وَهُوَ النِّسْبَيُّ، كَتَفَرَّدُ أَهْلُ بَلدٍ مُعِينٍ كَمَكَّةَ وَالْبَصَرَةَ وَالْكُوفَةَ، أَوْ تَفَرَّدُ وَاحِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا بِهِ. (١)

٢. قال العلّامه السحانی :

وهو الخبر الذى ينفرد بنقله إِمَّا راوٍ واحد أو نحله واحده، أو أهل بلد خاص؛ فالأول مثل ما رواه أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وآله :

«نحن معاشر الأنبياء لا نورث ديناراً ولا درهماً»؛ فقد تفرد بروايتها أبو بكر ولم يروه عن النبي صلى الله عليه وآله غيره. ونظيره في رواياتنا ما تفرد بنقله أحمد بن هلال أبو جعفر العبراني، ومثله ما تفرد بنقله الحسن بن الحسين اللؤلؤي.

والثانى ما تفرد به الفطحيه، فهناك روايات كثيره بهذا السنن: أحمد بن الحسن بن على بن فضال، عن عمر بن سعيد، عن مصدق بن صدقه، عن عمار السباطي، و هو لاء كلهم فطحيه.

والثالث: كما اذا تفرد بنقله أهل بلد معين، كمكـه.... (٢)

99:

١-١) الرعایه فی علم الدرایه:

٢- (٢). أصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه: ٦٢.

وتعتبر الروايات التالية:

إنما الأعمال بالنيات، (١) نحن معاشر الأنبياء لا نورّث ديناراً، (٢) و المسلم من سلم المسلمين من يده ولسانه (٣) من المفردات.

والحديث المفرد لا يرادف الشاذ كما صرّح بذلك الشهيد الثاني، ولكنّه يمكن أن يكون كذلك (شاذًا) فيما إذا كان في مقابل الحديث المشهور، ثم إنّه - باعتبار الرّواه - قد يعُد من أحاديث الصحيح، والحسن والموثق والضعيف. ولا يعتبر الحديث المفرد من الأحاديث الضعيفة بسبب صفة الانفراد، وخصوصاً الانفراد المطلق. وإذا اطلق المفرد دون قرينه فالمراد به المفرد المطلق. أمّا العبارات المستخدمة في بيان الحديث المفرد فهي: «هذا حديث تفرد به فلان»، أو «لم يروه سوى فلان»، أو «تفرد به فلان عن فلان».

المحكم والمتشابه

الحديث المحكم: وهو الذي لا يحتاج إلى قرائن ومؤيّدات لمعرفة دلالته والمراد منه، فمعناه واضح ومعلوم لأهل الحديث، كما هو الحال في أكثر الأحاديث الفقهية والأخلاقية والتفسيرية التي يعتمد عليها الفقهاء والمفسّرون، ويصدرون فتاواهم على أساسها. ويطلق عليه أيضاً «المقبول والمعتبر»، ولا يوجد هناك ما يعارضه. وقد ذكرت بعض التعريفات في هذا المعنى:

١. قال العلّامة المامقاني:

فالمحكم ما كان للفظه معنى راجح، سواءً كان مانعاً من النقيض أم لا. (٤)

ص: ٩٧

١- (١) . الرعایه فی علم الدرایه: ١٠٧؛ نهایه الدرایه: ١٠٠.

٢- (٢) . الرعایه فی علم الدرایه: ١٠٣.

٣- (٣) . علم درایه الحديث: ١١٨.

٤- (٤) . مقباس الهدایه: ٢٨٤/١.

٢. ذكر العلّامة السبحانى تعريف المحكم، فقال:

فالمحكم ما علم المراد به من ظاهره من غير قرينه تقتربن به، ولا دلاله تدلّ على المراد به لوضوحة. [\(١\)](#)

إنّ أغلب الأحاديث في الكتب الرواية المعتبرة هي من الأحاديث «المحكم» وسوف نكتفى بثلاثة أمثلة على ذلك:

١. عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، قال: سمعته يقول:

إذا لم تجد ماء وأردت التيئم فأخر التيئم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم تفتوك الأرض. [\(٢\)](#)

٢. عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، قالا: سمعنا أبا جعفر محمد بن علي عليه السلام يقول:

من ترك الجماعة ثلاثة متوايلاً بغير عله طبع الله على قلبه. [\(٣\)](#)

٣. عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عبد الله عليه السلام عن رجل على أبيه دين، ولأبيه مؤونه، أيعطى أبا زكائه يقضى دينه؟ قال:

نعم، ومن أحق من أبيه. [\(٤\)](#)

أما الحديث المتشابه، فهو الحديث الذي يتّصف بعدم الوضوح والإبهام، سواء كان في السند أو في المتن، ويحتاج إلى قرائن ومؤيدات لمعرفة دلالته. والتشابه في المتن قليلاً ما يحدث في الروايات قياساً إلى التشابه الشيندي، ويراد بالتشابه في المتن: هي الرواية التي تكون دلالتها غير واضحة، وليس لظاهرها معنى راجح، ويحتاج فهمها

ص: ٩٨

-١ . اصول الحديث: ٨٠.

-٢ . الفروع من الكافي: ٩٣/٣.

-٣ . وسائل الشيعة: ٤/٣، الرواية ١١.

-٤ . الفروع من الكافي: ٥٥٣/٣، الرواية ٢.

إلى مراجعه الرّوايات الأخرى، قال العلّامة المامقانى:

فالمتشابه متناً هو ما كان للفظه معنى غير راجح، [\(١\)](#)

ومن الأمثلة على ذلك:

١. عن النبّي صلى الله عليه و آله :

افتتاح الصلاه الوضوء، و تحريمها التكبير... [\(٢\)](#)

قال العلّامة المجلسي في شرح هذه الرّوايه:

وكأنّ فيه دلالة استحباب عدم الفاصله كثيراً بين الوضوء والصلاه، والظاهر أنّ الفرض بيان الاشتراط، [\(٣\)](#)

حيث إنّ افتتاح الصلاه غير معلوم.

٢. حدّثنا الحُمَيْدِيُّ، قال: حدّثنا مروان بنى معاویه، قال: حدّثنا إسماعيل، عن قيس، عن جریر، قال: كنّا عند النبّي صلى الله عليه و آله فنظر إلى القمر ليه البدر، فقال:

إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاه قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها فافعلوا. [\(٤\)](#)

وهذا الحديث الذي يثبت كيفية الرؤيه يعتبر من المتتشابهات، فقد ذهب البعض إلى إمكاناته الرؤيه طبقاً لمضمون هذه الرّوايه، قال ابن حجر في شرح الحديث المذكور:

هذا يدلّ على أنّ الرؤيه قد يرجى نيلها بالمحافظه على هاتين الصّلاتين، وقد يُستشهد لذلك بما أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر، رفعه قال: إن أدنى أهل الجنه منزله... وأكرمهم على الله، من ينظر إلى وجهه غدوه وعشيه. [\(٥\)](#)

ص: ٩٩

-١ . مقباس الهدایه في علم الدرایه: ٢٨٤/١

-٢ . الفروع الكافى: ٦٩/٣؛ الروايه ٢.

-٣ . مرآه العقول: ١٨٩/١٣.

-٤ . فتح البارى في شرح صحيح البخارى: ٣٣/٢.

-٥ . المصادر السابق: ٣٤.

والمقصود من الحديث المتشابه هو التشابه السَّندي عند أغلب المحدثين، أي: الحديث الذي تتشابه فيه أسماء الرُّواه من حيث الكتابة والتلفظ، وتختلف أسماء آبائهم في النطق دون الكتابة.

وهناك بعض التعريفات المذكورة في هذا الباب:

١. قال الشهيد الثاني:

وإن اتفقت الأسماء خطأً ونطقاً، واختلفت الآباء نطقاً مع اثلافها خطأً أو بالعكس؛ لأن تختلف الأسماء نطقاً، وتأتلف خطأً، وتأتلف الآباء خطأً ونطقاً، فهو النوع الذي يقال له المتشابه. [\(١\)](#)

٢. قال العلامة المامقاني:

فالمتشابه سندًا ما اتفقت أسماء سنته خطأً ونطقاً، واختلف أسماء آبائهم نطقاً، مع الائلاف خطأً أو بالعكس. [\(٢\)](#)
ومن أقسام التشابه في السِّند، أي التي تتشابه أسماء الرُّواه في الكتابة والتلفظ، ولكنها تختلف في نطق أو في كتابة أسماء آبائهم أو ألقابهم أو كنيتهم، هي:

١. تشابه الاسم في الكتابة والنطق، والاختلاف في نطق اسم الأب مثل: محمد بن عَقِيل (النيسابوري)، ومحمد بن عَقِيل (الفریابي).

٢. التشابه في الاسم واسم الأب في النطق والكتابه، والاختلاف في اسم الجد: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي.

٣. التشابه في الاسم واسم الأب في النطق والكتابه، والاختلاف في اللقب: أحمد بن محمد بن عيسى الأسدی، وأحمد بن محمد بن عيسى القسري.

ولمعرفة الرُّواه المتشابهين وتمييزهم عن غيرهم، لا بد من الاطلاع على علم

ص: ١٠٠

١- (١) . الرعاية في علم الدراسات: ٣٨٤

٢- (٢) . مقباس الهدایة: ٢٨٤/١

الرجال، وهذا ما نتناوله عند الكلام عن الحديث «المشترك». ويستخدم اصطلاح «المتفق والمفترق» على الحديث المتشابه في السند أيضاً، حيث إن «المتفق» يطلق على الحديث الذي تتفق بعض رواته في الاسم واسم الأب. وأما «المفترق»، فهو اختلاف هؤلاء الرؤواه واقعاً، أي: إن هذا الإصطلاح (المتفق والمفترق) يطلق على المتفقين في الاسم، المفترقين في الشخص. فيما ذهب بعضهم إلى أن التشابه السندي مختلف عن اصطلاح «المفترق والمتفق»؛ لأنّه إذا كان التشابه في اسم الرواوى فقط، واختلفت أسماء آبائهم في اللّفظ دون الكتابة، فهو من التشابه السندي، أما إذا كان التشابه اللّفظي في اسم الرواوى واسم الأب، فهو من نوع «المتفق والمفترق»، ثم إن الرؤواه في المتشابه سندًا يختلفون من حيث الوثاقه بخلاف المتفق. ^(١) ويمكن تقسيم الحديث المحكم والمتشابه باعتبار حالات الرؤواه إلى: الصحيح، الحسن، الموثق، الضعيف.

المشتراك

الحديث المشترك هو العذى يشترك بعض رواته (راويان أو أكثر) في الاسم، ولكنّهم يختلفون من حيث الوثاقه، فقد يكون بعضهم موثقاً دون البعض الآخر، وقد يكون هناك اختلاف بين المحدثين في توثيق بعض الرؤواه، أمثال: «محمد بن قيس» فهو مشترك بين عدّه رواه، بعضهم موثقون، أو «محمد بن أحمد»، حيث ورد توثيق بعضهم عند علماء الرجال دون البعض الآخر. وقد ذكرت بعض التعريفات في معنى «المشتراك»، منها:

١. قال العلّامة المامقاني:

المشتراك وهو ما كان أحد رجاله أو أكثر مشتركاً بين الثقة وغيره... وقد اتفق لجمع من الأكابر منهم ثانى الشهيدين فى المسالك رد جمله من الرؤوايات بالاشتراك فى بعض رجالها، مع إمكان التمييز فيها... حيث قال الشهيد الثانى: إن محمد بن قيس مشترك بين

ص: ١٠١

١- (١). للمزيد من الاطلاع راجع: علم الحديث: ٨٤

أربعه، اثنان ثقنان وهو محمد بن قيس الأسدى - أبونصر - ومحمد بن قيس البجلى الأسدى - أبوعبدالله - وكلاهما روايا عن الباقر والصادق عليهما السلام ، وواحد ممدوح من غير توثيق وهو محمد بن قيس الأسدى مولى بنى نصر، ولم يذكروا عمن روى، وواحد ضعيف وهو محمد بن قيس - أبوأحمد - روى عن الباقر عليه السلام خاصه. [\(١\)](#)

٢. قال آية الله السبحانى:

المشترک: وهو ما كان أحد رجاله مشترکاً بين الثقه وغيره. [\(٢\)](#)

وقد يكون الاشتراك فى الاسم واسم الأب، بل وحتى فى الكنيه واللقب، وفي هذه الحاله يحتاج تميز أحدهما عن الآخر حتى يتبيّن الثقه من غير الثقه، وبعد الاطلاع على حال الرواه يمكن تقسيمه إلى الصحيح، الحسن، والموثق والضعيف، ويُستعان على معرفه المشترک وتمييز الرؤاه عن طريق علم الرجال، أى: عن طريق معرفه تاريخ التولد، الوفاه، الراوى والمروي عنه، اللقب، البلاد وقد قال العلّامة المامقانى في بيان هذه المميّزات:

والتمييز تاره بقرائن الزمان، وأخرى بالروايه، وثالثه بالمروي عنه. [\(٣\)](#)

ومن أهم الكتب المدوّنه في معرفه المشترکات هو «تمييز المشترکات» للكاظمى. [\(٤\)](#) وقد قام آية الله الخوئي بدراسة الكثير من الموارد المشترکه في كتبه الرجالیه، فمثلاً عندما تناول «يحيى بن القاسم» في كتابه معجم رجال الحديث، قال:

يحيى بن القاسم: قال النجاشى: يحيى بن القاسم، أبو بصير الأسدى، وقيل: أبو محمد ثقه... ولا بد من التكلّم في جهات: الأولى إنّ أبا بصير يحيى قد اختلفت الكلمات في أبيه... إنّ أبا بصير الأسدى مغایر ليحيى بن القاسم الحداء الآتى جزماً؛ لأنّ الثاني واقفى.... [\(٥\)](#)

ص: ١٠٢

-
- ١- (١) . مقباس الهدایه في علم الدرایه: ٢٨٨/١.
 - ٢- (٢) . اصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه: ٨١.
 - ٣- (٣) . مقباس الهدایه: ٢٨٨/١.
 - ٤- (٤) . اصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه: ٨١.
 - ٥- (٥) . معجم رجال الحديث: ٧٦/٢

الحديث المعلق هو الحديث الذى حذف من مبدأ إسناده راو واحد أو أكثر، وهو يختلف عن المرسل والمنقطع و... أما المفرد فهو الرّواية التى ينفرد فيها راو واحد عن جميع الروايات، وتنقسم إلى قسمين: المفرد النسبي والمطلق. أمّا الحديث المحكم والمتشابه - قليلاً ما يتطرق إليه علماء الحديث - فغالباً ما يطلق على التشابه السندي، وهو الذى تتشابه أسماء الروايات فيه. والحديث المشترك هو ما كان أحد رجاله أو أكثر مشتركاً بين الثقة وغيره.

الأسئلة

١. عرّف الحديث المعلق، وناقش وجود التعليق في الكتب الأربع.
٢. عرّف الحديث المفرد، واذكر أقسامه، مع ذكر أحد الأمثلة.
٣. بّين تعريف العلّامة المامقانى للحديث المحكم والمتشابه.
٤. عرّف الحديث المشترك، واذكر أحد الأمثلة.

البحوث

١. اذكر خمس أمثلة من الأحاديث المعلقة في كتاب تهذيب الأحكام، وبيّن درجتها من حيث الصّحة، الحسن، التوثيق والضعف.
٢. عيّن الأحاديث المعلقة في باب «أحكام المساجد» من كتاب من لا يحضره الفقيه.
٣. اذكر الأحاديث التي انفرد بها «أحمد بن هلال العبرتائى» في الكتب الروائية.
٤. اذكر مفردات الفطحيّة في كتاب بحار الأنوار.
٥. اذكر ثمانية نماذج من التشابه المتنى والسيّنى في كتاب مرآة العقول، مثاليين لكلّ قسم من أقسام الحديث الأربع (الصحيح، الحسن، المؤتّق والضعيف).
٦. اذكر ثلاثة أمثلة من الروايات المشتركة في كتاب معجم رجال الحديث، وميّز بعضهم عن البعض الآخر.

١. تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي.
٢. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق.
٣. مقباس الهدایه، العلّام المامقانی.
٤. معجم رجال الحديث، آیة الله الخوئی.
٥. بحار الأنوار، العلّام المجلسی.
٦. مرآة العقول، العلّام المجلسی.
٧. الرعایه فی علم الدرایه، الشهید الثانی.

٨- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة (٣)

روايه الأقران والمدح

إذا ما تعاصر رواه الحديث بحيث كانوا في سن متقاربة، أو ملقاء الأستاذ سواء أكان معصوماً، أم غير معصوم، كما هو الحال في الصحابيين أو التابعين ... فإذا ما روى أحدهما عن الآخر، وأصبح واسطه في نقل حديثه فتسمى الروايه حينئذ «روايه الأقران»؛ لأنّه نقل عن قرينه مع قدرته على الروايه من الأستاذ دون واسطه، مثل: روايه ابن عباس، عن ابن مسعود، ثم عن أمير المؤمنين عليه السلام أو بالعكس، أو روايه الشّيخ الطوسي عن السّيد المرتضى الذي يروي عن الشيخ المفید، أو روايه الحّر العاملی عن المجلس، وقد ذُكرت تعاريف أخرى في هذا المجال، منها:

١. قال الشهيد الثاني:

الفصل الثاني في اللقى والسن وفيه مسائل: المسألة الأولى في روايه الأقران، وتفصيل البحث في حقلين: الحقل الأول في التعريف، ثم الراوى والمروى عنه، إن استويا في السن أو في اللقى - وهو الأخذ عن المشايخ - فهو النوع من علم الحديث

الذى يُقال له رواية الأقران؛ لأنَّه حينئذ يكون راوياً عن قرينه... كالشيخ أبي جعفر الطوسي والسيد المرتضى فإنَّهما أقران في طلب العلم والقراءة على الشيخ المفيد، والشيخ أبو جعفر يروى عن السيد المرتضى بعد أن قرأ عليه مصنفاته. [\(١\)](#)

٢. قال الشيخ البهائي:

وإن وافق المروي عنه في السن، أو في الأخذ عن الشيخ فرواية الأقران. [\(٢\)](#)

أمّا إذا روى كل من القرینين عن الآخر، فيقال للرواية حينئذ «المُدَبَّج»؛ لأنَّ كلَّ راوٍ يروى الرواية عن ديباجه قرينه، كما هو الحال في: رواية الشيخ الطوسي عن السيد المرتضى ورواية السيد المرتضى عن الشيخ المفيد، ثمَّ رواية السيد المرتضى نفس هذا الحديث عن الشيخ الطوسي الذي رواه عن الشيخ المفيد، أو رواية ابن عباس عن ابن مسعود الذي يروى الخبر عن أمير المؤمنين عليه السلام ، ثمَّ رواية ابن مسعود نفس هذا الخبر عن ابن عباس الذي أخذه عن أمير المؤمنين عليه السلام . وقد ذكرت بعض التعاريف في هذا المعنى:

١. قال الشهيد الثاني:

في المُدَبَّج... في التعريف: فإنَّ روى كلَّ منهما أى: من القرینين عن الآخر فهو النوع الذي يقال له المُدَبَّج... وهو مأخوذ من ديباجتي الوجه، كأنَّ كلَّ واحدٍ من القرینين، يبذل ديباجه وجهه للآخر ويروى عنه. [\(٣\)](#)

٢. قال العلامة المامقاني:

إذا روى كلَّ من القرینين عن الآخر فهو النوع الذي يقال له المُدَبَّج... وفي وجه التسمية وجوه، فقيل: إنَّه مأخوذ من التدبيج، من ديباجتي الوجه... وقيل: إنه بمعنى المزین... وقيل: إنه لنزول الإسناد فيكون ذمًا. [\(٤\)](#)

ص: ١٠٦

١- (١) . الرعاية في علم الدرایه: ٣٤٩.

٢- (٢) . الوجيزه في علم الدرایه: ٩.

٣- (٣) . الرعاية في علم الدرایه: ٣٥٠.

٤- (٤) . مقباس الهدایه في علم الدرایه: ٣٠١/١.

وهناك من حكم بتراufff د هذين المصطلحين (المُدَبَّج وروايه الأقران)، ولكن الذى يظهر أن المُدَبَّج أخص من روایه الأقران، لأن كل مُدَبَّج هو من روایه الأقران، وليس كُلُّ أقران مُدَبَّج، ومن هنا فإن هناك من جعل روایه الأقران مقسماً للمُدَبَّج وغير المُدَبَّج. قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص:

وهو، أى: المُدَبَّج، أخص من الأول، وهو روایه الأقران، فكل مُدَبَّج أقران ولا ينعكس. (١)

ويتمكن أن تكون روایه الأقران والمُدَبَّج من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف، من حيث حالات الرؤاه. ولا يشترط في روایه الأقران والمُدَبَّج صغر وكبير مرتبه الرواوى والمروى عنه؛ ولذلك يمكن أن يكونا من مصاديق روایه «الأكابر عن الأصغر»، فمثلاً ينقل الشيخ الحر العاملی في خاتمه كتابه عن العلامه محمد باقر المجلسي وهو من المعاصرين له؛ ولذلك فإن روایاته تعتبر من مصاديق روایه الأقران، وكذلك روایة محمد بن مسلم عن زراره وبالعكس، فهي من مصاديق روایات الأقران، وفيما يلى نماذج من هذه الروایات:

١. عن علی بن إبراهیم، عن محمد بن عیسیٰ، عن یونس، عن محمد بن حمران، عن زراره، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال:

النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً. (٢)

٢. محمد بن علی بن الحسین پاسناده عن الحسن بن محبوب، عن علاء، عن محمد بن مسلم، عن زراره، عن أبي جعفر عليه السلام :

إن الأشل إذا سرق قطعت يمينه على كل حال، شلاء كانت أو صحيحة... (٣).

ص: ١٠٧

-١- (١) . الرعايه فى علم الدرایه: ٣٥١ / ١.

-٢- (٢) . المصدر السابق: ٥١٨/١٧، الروایه ٤.

-٣- (٣) . المصدر السابق: ٥٠٢/١٨، الروایه ٤.

إذا كانت سلسله السنده للمعصوم عليه السلام تتضمن بقله الواسطه فيسمى الحديث حينئذ «عالى السنده» خلافاً لبعض الموارد، حيث يكون الرواه كثرين مع اتصال السنده، فربما ينقل الرواوى الحديث من قرينه (روايه الأقران)، وبسبب طول السنده وكثره الرؤوه فى الحديث يطلق عليه فى هذه الحاله «نازل السنده». وقد ذكرت تعاريف أخرى فى هذا المجال:

١. قال الشهيد الثاني:

فى العالى سنداً، وهو قليل الواسطه مع اتصاله. (١)

٢. قال السيد حسن الصدر:

إذا كان الحديث قصير السلسله يسمى عالى السنده. (٢)

إن الاهتمام بسند الحديث وذكر الرؤوه، وخصوصاً كلام المعصومين عليهم السلام ، يعتبر من اختصاصات المسلمين، وقد بذلت جهود كبيرة من قبل علماء الحديث في ضبط طرق أسانيد الحديث؛ لكن يكون النقل دقيقاً من جهة، وقليل الواسطه من جهة أخرى وذلك؛ لأن قله الواسطه تؤدي إلى قله الخطأ والاشتباه في نقل الحديث، إلا إذا كان الرؤوه في الحديث النازل سنداً يتضمن بالوثقه والحفظ والضبط بقدر أكبر من الروايه الأخرى.

قال الشهيد الثاني في هذا المجال:

طلب علو الإسناد سنّه عند السلف، وقد كانوا يرحلون إلى المشايخ في أقصى البلاد لأجل ذلك، فبعلوه أى السنده، يُبعد الحديث عن الخلل المتطرق إلى كل راوٍ... فكلما كثرت الوسائل وطال السنده كثرت مضان التجويز، وكلما قلت قلت، ولكن قد يتحقق في النزول مزيه ليست في العلو، كأن يكون رواته أو ثق أو أحفظ أو أضبط، أو الاتصال فيه أظهر للتصریح فيه باللقاء. (٣)

ص: ١٠٨

١- (١) . المصدر السابق: ١١٢.

٢- (٢) . نهاية الدرایه: ٢٠٧.

٣- (٣) . الرعايه في علم الدرایه: ١١٢.

إن معرفه الطبقات يعتبر ضروريًا بالنسبة إلى تقدم الحديث العالى السند؛ لأنّه قد تتصف روايه من الروايات «بعلو السنن» ظاهراً، وإنّ رواتها قليلون، بل قد تكون من ثلاثيات، أو رباعيات، أو خماسيات الكليني، ولكنها - في الحقيقة - غير متصله، وإنّ هناك سقطاً في بعض سلسلتها، بل قد يروى بعض المدلّسين حديثاً بسنن عالٍ، من أجل أن يلفت اهتمام الآخرين، في حين أنّ فيه نوعاً من التدليس؛ ولذلك فإنّ قوله الرواه في الحديث، ليس هو السبب الوحيد في اعتبار الروايه.

أمّا إذا كان الحديث يتّصف بعلو السنن، ورواته يتميّزون بالضبط والحفظ والبعد عن كلّ تدليس، فإنّ مثل هذا الحديث له منزلة ومكانه عاليه. وهناك من يُقدّم الحديث «النازل السنن» على الحديث «العالى السنن»، لأنّه يستدعي بذلك المزيد من الجهد، ومسبياً للثواب والأجر الجزيل، وهذا الرأي خاطئ بالتأكيد؛ وذلك لأنّ مزايا الحديث العالى كثيرة، قال السيد حسن الصدر في هذا الخصوص:

وأمّا ما قيل من أنّ في النزول كثرة البحث، وذلك يقتضي المشقة، وذلك مفتاح تزاييد الفيض وتضاعف الأجر، فالنزول مطلقاً أرجح، فقد رجح بأمر وحشى وأجنبيّ عمما يتعلّق بهذا الفنّ كما قيل.[\(١\)](#)

فالحديث الذي يتّصف بعلو السنن هو الذي يكون واسطته إلى المعصوم عليه السلام قليلة، خلافاً للحديث النازل سنداً، كما قال العلّامة المامقاني:

فالعالى من السنن هو قليل الواسطه مع اتصاله، والنازل بخلافه،[\(٢\)](#)

وإن لكلّ منها مراتب متعدّده وهي:

١. قرب الإسناد إلى المعصوم عليه السلام : والمقصود بذلك هو الحديث الذي يكون قليل الواسطه إلى المعصوم بالنسبة إلى حديث آخر.

ص: ١٠٩

١- (١) . نهاية الدرایه: ٢٠٧.

٢- (٢) . مقباس الهدایه فی علم الدرایه: ٢٤٣/١.

٢. قرب الإسناد إلى إمام من أئمته الحديث: وهو ما تقلّ فيه الواسطة إلى ذلك الشخص كالشيخ الكليني أو الصدوق مثلاً.

٣. علو التنزيل: وهو قلة الواسطة إلى كتاب خاص من الكتب الحديشية.

٤. تقدُّم السَّماع: أي تقدُّم سماع أحد الروايين من الشيخ بالنسبة إلى راوٍ آخر.

وقد بيَّن الشهيد الثاني المراتب المذكورة فقال:

والعلو أقسام: أعلىه وأشرفه قرب الإسناد من المعصوم عليه السلام ، بالنسبة إلى سند آخر يُروى به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير؛ وهو العلو المطلق... ثم بعد هذه المرتبة في العلو، قرب الإسناد المذكور من أحد أئمته الحديث، ثم بعد ذلك يتقدّم زمان سماع أحدهما، أي: أحد الروايين في الإسنادين، على زمان سماع الآخر... والعلو بهذين المعنين، يُعبّر عنه بالعلو النسبي. (١)

إن الحديث العالى والنازل يمكن تقسيمه إلى الصحيح، الحسن، الموثق والضعف، باعتبار حال الرواه، وإذا ما كان الحديث القريب الإسناد إلى المعصوم عليه السلام صحيحاً، فلا يمكن ترجيح شيء عليه، بل هو الغاية القصوى. قال الشهيد الثاني في هذا المجال.

فإن اتفق مع ذلك قرب الإسناد إلى المعصوم أن يكون سنه صحيحاً، ولم يرجح غيره عليه بما تقدّم، فهو الغاية القصوى (٢).

وقد دوَّنت كتب متعددة في هذا المجال (قرب الإسناد) جمعت فيها ثلاثيات ورباعيات المحدثين، منها:

١. قرب الإسناد، أبي جعفر محمد بن جعفر بن بطہ المؤدب القمي.

٢. قرب الإسناد، على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي.

٣. قرب الإسناد، على بن إبراهيم القمي.

٤. قرب الإسناد، عبدالله بن جعفر الحميري القمي، من أصحاب الإمام العسكري.

ص: ١١٠

١-(١). الرعاية في علم الدرایة: ١١٣.

٢-(٢). المصدر السابق.

ومن نماذج الأحاديث التي تتصف بقرب الإسناد:

١. عبدالله بن الحسن، عن جده على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال: سأله عن المسجد، يكتب في القبلة القرآن أو شيء من ذكر الله؟ قال:

لا بأس. (١)

٢. السندي بن محمد، عن ابن البختري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام ، قال:

ثلاثة ليس لهم حرم. صاحب هو مبتدع، والإمام الجائز، والفاشق المعلن الفاسق. (٢)

الناسخ والمنسوخ

الحديث الناسخ هو الذي يدلُّ على «رفع حكم سابق» والمجيء بحكم جديد.

أما المنسوخ فهي الرواية التي رفع حكمها عن طريق الرواية الناسخة. ولا بد أن تكون الرواية الناسخة رافعة، وليس مقيمة أو مؤيدة للرواية المنسوخة. والحكم الشرعي لا يختص بالواجبات، وإن كانت غالب الموارد التي من هذا النوع تختص بالأحكام الشرعية، ثم إن الحكم الشرعي المنسوخ لا بد أن يُعمل به لفترة زمته قبل أن ينسخ. وقد ذكرت تعاريف متعددة في الناسخ والمنسوخ، منها:

١. قال الشهيد الثاني:

فإن من الأحاديث ما ينسخ بعضها بعضاً كالقرآن، والأول هو الناسخ: ما دلَّ على رفع حكم شرعي سابق. فالحديث المدلول عليه بـ «ما»؛ بمنزلة الجنس يشمل الناسخ وغيره؛ ومع ذلك خرج به ناسخ القرآن. والحكم المرفوع: شامل للوجودي والعدمي. وخرج بالشرعية - الذي هو صفة الحكم - الشرع المبدأ بالحديث، فإنه يرفع به الإباحة الأصلية لكن لا يسمى شرعاً. وخرج بالسابق؛ الاستثناء، والصفة، والشرط والغاية الواقعه في الحديث؛ فإنها قد ترفع حكماً

ص: ١١١

١- (١) . قرب الإسناد: ٢٩٠، ح ١١٤٨؛ بحار الأنوار: ٣٨٧/٨٠.

٢- (٢) . المصدر السابق: ١٧٦. بحار الأنوار: ٢٥٣/٧٢، ح ٣٣.

شرعياً لكن ليس سابقاً، والثاني هو المنسوخ، ما رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه، وقيوده تعلم بالمقاييس على الأول.

(١)

٢. قال العلّامة السبحانى:

رفع الحكم السابق بدليل مثله، على وجه لواه لكان ثابتاً. (٢)

إن النسخ في الحديث - طبقاً للتعاريف السابقة - هو رفع حكم سابق، ولكنّه في الحقيقة يعني انتهاء زمان الحكم السابق، فالملكّلّون يلتزمون بالحكم المنسوخ باعتباره حكماً عاماً، ولكنّه في الواقع محدود بزمان خاصّ عند الله سبحانه وتعالى. والنسخ بواسطه الرّوايات له أقسام متعدّدة بعضها جائز والآخر مختلفٌ فيه؛ فقد اختلف الفقهاء والمحدّثون في نسخ الآيات بالرّوايات، وتفصيل هذه المسألة في بحث الناسخ والمنسوخ في القرآن. أمّا نسخ الرّوايات بروايات أخرى، فهو من الأمور الجائزه والممكّنه، وقد أشار الشيخ الكليني إلى هذا الأمر فذكر عدداً من الرّوايات التي تدلّ على هذه المسألة في كتاب «فضل العلم» بباب «اختلاف الحديث». وفيما يلى عدد من هذه الرّوايات:

١. على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبيان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي، قال: قلت لأمير المؤمنين: إنّي سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئاً من تفسير القرآن، وأحاديث عن نبئ الله غير ما في أيدي الناس... فأقبل على فقال عليه السلام :

قد سألت فافهم الجواب: إنّ في أيدي الناس حقّاً وباطلاً، وصدقًاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً... وإنّما أتاكم الحديث من أربعة ليس لها خامس... ورجل ثالث سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً أمر به ثمّ نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثمّ أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه ولم يحفظ الناسخ، ولو علم أنه منسوخ لرفضه... (٣).

ص: ١١٢

-
- ١- (١) . الرعایه فی علم الدرایه: ١٢٧.
 - ٢- (٢) . أصول الحديث وأحكامه فی علم الدرایه: ٧٦.
 - ٣- (٣) . الأصول من الكافی: ٦٢/١.

٢. عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَيُوبَ الْخَزَازِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ: قَلْتُ لَهُ: مَا بَالْ أَقْوَامٍ يَرَوُونَ عَنْ فَلَانٍ وَفَلَانٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، لَا يَتَهْمُونَ بِالْكَذْبِ، فَيَجِئُهُمْ مِنْ كُمْ خَلَافَهُ؟ قَالَ:

إِنَّ الْحَدِيثَ يَنْسَخُ كَمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ. (١)

وَقَدْ يَنْسَخُ كَلَامَ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِوَاسْطَهِ عَمَلِهِ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْحَدِيثِ

«أَفْطَرَ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ» ، حِيثُ نَسَخَ بِحَدِيثِ

«اَحْتَجَمْ رَسُولُ اللَّهِ وَهُوَ صَائِمٌ؟ (٢) وَهَذَا هُوَ بَيْانُ فَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

إِنَّ مَعْرِفَةَ النَّسْخِ وَتَمْيِيزِ النَّاسِخِ مِنَ الْمَنْسُوخِ مِنَ الْأَمْوَارِ الْمَهِمَّةِ. وَفِيمَا يَلِي بَعْضُ الْطُّرُقِ لِتَعْيِينِ الْحَدِيثِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ:

١. نَصُّ الْمَعْصُومِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَلَى ذَلِكَ: كَمَا جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ النَّبَوِيَّةِ:

كُنْتُ نَهِيَّتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقَبُورِ فَزُورُوهَا. (٣)

٢. النَّصُّ مِنَ الصَّحَابَى: كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي قَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِى: كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوَضْوَءِ مَمْأَسَتُ النَّارِ. (٤)

٣. مَعْرِفَةُ التَّارِيخِ: فَفِى كُلِّ حَكَمَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ، يَكُونُ الثَّانِي مِنْهُمَا هُوَ النَّاسِخُ، قَالَ الشَّهِيدُ الثَّانِى:

أَوْ التَّارِيخِ، إِنَّ الْمَتَأَخَّرَ مِنْهُمَا يَكُونُ نَاسِخًا لِلْمَتَقَدِّمِ، لِمَا رَوَى عَنِ الصَّحَّاكَ، نَعْمَلُ بِالْأَحْدَثِ فَالْأَحْدَثِ.

٤. الْإِجْمَاعُ: كَمَا فِي حَدِيثِ قَتْلِ شَارِبِ خَمْرٍ فِي الْمَرْزَهِ الرَّابِعَهُ بَعْدَ أَنْ حَصَلَ

ص: ١١٣

-١ (١) . المَصْدَرُ السَّابِقُ: ٦٤.

-٢ (٢) . تَدْرِيْبُ الرَّاوِيِّ: ١٩٥؛ سَنَنُ التَّرمِذِيِّ: ١٤٦/٣؛ بِحَارُ الْأَنُوَارِ: ٢٧٤/٩٦؛ الرَّعَايَهُ: ١٢٨.

-٣ (٣) . الرَّعَايَهُ فِي عِلْمِ الدَّرَايَهُ: ١٢٨؛ مَسْنَدُ أَحْمَدَ: ١/١٤٥.

-٤ (٤) . المَصْدَرُ السَّابِقُ.

-٥ (٥) . المَصْدَرُ السَّابِقُ.

الإجماع على نسخ حكم القتل، ومن الواضح فإن الإجماع يكون كاشفاً عن رأى المعصوم، وليس دليلاً مستقلاً. (١)

وقد بادر جمع من المحدثين إلى تدوين الأحاديث الناسخة والمنسوخة، حيث جاء تفصيل ذلك في الكتب التالية: كشف الظنون، حاجي خليفه وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون (٢) والذریعه إلى تصانيف الشیعه. (٣)

وفيما يلى نماذج من هذه الكتب:

١. الناسخ والمنسوخ، دارم بن قبيصه الدارمي، من أصحاب الرضا عليه السلام .
٢. الناسخ والمنسوخ، الحسن بن علي بن فضال الكوفي.
٣. الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، لقى الإمام الرضا عليه السلام وعاش حتى أدرك الهادى عليه السلام وروى عنه.
٤. الناسخ والمنسوخ، للصدوق بن بابويه.

ويمكن أن يكون الناسخ والمنسوخ من مصاديق «الصحيح، الحسن، الموثق، الضعيف» باعتبار حالات الرواه.

وفيما يلى نماذج من الأحاديث المنسوخة:

١. روى في معاشره المجنوم أن النبي صلى الله عليه وآله ، قال:
فَرِّ من المجنوم فرارك من الأسد.

وفى روايه اخرى: أنه صلى الله عليه و آله «أكل مع المجنوم». قال العلامه المجلسى فى هذا المورد:

وقال بعض العameه: حديث الأكل ناسخ لحديث الفرار، وردّه بعضهم بأنّ

ص: ١١٤

١- (١). المصدر السابق.

٢- (٢). كشف الظنون: ١٩٢٠/٢؛ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: ٦١٤/٤؛ ٦١٥.

٣- (٣). الذريعة: ٨/٢٤ - ١٤.

الأصل عدم النسخ، على أن الحكم بالنسخ يتوقف على العلم بتأخر حديث الأكل، وهو غير معلوم. [\(١\)](#)

٢. النهي عن زياره القبور وأكل لحوم الأضاحى، فقد ورد في الرواية: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير، ومحمد بن المثنى، واللّفظ لأبي بكر وابن نمير، قالوا: حدثنا محمد بن فضيل، عن أبي سنان وهو ضرار بن مره، عن محارب بن دثار، عن ابن بريده، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

نهيكم عن زياره القبور فزوروها، ونهيكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلات فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأشقيه كلها ولا تشربوا مسکراً. [\(٢\)](#)

المجمل والمبيّن

الحديث المجمل: هو ما لم يعلم المراد منه، ولا تعرف دلالته من خلال ظاهره، خلافاً للحديث المبيّن، حيث يعلم المراد منه، ولا يوجد شكّ أو تردید في دلالته، ويمكن تقسيم الحديث باعتبار كيفية دلالته على المراد إلى عدّه أشكال:

١. قد تكون دلالته صريحة على معنى واحد، بحيث لا يوجد احتمال إراده غير هذا المعنى، وهنا يعبر عنه بــ«النص»، وهو قسم من أقسام الحديث المبيّن. قال المامقاني في هذا المورد:

النص: ما كان راجحاً في الدلالة على المقصود من غير معارضه الأقوى أو المثل. [\(٣\)](#)

وفي تعريف المبيّن قال:

هو ما اتضحت دلالته وظهرت. [\(٤\)](#)

ص: ١١٥

١- (١). بحار الأنوار: ١٣١/٧٢.

٢- (٢). صحيح مسلم بشرح النووي: ٤٦/٧.

٣- (٣). مقباس الهدایه: ٣١٦/١.

٤- (٤). المصدر السابق: ٣١٨.

٢. قد يكون للفظ عدّه معانٍ، أحدها راجح بالنسبة إلى معنى من المعانٍ، وفي هذه الحاله يسمى «الظاهر».

وهو نوع من أنواع المبين، قال المامقانى فى هذا المورد:

ما دلّ على معنى دلائله ظنيه راجحة، مع احتمال غيره، كالألفاظ التي لها معان حقيقية إذا استعملت بلا قرينه تجوازاً، سواء كانت لغويّة أو شرعية أو غيرها، ومنه المجاز المقترن بالقرينه الواضحه. [\(١\)](#)

٣. وقد يكون للفظ عدّه معانٍ لا ترجح دلاله أحدهما على الأخرى، وهنا يكون الحديث مجتملاً، ويقال له حينئذ: «الحديث المجمل» قال العلّامة السبحانى:

والجمل وهو ما كان غير ظاهر الدلاله على المقصود، وإن شئت قلت: اللّفظ الموضوع الذي لم يتّضح معناه، هذا إذا جعلنا الإجمال صفة للمفرد، فربما يقع وصفاً للجمله، فيكون المراد ما لم يتّضح المقصود من الكلام فيه. [\(٢\)](#)

والحديث المجمل والمبيّن أمرٌ نسبيٌّ، وليس له معنى واضح للجميع، ومورد البحث فيه علم الأصول، ويمكن تقسيم كلّ منها إلى المصادر الأربعة: (الصحيح، الحسن، المؤتّق، الضييف).

تشكّل الأحاديث المبيّنة قسماً كبيراً من روایات المعصومين عليهم السلام ، وهي تبيّن الأوامر والنواهي، والأمر والنهي هنا يكون ظاهراً في الوجوب والحرمة، وفيما يلى نماذج من الأحاديث المجملة في كتاب «البحار»:

١. عن الرضا عليه السلام قال:

واعلم أنّ أولى الناس بالصلاه على الميت الولي... وإذا صليت على الميت وكانت الجنازه مقلوبه فسوّها وأعد الصلاه عليها ما لم يدفن، فإذا فاتك مع الإمام بعض التكبير، ورفعت الجنازه فكثبر عليها تمام الخمس، وأنت مستقبل القبله...

ص: ١١٦

١- (١) . المصدر السابق: ٣١٦ و ٣١٧.

٢- (٢) . أصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه: ٨٥.

أقول: قوله: فكبير عليها تمام الخمس، عليه فتوى الأصحاب، وقال الأكثر: إن أمكن الدُّعاء يأتي بأقل المجزي، وإلا يكبر ولاه من غير دعاء... وهذه الرِّواية مجمله...^(١)

٢. ومنها قوله صلى الله عليه و آله :

لا صلاه إلا بفاتحه الكتاب،

وأمثاله من المركبات التي تشتمل على كلمه «لا» التي لنفي الجنس، نحو:

«لا صلاه إلا بظهور»، «لا بيع إلا في ملك»، «لا صلاه لمن جاره المسجد إلا في المسجد»، «لا غيبة لفاسق»، «لا جماعه في نافله»

ونحو ذلك.^(٢)

النتيجة

لقد تناولنا بعض المصطلحات المشتركة في هذا الدرس، وقلنا: إنَّ معنى «روايه الأقران والمُدَبَّج» يطلق على الحديث فيما إذا كان كلام الروايين معاصرين، فإذا نقل أحد الروايات عن الآخر فتسمى «روايه الأقران»، أمّا إذا روى كلُّ منهما عن الآخر فتسمى الروايه حينئذ «المُدَبَّج».

أمّا «العالى والنازل»، فيطلق «علوُ السند» على الحديث المتصل إذا اتصف بقله الوسائط بالنسبة إلى حديث آخر، والحديث الآخر الذي تكرر الوسائط فيه يسمى «النازل».

و«الناسخ والمنسوخ»، مصطلح آخر في علم الحديث، فالناسخ هو الرافع للحكم الشرعي، أمّا المنسوخ فهو الحديث المرفوع.

أمّا «المجمل والمبيّن» فيرتبطان بمعنى المتن، فإذا كان المتن واضحاً فهو «المبيّن» وإلا فهو «المجمل».

ص: ١١٧

١- (١) . بحار الأنوار: ٣٥٢/٧٨ - ٣٦٣ .

٢- (٢) . أصول الفقه: ١٩٨/١ .

الأسئلة

١. عَرَفْ روايَه الأقران والمُدَبَّج واذْكُر النسبَه بينهما.

٢. عَرَفَ الحديث العالى والنازل، وبيَّنَ كيف يمكِن تقدِّم الرواية العالىه سندًا؟

٣. عَرَفَ الناسخ والمنسوخ، وما هى طرق معرفتها؟

٤. عَرَفَ الحديث المجمَّل والمبيَّن.

البحوث

١. اذْكُرْ عشْرَه موَارِدْ من روایات الشیعَه الحَرَّ العَامَلِي فِي كِتَابِ وسائل الشیعَه التَّى نَقَلَهَا عَنْ معاصرِه العَلَامَه المَجلَّسِي.

٢. اذْكُرْ خمْسَه موَارِدْ من روایات مُحَمَّد بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ زَرَارَه وَبِالْعَكْسِ فِي كِتَابِ بَحَارِ الْأَنُوَارِ.

٣. اذْكُرْ عشْرَه موَارِدْ من الروایات العالىه سندًا، وذلِكَ بِالاستعانَه بِكتَابِ بَحَارِ الْأَنُوَارِ، وَقَرْبِ الإسناد للحميرى، وَبَيَّنَ رتبَتَها مِنْ حِيثِ أَقْسَامِ الحديث الْأَرْبَعَه (الصَّحِيحُ، الْحَسْنُ، الْمَوْثُقُ، الْضَّعِيفُ) بَعْدَ دراسَه رُجَالِ الإسناد.

٤. نقاش عباره «النسخ» فِي الكتب الروايه للشیعَه واذْكُرْ موَارِدَهَا.

٥. بَيَّنْ موَارِدِ الإِجْمَالِ، وَالآرَاءِ التَّى قِيلَتْ بِالنَّسَبَه لِلروايَه ٢٣ مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَه ص ٣٥٢ - ٣٧٤ فِي كِتَابِ بَحَارِ الْأَنُوَارِ.

المصادر

١. بَحَارِ الْأَنُوَارِ، مُحَمَّد باقر المَجلَّسِي.

٢. قَرْبِ الإسناد، الحَمِيرِي.

٣. الْكَافِي، الشِّيخُ الْكَلِينِي.

٤. وسائل الشیعَه، الحَرَّ العَامَلِي.

المشهور

اشاره

المراد بالحديث المشهور هو: الحديث الذي يشتهر عند العلماء والمحدثين، وإن رواه اثنان أو أقل في بعض الطبقات، أو لم يكن سنه صحيحًا، فالملوك في الحديث المشهور هو اعتماد المحدثين عليه، وروايته بينهم. وقد ذكر المحدثون بعض التعاريف للحديث المشهور منها:

١. قال الشهيد الثاني في المشهور:

وهو ما شاع عند أهل الحديث خاصه دون غيرهم، بأن نقله منهم رواه كثيرون؛ ولا يعلم هذا القسم إلاّ أهل الصناعة، أو عندهم وعند غيرهم كحديث «إنما الأعمال بالتيات»، وأمره واضح، وهو بهذا المعنى أعم من الصحيح، أو عند غيرهم خاصه ولا أصل له عندهم، وهو كثير. [\(١\)](#)

ص: ١١٩

١- (١). الرعاية في علم الدرایة: ١٠٥

٢. قال العلّام المامقاني:

المشهور وهو ما صرّح به جمع: ما شاع عند أهل الحديث، بأن نقله جماعه منهم. وتوهّم بعضهم اتحاده مع المستفيض، وهو خطأ، لشموله لما إذا تعددت رواته من المراتب دون المستفيض، بل قيل: إنّه ربّما يطلق على ما اشتهر في الألسن، وإن اختص بإسنادٍ واحد، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً، وصرّح جمع بأعميّه المشهور، مما شاع عند خصوص أهل الحديث أو... غيرهم. (١)

فمع الأخذ بنظر الاعتبار التعاريف المذكورة، يكون الحديث المشهور، هو الحديث الذي تناقله المحدثون وإن كان ضعيفاً من حيث السند، والفرق بينه وبين المستفيض، هو أنّ الثاني يشترط أن ينقله ما لا يقلّ عن ثلاثة في جميع الطبقات، والمشهور على خلاف ذلك فقد يكثر رواته في بعض الطبقات، ويقل في طبقات أخرى لأن ينقله راوٍ واحد، كما هو الحال في الحديث المشهور

«إنما الأعمال بالثواب»، (٢) فقد تناقله رواه كثيرون بعد طبقه التابعين، في حين لم ينقله في طبقه الصحابة إلّا راوٍ واحد؛ ولهذا يمكن أن ينطبق الحديث المشهور على المصادر التالية:

١. الرواية المنقوله في عدّه أصول، وإن كان طريقها واحداً.

٢. الرواية المنقوله في أصل واحد بطرق متعددة.

٣. الرواية المشهوره عند الفقهاء، وإن كان سندُها غير معلوم.

والحديث المشهور الذي ينقل في الكتب الرواية بكثرة، يعتبر من المرجحات الروائية، وإذا ماتعارض مع حديث آخر في نفس الموضوع فالمشهور يُقدم على غير المشهور، كما ورد في الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام : «عن عمر بن حنظله، قال:

سألت، أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا، بينهما منازعه في دين أو ميراث، فتحا كما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحل ذلك؟ قال عليه السلام : من تحاكم

ص: ١٢٠

١- (١). مقباس الهدایه: ٢٢٣/١.

٢- (٢). المصدر السابق: ٢٢٥.

إِلَيْهِمْ فِي حَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ. إِنَّمَا تَحَاكُمَا إِلَى الطَّاغُوتِ... قَلْتَ: فَكَيْفَ يَصْنَعُانِ؟ قَالَ يَنْظَرُانِ إِلَى مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَمْنَ قَدْ رُوِيَ
حَدِيثُنَا... فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَنْظَرُ إِلَى مَا كَانَ مِنْ رَوَايَتِهِمْ عَنِ ذَلِكَ الَّذِي حَكَمَ بِهِ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِكَ، فَيُؤْخَذُ بِهِ مِنْ
حَكْمَنَا، وَيُتَرَكُ الشَّاذُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِكَ. [\(١\)](#)

نماذج من الأحاديث المشهورة

١. إقرار العقلاء على أنفسهم جائز. [\(٢\)](#)

٢. الصلاة لا تترك بحال. [\(٣\)](#)

٣. الصلاة معراج المؤمن. [\(٤\)](#)

٤. إنما الأعمال بالثواب، ولكل أمرٍ ثوابٌ ما نوى. [\(٥\)](#)

٥. تيه المرء خير من عمله. [\(٦\)](#)

٦. من سل سيف البغى قُتل فيه. [\(٧\)](#)

٧. من حفر بئراً لأخيه المؤمن وقع فيه. [\(٨\)](#)

٨. المؤمن لا يُلسع من جحر مرتين. [\(٩\)](#)

٩. البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه. [\(١٠\)](#)

ص: ١٢١

-١) . الكافي: ٦٧/١.

-٢) . الرعاية في علم الدرایه: ١٠٥؛ وسائل الشیعه: ١١١/١٦؛ الجوادر: ٣٧/٣٥.

-٣) . الرعاية في علم الدرایه: ١٠٥.

-٤) . بحار الأنوار: ٣٠٣/٧٩.

-٥) . وسائل الشیعه: ٣٥/١، ح. ١٠.

-٦) . المصدر السابق، الباب السادس، استحباب تيه الخير.

-٧) . بحار الأنوار: ٧٩/٢٠، ٣٢١/٧٢. الكافي: ٣٦١/٧، علم درایه الحديث: ١١٤.

-٨) . المصدر السابق.

-٩) . المصدر السابق.

-١٠) . المصدر السابق.

١٠. من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنّة. (١)

١١. من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيمة. (٢)

١٢. يوم نحركم، يوم صومكم. (٣)

١٣. للسائل حقٌ وإن جاء على فرس. (٤)

ويُمكن تقسيم الحديث المشهور باعتبار حال الرواية إلى أربعة أقسام: «الصحيح، الحسن، الموثق، الضعيف»؛ ثم إنّه ينقسم باعتبار آخر إلى قسمين: «المحفوظ والمعروف»؛ فالحديث «المحفوظ» هو المشهور الذي يقع في مقابل الشاذ، قال المامقاني:

ما كان في قبال الشاذ من الراجح المشهور، (٥)

في حين أنّ «المعروف» هو الحديث المشهور الذي يقع في مقابل الحديث المنكر، قال المامقاني:

أما المعروف فهو في الاصطلاح ما كان في قبال المنكر من الرّوايـه الشائـعـه، (٦)

وأضاف:

فإنّ المشهور ما شاع شاعت روایته، سواء كان في مقابلـه روایـه شـاذـه غـيرـ شـائـعـه أـمـ لاـ، بـخلافـ المـحـفـوظـ فإـنهـ خـصـوصـ المشـهـورـ الذـىـ فـىـ قـبـالـ حـدـيـثـ شـاذـ، وـالـمـعـرـوفـ خـصـوصـ المـشـهـورـ الذـىـ فـىـ قـبـالـ حـدـيـثـ منـكـرـ. (٧)

ص: ١٢٢

١- (١). الرعاية في علم الدرایه: ١٠٦.

٢- (٢). المصدر السابق.

٣- (٣). المصدر السابق.

٤- (٤). المصدر السابق.

٥- (٥). مقباس الهدایه: ٢٥٤/١.

٦- (٦). المصدر السابق.

٧- (٧). المصدر السابق.

الروايه الشاذه هي: الروايه المنقوله بإسناد واحد، من رواه موثوقين، وكانت مخالفه للروايه المشهوره. وبهذا اللحاظ يخرج «المنكر المردود» بقيده وثاقه الراوى، وكذلك يخرج «المفرد المطلق» بقيده مخالفه المشهور. أما الروايه المنقوله بأسانيد متعدده فتخرج بقيده «المنقوله بإسناد واحد».

وقد ذكرت بعض التعريف في هذا المجال:

١. قال الشهيد الثاني في الشاذ:

وهو ما رواه الراوى الثقه مخالفًا لما رواه الجمهور، أى الأكثر. سمي شاذًا باعتبار ما قبله، فإنه مشهور، ويقال للطرف الراجح المحفوظ، ثم إن كان المخالف له الراجح أحفظ أو أضبط أو أعدل من روایه الشاذ، فشاذ مردود لشذوذه، ومرجوحيته لفقد أحد الأوصاف الثلاثة. [\(١\)](#)

٢. قال العلامة السيد حسن الصدر:

الشاذ ومخالف المشهور، ويقال: شاذ، فاعل من الشذوذ ونادر كذلك... وقال شيخنا العلامة المرتضى الأنصارى: المراد بالشاذ: ما لا يعرفه إلا القليل. [\(٢\)](#)

وطبقاً لهذه الرؤيه فإن الحديث الشاذ لا يعتبر من الأحاديث الضعيفه دائمًا، خلافاً لرأي محدثي السنّه، أى إنه يمكن أن يكون من مصاديق الأقسام الأربعه «الصحيح، الحسن، الموثق والضعف». فإذا ما وقع الحديث الشاذ في مقابل الروايه المشهوره، وكان رواه الحديث المشهور أعدل وأضبط وأتقن من رواه الحديث الشاذ فيطبق على الروايه في هذه الحاله «الشاذ المردود»؛ لأن الشذوذ حدث في الأوصاف الثلاثة. أما إذا حدث العكس، أى: إذا كان رواه الحديث الشاذ أفضل من ناحيه العدالة والإتقان والضبط فهنا

ص: ١٢٣

١- (١). الرعایه فی علم الدرایه: ١١٥.

٢- (٢). نهایه الدرایه: ٢٢٠.

وقع الخلاف بين العلماء في تقديم أحدهما على الآخر، قال الشهيد الثاني:

وإن إنعكس فكان الرواى للشاذ أحفظ للحديث أو أضبط له أو أعدل من غيره من رواه مقالبه؛ فلا يرد؛ لأنَّ في كُلِّ منها صفة راجحة وصفه مرجوحه فيتعارضان، فلا- ترجح، وكذا إنْ كان المخالف أو راوى الشاذ مثله... ومنهم من ردَّه مطلقاً نظراً إلى شذوذه وقوه الظنْ بصحَّة المشهور، ومنهم من قبله مطلقاً نظراً إلى كون راويه ثقه في الجملة. [\(١\)](#)

نماذج من الأحاديث الشاذة

١. في حديث آخر عن عمَّار عنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ في رجل قصَّ أظفاره بالحديد... سئل: فإنْ صَلَّى وَلَمْ يمسحْ من ذلك بالماء، قال: يعيد الصلاة، لأنَّ الحديد نجس، وقال: لأنَّ الحديد لباس أهل النار، والذهب لباس أهل الجنَّة.

قال الشيخ: هذا محمول على الاستحباب دون الإيجاب، قال: لأنَّه شاذٌ مخالف للأخبار الكثيرة. [\(٢\)](#)

٢. ما رواه محمد بن يعقوب، عنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عنْ يُونُسَ، عنْ أَبِي الْحَسْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قال: قلت له: الرجل يغسل بماء الورد ويتوضاً به للصلاه، قال: لا بأس بذلك.

فهذا خبر شاذٌ شديد الشذوذ، وإنْ تكرر في الكتب فإنَّما أصله عنْ يُونُسَ عنْ أَبِي الْحَسْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ولم يروه غيره، وقد اجتمعت العصابه على ترك العمل بظاهره. [\(٣\)](#)

ص: ١٢٤

١- (١) . الرعايه في علم الدرایه: ١١٥.

٢- (٢) . وسائل الشيعه: ٢/١١٠٢، ح ٦.

٣- (٣) . الإستبصار فيما اختلف من الأخبار: ١/١٤، الروايه ٢.

٣. ما رواه الحسين بن سعيد، عن فضال، عن أبان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال:

الخطبـه فى الاستسقاء قبل الصلاه، ويكتـر فى الأولى سبعـاً وفى الأخرى خمسـاً. فـهـذه الرواـيـه شـاذـه مـخـالـفـه لـاجـمـاعـ الطـائـفـه المـحـقـه، لأنـ عملـها عـلـى الروـايـه الأولـى لمـطـابـقـتها لـلـأـخـبـارـ التـى روـيـتـ فـى أنـ صـلاـهـ الاستـسـقاءـ مـثـلـ صـلاـهـ العـيـدـيـنـ. (١)

المصـحـفـ

إذا ما حدث تغيير في متن وسند الحديث الأصلي بعبارات مشابهه، فيسمى الحديث - حيئذ - حديثاً مصحّفاً، ولذلك فإنَّ الحديث المصـحـفـ ينقـسمـ إلى قـسـمـيـنـ: التـصـحـيفـ فـى السـنـدـ، وـالتـصـحـيفـ فـى المـتـنـ. وقد وردت بعض التعاريف في تعريف الحديث المصـحـفـ؛ منها:

١. قال الشهيد الثاني:

فـى المصـحـفـ، وهذا فـنـ جـلـيلـ إنـما يـنهـضـ بـأـعـبـائـهـ الـحـدـاقـ منـ الـعـلـمـاءـ. وـالتـصـحـيفـ نـوـعـانـ:

أ) الـلـفـظـيـ، وـهـوـ ما يـكـونـ فـى الـلـفـظـ، وـقـدـ وـقـعـ فـى الـرـاوـىـ كـتـصـحـيفـ مـرـاجـمـ بـالـرـاءـ الـمـهـمـلـهـ وـالـجـيمـ... وـفـىـ المـتـنـ كـحـدـيـثـ «ـمـنـ صـامـ رـمـضـانـ وـأـتـبـعـهـ سـتـاـ منـ شـوـالـ»ـ صـحـفـهـ بـعـضـهـمـ بـالـشـينـ الـمـعـجمـهـ روـاهـ كـذـلـكـ.

ب) المعـنىـ، وـهـوـ مـا يـكـونـ فـىـ الـمـعـنىـ، كـمـاـ حـكـىـ عـنـ اـبـنـ مـوـسـىـ مـحـمـدـ بـنـ الـمـثـنـىـ الـعـزـىـ أـنـهـ قـالـ: نـحـنـ قـومـ لـنـاـ شـرـفـ، نـحـنـ مـنـ عـزـهـ، صـلـىـ إـلـيـنـاـ رـسـولـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآـلـهـ .ـ يـرـيدـ بـذـلـكـ مـاـ روـىـ أـنـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآـلـهـ صـلـىـ إـلـىـ عـزـهـ، وـهـىـ حـرـبـهـ تـنـصـبـ بـيـنـ يـدـيـهـ سـترـهـ، فـتـوـهـمـ أـنـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآـلـهـ صـلـىـ إـلـىـ قـبـيلـتـهـمـ بـنـىـ عـزـهـ، وـهـوـ تـصـحـيفـ مـعـنـىـ عـجـيبـ. (٢)

ص: ١٢٥

١- (١) . المـصـدرـ السـابـقـ: ٤٥٢ـ، الرـوـايـهـ ٢ـ.

٢- (٢) . الرـعـاـيـهـ فـىـ عـلـمـ الدـرـاـيـهـ: ١٠٩ـ.

٢. قال العلامة السبحانى فى المصحّف:

التصحيف هو التغيير... ثم التصحيف يقع تاره فى السند وأخرى فى المتن. فمن الأول تصحيف بريد بــ(«يزيد»)... والتصحيف فى الإسناد غير قليل... ثم إنّ منشأ التصحيف إما البصر أو السمع. أما الأول فيحصل فيما إذا تقارب الحروف، وأما الثاني: فإنّما يحصل إذا كانت الكلمتان متشابهتين عند السمع كما فى تصحيف عاصم الأحوال، بواسطه الأدب. (١)

والتصحيف - كما قلنا - قد يقع فى السند، كما إذا تغيرت أسماء الرّواه مثل تصحيف «بريد» بــ(«يزيد») وــ(«حريز») بــ(«جرير») وــ(«مراجم») بــ(«مراجم») وــ(«زياد بن أبي غياث») بــ(«عتاب») و... وهذه التصحيفات كثيراً ما تقع فى كتب الرجال، خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار كيفيّه الكتابة فى ذلك الوقت. قال الشهيد الثاني:

وقد صحف العلّامه فى كتب الرجال كثيراً من الأسماء، من أراد الوقوف عليها فليطالع الخلاصه له، وإيضاح الإشتباه فى أسماء الرّواه وينظر ما بينهما من الاختلاف. (٢)

وقد يقع التصحيف فى المتن، كما جاء فى الروايه:

«إنّ النبي صلّى الله عليه وآلّه احتجر في المسجد» (٣) فقد صحفت إلى...

«إنّ النبي صلّى الله عليه وآلّه احتجم في المسجد» ، أو الروايه

«من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوّال» (٤) بـ-

«من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوّال» ، وكذلك الحديث

«الدنيا رأسُ كُلِّ خطيئة» (٥) بـ-

«الدينار اسّ كُلِّ خطيئة» والروايه:

«زر غبّاً تزدد حبّاً» (٦) بـ-

«زُرْ عَنَا تزداد حبّاً» ، و

«جرحت على قلبي» (٧) بـ-

«حيرت، يا جريت على قلبي»

- ٢- (٢) . الرعايه فى علم الدرایه: ١٠٩.
- ٣- (٣) . مقباس الهدایه: ٢٣٩/١؛ الطبقات الكبرى: ٤٤٥/١؛ تدريب الرواى: ١٩٣/٢.
- ٤- (٤) . الرعايه فى علم الدرایه: ١١٠؛ صحيح مسلم: ٨٢٢/١.
- ٥- (٥) . علم الحديث: ٩٤.
- ٦- (٦) . المصدر السابق.
- ٧- (٧) . من لا يحضره الفقيه: ٢٩٦/١، الروايه: ٩٠٥.

وكذلك تصحيف

«رجل أخذ مع امرأه» [\(١\)ب-](#)

«رجل وجد مع امرأه» ، والروايه

«من كان له إبنه واحده فهو مقروه» [\(٢\)ب-](#)

«من كان له إبنه فهو مفدوح» والروايه

لما ركب مع القوم فوّقعت السفينه في اللجه» [\(٣\)ب-](#)

لما ركب مع القوم فوّقفت السفينه في اللجه».

وقد يحدث التصحيف في المعنى كما هو الحال في حديث العزه، فقد ظنه بعضهم أن المراد به قبيله عزه. وقد أطلق بعض المحدثين اصطلاح «التحريف» على هذا النوع من التصحيف.

المدرج

اشاره

إذا ما أدخل أحد الرواه في سند الحديث، أو منه شيئاً من عنده، أو من حديث آخر، بحيث لا يمكن معرفة الحديث الأصلي، فيسمى الحديث في هذه الحالة بالحديث «المدرج». وقد وردت بعض التعريف في الحديث المدرج، منها:

١. قال الشهيد الثاني:

في المدرج، وهو ما أدرج فيه كلام بعض الرواه فيظن لذلك أنه منه، أي: من الحديث، أو يكون عنده متنان ياستادين فيدرجهما في أحدهما، أي: إحدى إسنادي الحديثين ويترك الآخر، أو يسمع حديث واحد من جماعه مختلفين في سنته، بأن رواه بعضهم بسن ورواه غيره بغيره، أو مختلفين في منه مع اتفاقهم على سنته، فيدرج روایتهم جميعاً على الاتفاق في المتن والسند، ولا يذكر الاختلاف. [\(٤\)](#)

٢. قال العلامة السيد حسن الصدر:

الحديث المدرج وهو قسمان: مدرج المتن ومدرج الإسناد، والأول: أن يقع في المتن كلام ليس منه، والإدراج في الإسناد: أن يذكر الراوى حديثاً ثم يتبعه

- ١- (١) . المصدر السابق: ٤٧١/٣، الروايه .٤٦٤٤
- ٢- (٢) . المصدر السابق: ٤٨٢/٣، الروايه .٤٦٩٧
- ٣- (٣) . المصدر السابق: ٨٩/٣، الروايه .٣٣٨٨
- ٤- (٤) . الرعایه فی علم الدراسیہ: ١٠٤ .

كلامًا لنفسه أو لغيره، فيرويه من بعده متصلًا، والحاصل أن اختلط كلام الراوى، فتوهم أنه منه، فيقال للزائد مطلقاً مدرج، وللحديث مدرج فيه. ٢. أو يكون المتن عنده إلّا طرفاً منه فإنه، عنده بإسناد آخر، فيرويه راو عنه تاماً بالإسناد الأول. ٣. ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلّا طرفاً منه، فيسمعه عن شيخه بواسطه، فيرويه عنه تاماً بحذف الواسطه؛ أو نقل حديثين مختلفي الإسناد والمتن رواهما واحد، وروى كل واحد منهما بسند على حدّه، فيرويهما عنه بواحد من السندين، فمدرج قبيح. ٤. وكذا الخبر الذى رواه جماعه عن المعصوم عليه السلام بألفاظ مختلفه، وروى عنهم بسند واحد، فيروى بذلك السيند عن الكل بمتن واحد ولا يذكر الاختلاف. [\(١\)](#)

ومع الأخذ بنظر الإعتبار التعاريف المذكورة يمكن أن يكون الحديث المدرج على أشكال مختلفة، مثل:

١. أن يزيد الراوى فى متن الحديث كلاماً له أو للآخرين، أعم من أن يكون الكلام للمعصوم عليه السلام أو غير المعصوم كتوضيح عباره، أو تعليل، أو استشهاد و... بحيث يعُد - ظاهراً - جزءاً من الحديث، ولا يمكن تمييز المتن الأصلى للحديث وهذا القسم من أهمّ أقسام الحديث المدرج، وهو ما يُعرف بالدرج فى «المتن». وقد أشار العلّامة السيد حسن الصدر والشهيد الثاني إلى هذا النوع باعتباره النوع الأول من الحديث المدرج.

ويمكن تشخيص الحديث الأصلى، إما عن طريق النص من الراوى، أو ورود الحديث الأصلى من طريق آخر حال من الزيادة المدرجة، أو يكون معرفه ذلك عن طريق المتخصصين فى هذا العلم؛ فمثلاً عباره «ليله الله مخلصاً» تعتبر من الزيادة المدرجة فى الرواية التالية:

«إنّ رجلاً سأله علّى بن أبي طالب عليه السلام عن قيام الليل بالقراءه، فقال له: أبشر، من صلى من الليل عشر ليله الله مخلصاً ابتغاء ثواب الله...». [\(٢\)](#)

ص: ١٢٨

١- (١). نهاية الدرایه: ٢٩٤.

٢- (٢). من لا يحضره الفقيه: ٤٧٥/١، الرواية ١٣٧٤.

٢. أن يقوم الرواى بإحداث بعض التغييرات فى سند الحديث، كأن يكون عنده متنان بإسنادين فينقلهما بسند واحد، أو يقوم بحذف موارد الاختلاف فى السَّنَدين، ويدركهما بسند مشترك، أو بسند آخر. وفي جميع هذه الموارد لا يمكن تشخيص السَّنَد الأول للحديث.

إن الدرج فى الحديث إذا حصل عن عمد فهو من الأعمال المحرّمه، ويُعتبر نوعاً من أنواع التحريف، قال الشهيد الثانى:

وتعتمد كلّ واحد من الأقسام الثلاثة حرام. [\(١\)](#)

وأهم أقسام الدرج هو الإدراج المتعلق بالمتن، والذى غالباً ما يحصل بطريقه غير عمدية بقصد التوضيح والشرح، أو الاستشهاد، وعاده ما يقع في آخر الحديث، وليس في الوسط أو في البداية، ويكون هدف الرواى من ذلك توضيح معنى الحديث، ومثل هذه الزيادات لا يمكن تشخيصها - أحياناً - من قبل الرؤواه الذين يأتون بعده؛ لأنّها (الزيادات) غالباً ما تكون دون علامات مخصوصه واضحه، فيظّلها من كلام المعصوم عليه السلام . أمّا إذا كانت الزيادات المدرجه في الحديث مشخصه بصورة واضحه، ولا يمكن الاشتباه بينها وبين كلام المعصوم عليه السلام فإن مثل هذا الإدراج لا يكون له تأثير على الرّوايه.

والحديث المدرج يمكن تقسيمه إلى الصحيح، الحسن، الموثق والضعف، باعتبار حال الروايه، وفيما يلى نذكر عدّه أمثله على بعض الأحاديث المدرجة:

١. روى عن حمّاد بن عيسى أنّه قال: قال لى أبو عبد الله يوماً

تحسن أن تصلى يا حمّاد؟ قال: قلت: يا سيدى! أنا أحفظ كتاب حريز في الصلاه، قال: فقال عليه السلام : لا عليك، قم فصلّ، قال: فقمت بين يديه متوجّهاً إلى القبله... ثم قال: يا حمّاد، كذا صلّ ولا تلتف ولا تعثّب بيديك وأصابعك، ولا تبزق عن يمينك ولا يسارك ولا بين يديك.

ص: ١٢٩

١- (١). الرعايه في علم الدرایه: ١٠٤

والذى يبدو من الرّوايه أنّ عباره:

«ولا تلف ولا تعث...» إلى آخر الروايه من كلام الراوى، وليس من كلام المعصوم. [\(١\)](#)

٢. وقال الصادق عليه السلام :

لا يفوت الصّلاه من أراد الصلاه، ولا تفوّت صلاه النهار حتى تغيب الشمس، ولا صلاه الليل حتى يطلع الفجر، وذلك للمضطـر والعليل والناسـي.

والظاهر أنّ العباره:

«وذلك للمضطـر والعليل والناسـي» من الكلام المدرج. [\(٢\)](#)

٣. عن الباقر عليه السلام :

إن الله عزوجل خلق الشهوه عشره أجزاء، تسعه في الرجال وواحده في النساء، وذلك لبني هاشم وشيعتهم، وفي نساء بنى أميه وشيعتهم الشهوه عشره أجزاء، في النساء تسعه، وفي الرجال واحده.

فالعبارة:

«وذلك لبني هاشم... إلى آخر الحديث» من الزياده المدرجه. [\(٣\)](#)

تذكرة

إلى هنا تناولنا ستة عشر مصطلحاً حديثياً مشتركاً، طبقاً للمقررات المصادق عليها، وهناك اصطلاحات أخرى، مثل: المزيد، المختلف، المعتبر، المقبول، المسلسل، المتشكل، روایه الأكابر عن الأصغر، السابق واللاحق و... فمن أراد المزيد من الاطلاع على هذه الاصطلاحات فعليه بمراجعة الكتب الحديثيه المتخصـيه فيه فى هذا المجال مثل: مقباس الهدایه فى علم الـدرایه للـعـلامـه المامقانـى، اصولـ الحديث وأحكـامـه، آـیـهـ اللهـ السـبـحـانـىـ، و... .

ص: ١٣٠

١- (١) . من لا يحضره الفقيه: ٣٠٢/١، الروايه ٩١٥.

٢- (٢) . المصدر السابق: ٣٥٥، الروايه ١٠٣٠.

٣- (٣) . المصدر السابق: ٤٦٧/٣، الروايه ٤٦٢٠.

الحديث المشهور: هو ما اشتهر عند المحدثين، وإن نقله راوٍ واحد في بعض الطبقات، بل وإن لم يكن له إسناد أصلًا، وهو يختلف عن الحديث المستفيض. أما الحديث الشاذ والنادر: فهو ما رواه الشفه، مخالفًا لما رواه المشهور، ولم يكن له إلا إسناد واحد. أما «المصحّف»: فهو الذي حصل فيه تغيير في السند أو المتن، والمدرج هو ما ادخل في سنته أو متنه زيادة ليست منه.

الأسئلة

١. عَرَفَ الْحَدِيثَ الْمَشْهُورَ وَأَذْكَرَ أَقْسَامَهُ.
٢. عَرَفَ الْحَدِيثَ الشَّاذَ وَالنَّادِرَ، وَهَلْ تَقْدِمُ الرِّوَايَةُ الشَّاذَةُ عَلَى الْمَشْهُورِ فِيمَا إِذَا كَانَ رِوَايَتَهَا أَحْفَظَ وَأَعْدَلَ أَمْ لَا؟
٣. عَرَفَ الْحَدِيثَ الْمَصْحَفَ، وَبَيَّنَ أَقْسَامَهُ مَعَ ذِكْرِ مَثَلٍ.
٤. عَرَفَ الْحَدِيثَ الْمَدْرَجَ عِنْدَ الشَّهِيدِ الثَّانِي وَالسَّيِّدِ حَسْنِ الصَّدْرِ.

البحوث

١. اذكر بعض النماذج من الأحاديث المشهورة في المتن، وصنفها حسب الأقسام الأربع للحديث (الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف)، بعد مناقشة السند.
٢. اذكر الروايات الشاذة في نظر الشيخ الطوسي في التهذيب والاستبصار، وما هي درجتها من حيث الصيحة، الحسن، التوثيق والضعف، وبين محتواها والمواضيع التي تناولتها.
٣. اذكر عشرة موارد من التصحيفات في السند في كتاب معجم رجال الحديث، وموردين من التصحيفات في «المتن» عند الشيخ الطوسي.
٤. اذكر بعض الأمثلة من الإدراج في المتن، والتي ذكرها العلامة على أكبر الغفارى

فى هامش من لا يحضره الفقيه.

المصادر

١. مرآة العقول، محمد باقر المجلسى.

٢. التهذيب، الشيخ الطوسي.

٣. الإستبصار، الشيخ الطوسي.

٤. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق.

٥. معجم رجال الحديث، آية الله الخوئي.

ص: ١٣٢

١٠- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المختصة (١)

اشارة

الخبر الواحد من حيث الأوصاف المتعلقة بالسند والمتن له اصطلاحات مشتركة بين الصحيح، الحسن، المؤثر والضعيف، كما مر في الدرس السادس، وأوصاف مختصّة بالحديث الضعيف، والتي سوف نتناولها في هذا الدرس والدرس الحادي عشر والثاني عشر، وهي تشمل المصطلحات التالية: المقطوع، المنقطع، المعضل، المرسل، المضمّر، الموقوف، المتروك، المنكر، المدلّس، المهمّل، المجهول، المعلّل، المضطرب، المقلوب، الموضوع والمردود.

المقطوع

إذا لم تكن الرواية متصلة بالمعصوم عليه السلام ، ولم تكن منقوله عن الصحابه أو المعصومين عليهم السلام فيسمى الحديث حينئذ «المقطوع»، أي: إن سند الرواية موقوف على التابعى، ولم يتصل بالمعصوم عليه السلام . وهناك بعض التعاريف المذكورة في هذا الباب:

١. قال الشهيد الثاني:

في المقطوع وهو ما جاء عن التابعين ومن في حكمهم، وهو تابع مصاحب

ص: ١٣٣

الإمام أيضاً، فإنَّه في معنى التابعِ لصاحب النبيٍّ صلَّى اللهُ عليه وآلهُ عندنا، فإنَّ أقوالَ التَّابعينَ وأفعالَهم موقوفٌ عليهم... وهو مغایرٌ للموقف بالمعنى الأول؛ لأنَّ ذلك يوقف على مصاحب المقصوم وهذا على التابعِ. [\(١\)](#)

٢. قال العلَّام المامقانِي: «وهو الموقف على التابعِ ومن في حكمه، وهو تابع مصاحب النبيٍّ صلَّى اللهُ عليه وآله أو الإمام عليه السلام ، قوله أو فعله». [\(٢\)](#)

وطبقاً للتعاريف المذكورة فإنَّ كلَّ ما ينقله تابع النبيٍّ صلَّى اللهُ عليه وآله ، أو بقية المقصومين عليهم السلام ، والتَّى يدلُّ ظاهرها على أنها روايه من الروايات ولم تُسند إلى الصحابه أو المقصومين عليهم السلام ، فهي مقطوعه، وقد ذكر بعض المحدثين تعريفاً آخرأً للمقطوع كالعلامة السيد حسن الصدر - وإن كان غير متداول بين المحدثين - فالحديث المقطوع عنده هو الحديث الذي يكون بعض رواته مجهولين، أو غير متصل بالمقصوم، فقال:

المقطوع، فقد قال المحقق الثانى الكرکى فى رسالته كاشفه الحال عن أمر الاستدلال: ومنها شىء سُئِّمَ المقطوع، وهو ما كان بعض رواته مجهولاً، أو كان غير معلوم الاتصال بالمقصوم عليه السلام انتهى.

وفي اصطلاح العامَّة على ما حكاه والد المصنف هو: المروى عن التابعين، قوله أو فعله. [\(٣\)](#)

وطبقاً لهذا التعريف يكون المقطوع: هو كلُّ روايه غير متصلة السَّند بالمقصوم عليه السلام ، أو كان بعض رواتها مجهولين. والحديث المقطوع من الأحاديث الضعيفه من جهة عدم اتصال السَّند بالمقصوم؛ لأنَّه أشبه بحديث التابعين منه إلى قول المقصوم عليه السلام ، إلا إذا ثبت كونه من كلام المقصوم من خلال القراءن. قال الشهيد الثانى في هذا الخصوص:

ص: ١٣٤

١- (١) . الرعايه في علم الدرایه: ١٣٥.

٢- (٢) . مقباس الهدایه: ١/٣٣٠.

٣- (٣) . نهاية الدرایه: ١٩٨.

وَكَيْفَ كَانَ مَعْنَاهُ، فَلِيُسْ بِحَجَّهِ، إِذْ حَجَّهُ فِي قُولَّ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ، مَنْ حَيْثُ هُوَ قُولُهُ، كَمَا لَا يَخْفِي. [\(١\)](#)

هَذَا، وَتُعَتَّبُ أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فِي التَّفْسِيرِ وَالْفَقِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَقْطُوعَةِ. وَفِيمَا يُلَى نَمَاذِجَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ:

١. مُحَمَّدٌ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ يَحْيَى، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَذِينَهُ، فِي النِّسَاءِ إِذَا كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ أُعْطِينَ مِنَ الْرِّبَاعِ. [\(٢\)](#)

قال المقدّس الأربيلى فى هذه الرواية:

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْعَمَدَهُ فِي ذَلِكَ رَوْايهِ إِبْرَاهِيمَ أَذِينَهُ وَهِيَ كَمَا تَرَى لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَلَا صَرِيحٍ، بَلْ وَلَا ظَاهِرٍ فِي تَامَ المَطلُوبِ؛ لِكُونِهَا مَقْطُوعَهُ، بَلْ ظَاهِرُهَا إِنَّهُ فَتَوَاهُ، حِيثُ مَا أَسْنَدَ إِلَى أَحَدٍ وَلَا بَظَاهِرٍ وَلَا بِمُضْمِرٍ. [\(٣\)](#)

٢. عن السدى في تفسير الآية الشريفة: (...إِنْتَغَاءُ الْفِتْنَةِ ...) قال: المراد بالفتنة ها هنا الكفر. [\(٤\)](#)

٣. عن مجاهد في تفسير الآية: (...وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ) قال: ينقضهم. [\(٥\)](#)

٤. عن عكرمة في تفسير الآية (...وَلَا اللَّيلُ سَابِقُ الْهَارِ ...) ، قال: لا يجتمع ليلاً ليس بينهما يوم، بل تتعاقبان كما قدّره الله تعالى. [\(٦\)](#)

٥. عن الحسن في تفسير الآية (...إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ...) ، قال: تشخيص أبصارهم إلى إجابته الداعي حين يدعوهם. [\(٧\)](#)

ص: ١٣٥

-١ (١). الرعاية في علم الدرایة: ١٣٥.

-٢ (٢). تهذيب الأحكام: ٣٠١/٩، الحديث ٣٦.

-٣ (٣). مجمع الفائد والبرهان في شرح إرشاد الأذهان: ٤٤٤/١١.

-٤ (٤). مجمع البيان: ٢٤٠/٢، الآية السابعة من سوره آل عمران.

-٥ (٥). المصدر السابق: ٤٠١، الآية ١٤١ من سوره آل عمران.

-٦ (٦). المصدر السابق: ٢٧٤/٨، الآية ٤٠ من سوره يس.

-٧ (٧). المصدر السابق: ٨٨/٦ الآية ٤٢ من سوره إبراهيم.

اشارة

إذا ما حذف راوٍ واحد من وسط السلسلة فيستحب الحديث حينئذ بـ «المنقطع»، قال الشيخ البهائي:

أو سقط من وسطها واحد فمقطوع. (١)

وقد وردت تعاريف أخرى في المنقطع، فذهب الشهيد الثاني والعلامة المامقاني إلى أنَّ المنقطع يرافق المقطوع؛ قال الشهيد الثاني:

في المقطوع وهو ما جاء عن التابع... ويقال له المنقطع. (٢)

قال العلّامة المامقاني:

ويقال له المقطوع المنقطع أيضاً، وهي بمعنى، (٣)

وذهب البعض (والد الشيخ البهائي) إلى أنَّ المنقطع

هو ما حذف من وسط إسناده راوٍ واحد أو أكثر.

قال السعيد حسن الصدر:

وهو ما حذف من وسط إسناده، وخصّه المصنف بالواحد، قال: أو من وسطها واحد فمقطوع، وعمّم والده لما كان الساقط أكثر.

(٤)

وهناك من اعتبر الحديث المنقطع أعمّ، فكلّ نوع من أنواع القطع سواءً أكان الساقط واحداً أم أكثر، سواءً أكان القطع في البداية أم في الوسط أم في نهاية السنّد، يُسمّى «مقطوعاً». قال السعيد حسن الصدر:

المنقطع قوله إطلاقاً: إطلاقاً بالمعنى الأعم: وهو ما لم يتصل إسناده إلى المعصوم عليه السلام ، سواءً كان الانقطاع من الأول، أو من الوسط، أو من الآخر، واحداً

ص: ١٣٦

١- (١) . الوجيزه في علم الدرایه: ٤.

٢- (٢) . الرعایه فی علم الدرایه: ١٣٥.

٣- (٣) . مقباس الهدایه فی علم الدرایه: ٣٣١/١.

٤- (٤) . نهاية الدرایه: ١٩٦.

كان الساقط أو أكثر... وإطلاق بالمعنى الأخص: وهو ما حذف من وسط إسناده. [\(١\)](#)

والظاهر أن التعريف الأول هو أنساب التعاريف، أي: ما سقط من وسط إسناده نفر واحد، حتى يمكن التمييز بينه وبين المصطلحات الأخرى، مثل: المغسل، المرسل، الموقوف، المعلق والمقطوع. قال العلامة السبحاني:

فالمنقطع بالمعنى الأخص أعم من أن يكون المحفوظ واحداً أو أكثر عند والد بهاء الدين العاملى، ولكنه عند ولده يختص بما إذا كان المحفوظ واحداً، ولعله الأولى، حتى يتميز عن المغسل. [\(٢\)](#)

والانقطاع في وسط السند قد يكون ظاهراً، وقد يكون خفياً، والثانية لا يمكن معرفته إلا من خلال علماء الرجال المختصين بهذا الفن، والعارفين بطبقات الحديث؛ لأنها يعتبر نوعاً من أنواع التدليس. قال السيد حسن الصدر:

ثم الانقطاع ظاهر وخفى، والأول كما لو علم عدم لقاء الزاوي. أو عدم اتحاد عصرهما. والخفى لا يدركه إلا المتضلع في الفن.
[\(٣\)](#)

ويعتبر الحديث المنقطع من أقسام الضعيف، من جهة عدم اتصال السند بالمعصوم عليه السلام ، وقد أشار آية الله الخوئي إلى بعض موارد انقطاع السند ضمن كلامه عن طبقات الرجال، فقال:

وقد روى ابن أبي عمر عن زراره في إسناد جملة من الروايات، جميعها محرفة لعدم ثبوت روایه ابن أبي عمر عن زراره بلا واسطة. [\(٤\)](#)

نماذج من الروايات المنقطعة

١- أخبرني الشيخ رحمه الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب،

ص: ١٣٧

١- (١) . المصدر السابق: ١٩٦.

٢- (٢) . أصول الحديث وأحكامه في علم الdrāīah: ٩٢.

٣- (٣) . نهاية الdrāīah: ١٩٧.

٤- (٤) . معجم رجال الحديث: ٢٤٨/٧

عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن زراره، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام : الركعتان اللتان قبل الغداه، أين موضعهما؟ فقال:

قبل طلوع الفجر، فإذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداه. (١)

٢. عن محمد بن يعقوب، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام :

ليس في يوم الفطر والأضحى أذان ولا إقامة... . (٢)

٣. على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن زراره، قال: كنت جالساً عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل ومعه ابن له، فقال له أبو عبد الله عليه السلام :

ما تجارة ابنك؟ فقال: التنسخ؛ فقال أبو عبد الله: لا تشترين شيئاً ولا عيناً. (٣)

وقد جاء في الهاشم عن الأستاذ الغفارى:

والظاهر أن الواسطه سقط من النسخ لعدم روایه ابن أبي عمیر عن زراره بلا واسطه. (٤)

المعرض

إذا ما حذف من وسط الإسناد راویان أو أكثر فهو «المعرض»، قال الشیخ البهائی:

أو سقط من وسطها أكثر فمعرض. (٥)

واختلف المحدثون في تعريف الحديث المعرض كما حصل ذلك في الحديث المنقطع. فالشهيد الثاني يرى أن المعرض: هو ما حذف منه أكثر من راویین، ولم

ص: ١٣٨

١- (١) . الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: ٢٨٢/١، الرواية ١٠٢٧.

٢- (٢) . تهذيب الأحكام: ١٢٩/٣، الرواية ٢٧٦.

٣- (٣) . الفروع من الكافي: ٢١٢/٥، الرواية ١٤.

٤- (٤) . المصدر السابق: الهاشم.

٥- (٥) . الوجيزه في علم الدراسات: ٤.

يُقتيد الحذف بأن يكون من وسط السند، قال:

والمعضل بإسقاط أكثر من واحد... ومثاله، يروى تابع التابعى أو من دونه قاتلا فيه: قال رسول الله صلى الله عليه و آله ، [\(١\)](#)

ويعتقد أيضاً (الشهيد الثاني) بأن المعضل من أقسام المرسل، ولم يعتبره اصطلاحاً مستقلاً، [\(٢\)](#) وعلى هذا الأساس فإن المعضل: هو ما سقط منه راوين أو أكثر، سواء أكان ذلك في بدايه السند أم في وسطه أم في منتهاه.

قال العلّامة المامقانى:

المعضل... وقد فسّروه بأنه الحديث الذى حذف من سنته اثنان فأكثر، ولو حُذف أقل من الإثنين لم يكن من المعضل، بل إنْ كان من أوله كان من أقسام المعلق، وإن كان من آخره كان من أقسام المرسل. فالمعضل مقابل المعلق وأخصّ من المرسل. [\(٣\)](#)

ويعتبر الحديث المعضل من أقسام الحديث الضعيف بسبب عدم الاتصال، ولا يكون معتبراً إلا إذا ثبت الاتصال بالمعصوم عن طريق القرائن. والظاهر أنَّ اصطلاح «المعضل» ليس شائعاً بين الفقهاء والمحدثين، كما ورد في عباره الشهيد، أنه من أقسام المرسل.

المرسل

اشارة

إذا ما حُذف بعض الرواه في نهاية السند، سواء أكان المحذوف واحداً أم أكثر، أم جميع الرواه، فيقال للحديث حينئذ: «المرسل»، وقد لا يذكر الراوى في نهاية السلسلة، ويذكر بدله عباره «بعض أصحابنا» و... أو قد يحذف عده رواه في وسط السند، ومن هذه الجهة فإنَّ الحديث المرسل يشمل المعضل أيضاً.

ص: ١٣٩

١- (١). الرعاية في علم الدرایه: ١٣٧.

٢- (٢). المصدر السابق.

٣- (٣). مقباس الهدایه: ٣٣٥/١.

وقد وردت بعض التعاريف في المرسل، منها:

١. قال الشهيد الثاني:

وهو ما رواه عن المعصوم عليه السلام من لم يدركه، والمراد بالإدراك هنا: التلاقي في ذلك الحديث المحدث عنه، لأن رواه عنه بواسطه، وإن أدركه بمعنى: اجتماعه معه، ونحوه؛ وبهذا المعنى يتحقق إرسال الصحابه عن النبي صلى الله عليه وآله لأن يروى الحديث عنه صلی الله عليه وآلہ بواسطہ صحابی آخر. [\(١\)](#)

٢. قال السيد حسن الصدر:

المرسل على صيغه المجهول من الإرسال، بمعنى الإطلاق، كما يقال: ناقه مرسله؛ لأنّ الراوى لا يقيده براو، وهو ما رواه عن المعصوم عليه السلام من لم يدركه في ذلك، وإن أدركه في غير ذلك واجتمع معه، فإنّ رواه عنه حينئذ بغير واسطه أو بواسطه سقطت من السلسله من آخرها كذلك، واحداً كان الساقط أو أكثر أو كلها، عن عمد أو سهو أو نسيان، فمرسل على المشهور.

[\(٢\)](#)

والظاهر من التعاريف المذكوره أنَّ كُلَّ نوع من أنواع الحذف في سلسله السنن، سواء أكان عمدياً، أم سهويأً يوجب إرسال الحديث، ولذلك فإنَّ الحديث المرسل - في هذه الحاله - يكون شاملاً للحديث الموقوف، المعلق، المعرض... في حين أنَّ المرسل طبقاً لتعريف الشيخ البهائي يتحقق فيما إذا حصل القطع في آخر السنن بصورة تصاعديه، أو سقطت جميع سلسله السنن.

أما بالنسبة إلى حجّيه المراسيل، فهناك أقوال مختلفه في هذا المجال، فقد ذهب بعض إلى عدم حجّيه المراسيل مطلقاً كالشهيد الثاني الذي يقول:

المرسل ليس بحجّه مطلقاً سواء أرسله الصحابي أم غيره، سواء سقط منه واحد أم أكثر، سواء أكان المرسل جليلاً أم لا؛ في الأصح من الأقوال

ص: ١٤٠

١- (١) . الرعايه فى علم الدرایه: ١٣٦.

٢- (٢) . نهاية الدرایه: ١٨٩.

لالأصوليين والمحدثين؛ وذلك للجهل بحال المحنوف، فيحتمل، كونه ضعيفاً. (١)

في حين ذهب آخرون إلى حجّيه مراسيل الثقات والعدول، قال المامقاني:

إنه وقع الاختلاف في حجّيه المراسيل على قولين: أحدهما: الحجّيه والقبول مطلقاً إذا كان المرسل ثقه... وهو المحكى عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ووالده من أصحابنا... (٢)

وعلى كلا القولين فإنّ مراسيل ابن أبي عمير سوف تكون مقبولة باعتباره لا ينقل إلاّ عن الثقات، (٣) وقد رفض بعض الرجالين أمثال السيد الخوئي هذا القول، فلم يقبل مثل هذه المراسيل فقال:

وممّا قيل أيضاً بشبوبته في التوثيقات العامة أو الحسن: هو روايه صفوان، أو ابن أبي عمير أو أحمد بن محمد بن أبي نصر... فقد قيل: إنّهم لا يروون إلاّ عن ثقه، وعليه فيؤخذ بمراسيلهم ومسانيدهم، وإن كانت الواسطة مجھولاً أو مهملاً. أقول الأصل في هذه الدعوى هو الشّيخ... ولكنَّ هذه الدعوى باطلة، فإنَّها اجتهد من الشّيخ. (٤)

نماذج من الأحاديث المرسلة

١. محمد بن الحسين وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد ابن الوليد شباب الصيرفي، عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال:

لما حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله الوفاه... . (٥)

٢. عن حميد بن زياد، عن ابن سماعه، عن عده من أصحابنا، عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله عن رجل لم يكن له مال

ص: ١٤١

١- (١) . الرعاية في علم الدرایه: ١٣٧.

٢- (٢) . مقباس الهدایه: ١/٣٤١.

٣- (٣) . المصدر السابق: ٣٥.

٤- (٤) . معجم رجال الحديث: ١/٦٣.

٥- (٥) . مرأة العقول: ٣/٤٨، الرواية ٩.

فَحَجَّ بِهِ أَنَّاسٌ مِّنْ أَصْحَابِهِ، أَقْضَى حَجَّهُ الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: نَعَمْ. (١)

٣. أَحْمَدُ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدِ الْحَبَّالِ، عَنْ دَاوُدَ بْنَ أَبِي يَزِيدَ، عَمِّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:

الْحَاجُ لَا يَزَالُ عَلَيْهِ نُورُ الْحَجَّ مَا لَمْ يَلَمْ بِذَنْبِهِ. (٢)

٤. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَسْأَلَهُ عَنِ الْجَسْمِ وَالصُّورَةِ، فَكَتَبَ:

سَبَّاحٌ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا جَسْمٌ وَلَا صُورَةٌ. (٣)

٥. عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ مُحْبُوبٍ، عَنْ هَشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَمِّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ:

مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَقَارِبُ فِي يَوْمِهِ وَلِيلَتِهِ أَرْبَعينَ كَبِيرَةً، فَيَقُولُ وَهُوَ نَادِمٌ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ... . (٤)

٦. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

لِكُلِّ شَيْءٍ طَهُورٌ وَطَهُورُ الْفَمِ، السَّوَاكُ. (٥)

٧. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :

مِنْ كَثُرِ صَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ حَسْنٌ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ. (٦)

الموقوف

اشارة

إِذَا رُوِيَ الْحَدِيثُ عَنْ مَصَاحِبِ الْمَعْصُومِ دُونَ أَنْ يَتَّصِلَ سَنْدُ الْحَدِيثِ

ص: ١٤٢

١- (١) . المَصْدَرُ السَّابِقُ: ١٥٩/١٧، الرَّوَايَةُ ٢.

٢- (٢) . المَصْدَرُ السَّابِقُ: ١٢٦، الرَّوَايَةُ ١١.

٣- (٣) . المَصْدَرُ السَّابِقُ: ٢/٢، الرَّوَايَةُ ٢.

٤- (٤) . المَصْدَرُ السَّابِقُ: ٣٠٩/١١، الرَّوَايَةُ ٧.

٥- (٥) . مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ: ٥٣/١، الرَّوَايَةُ ١١٦.

٦- (٦) . المَصْدَرُ السَّابِقُ: ٤٧٤/١، الرَّوَايَةُ ١٣٧٠.

بالمعصوم عليه السلام فيسمى الحديث حينئذ «موقوفاً»، سواء أكانت سلسلة السنن متصلة قبل الصحابي أم منقطعة، وسواء أكان ما ينقله الصحابي قوله، أو فعله، أو تقريراً. ويسمى الراوى الذى ينقل عنه الحديث «موقوف عليه» وهناك بعض التعاريف للحديث الموقف.

قال الشهيد الثاني:

فإن أخذ مطلقاً، فهو ما روى عن مصاحب المعصوم عليه السلام، من نبئ أو إمام؛ من قول أو فعل أو غيرهما، متصلة كان مع ذلك سنته أم منقطعاً^(١)

وإذا ذكر الحديث الموقوف بصورة مطلقة، فالمراد به هو المعنى المذكور نفسه. وقد يستخدم هذا الاصطلاح مقيداً مثل: «وقفه فلان على فلان»، فالوقف هنا على غير مصاحب المعصوم عليه السلام ، أي: يشمل الطبقات المتأخرة عن المعصوم عليه السلام . والحديث الموقوف يعتبر من الأحاديث الضعيفة من جهة عدم اتصال السند بالمعصوم عليه السلام ، كما هو الحال في أكثر أقوال الصحابة في التفسير غير المرفوع إلى المعصوم عليه السلام ، وان كان هناك احتمال بأن يكون قوله هو قول المعصوم نفسه؟ قال العلّامة المامقاني:

فالآخر على أن الموقوف ليس بحججه وإن صحيحة سنته، لأنّ مرجعه إلى قول من وقف عليه قوله ليس بحججه، وقيل بحججه مع صحيحة السند لإفادته الظنّ الموجب للقطع. (٢)

نماذج من الأحداث الموقوفة

- ١٤٣: ص

١. عن ابن عباس في معنى الآية الشريفة: (...وَيَتْلُو شَاهِدٌ مِّنْهُ...) قال: الشاهد جبرائيل يتلو القرآن على النبي. (٣)

١- (١) . الرعایه فی علم الدرایه: ١٣٢.

٢- (٢) . مقباس الهدایه: ٣٢١/١.

٣- (٣) . مجمع البیان: ٢٥٥/٥.

٢. عن ابن مسعود في معنى الآية الشريفة: (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَاتِلًا لِلَّهِ حَنِيفًا...) قال: أى مطیعاً له، دائمًا على عبادته. [\(١\)](#)

وذهب الشهيد الثاني إلى أنَّ كلام الصحابة في كيفية أعمالهم وسلوكهم يعتبر من الأحاديث الموقوفة، فقال:

وقوله - أى قول الصحابي - كنّا نفعل كذا ونحوه، إنْ اطلقه فلم يقيّد بزمان، أو قيده ولكن لم يضفه إلى زمانه صلى الله عليه و آله ، «فموقوف»؛ لأنَّ ذلك لا يستلزم اطلاع النبي صلى الله عليه و آله عليه، ولا أمره به، بل هو أعم، فلا يكون مرفوعاً على الأصحّ، وفيه قول نادر إنَّه مرفوع. [\(٢\)](#)

ص: ١٤٤

١- (١) . المصدر السابق: ٢٠٨/٦.

٢- (٢) . الرعاية في علم الدرایة: ١٣٣.

الحاديـث المقطـوع: هـى الرواـية المـنقولـة عن مـصاـحـبـ الـمـعـصـومـ عـلـيـهـ السـلـامـ . أـمـاـ المـنـقـطـعـ: فـهـوـ الـحـدـيـثـ الـذـىـ سـقـطـ منـ وـسـطـ إـسـنـادـ رـاـوـيـ وـاحـدـ، وـالـحـدـيـثـ الـمـعـضـلـ يـطـلـقـ عـلـىـ الـحـدـيـثـ الـذـىـ سـقـطـ منـ وـسـطـ إـسـنـادـ رـاـوـيـانـ أـوـ أـكـثـرـ. وـيـطـلـقـ الـحـدـيـثـ الـمـرـسـلـ عـلـىـ الـرـوـاـيـهـ الـتـىـ سـقـطـ منـ نـهـاـيـهـ إـسـنـادـهـ نـفـرـ وـاحـدـ أـوـ أـكـثـرـ. أـمـاـ الـحـدـيـثـ الـمـوـقـوفـ فـهـىـ الـرـوـاـيـهـ الـمـرـوـيـهـ عـنـ مـصـاـحـبـ الـمـعـصـومـ عـلـىـ السـلـامـ .

الأسئلة

١. عـرـفـ الـحـدـيـثـ الـمـقـطـوعـ، وـماـ هوـ الـفـرـقـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـمـنـقـطـعـ؟

٢. عـرـفـ الـحـدـيـثـ الـمـعـضـلـ وـبـيـنـ الـفـرـقـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـحـدـيـثـ الـمـنـقـطـعـ.

٣. عـرـفـ الـحـدـيـثـ الـمـرـسـلـ، وـاـذـكـرـ الـأـقـوـالـ فـىـ مـوـرـدـ حـجـيـتـهـ.

٤. عـرـفـ الـحـدـيـثـ الـمـوـقـوفـ، وـبـيـنـ اـخـتـلـافـهـ مـعـ الـمـقـطـوعـ وـالـمـعـضـلـ.

البحوث

١. اـذـكـرـ عـشـرـهـ مـوـارـدـ مـوـرـادـ الـرـوـاـيـاتـ الـمـقـطـوعـهـ بـالـاسـتـعـانـهـ بـالـبـحـثـ الـرـوـائـيـ وـالـتـفـسـيرـيـ فـىـ كـتـابـ مـجـمـعـ الـبـيـانـ.

٢. كـمـ هـىـ عـدـدـ الـرـوـاـيـاتـ الـتـىـ روـاهـاـ اـبـنـ أـبـىـ عـمـيرـ عـنـ زـرـارـهـ بـوـاسـطـهـ أـوـ بـدـونـ وـاسـطـهـ فـىـ الـكـتـبـ الـأـرـبـعـهـ؟ـ اـذـكـرـ خـمـسـهـ مـوـارـدـ مـنـهـاـ.

٣. بـالـاسـتـعـانـهـ بـأـحـدـ مـجـلـدـاتـ كـتـابـ مـعـجمـ رـجـالـ الـحـدـيـثـ، اـبـحـثـ مـوـضـوعـ «ـاـخـتـلـافـ الـكـتـبـ»ـ، وـفـىـ حـالـهـ وـجـودـ اـنـقـطـاعـ فـىـ سـنـدـ بـعـضـ الـرـوـاـيـاتـ اـذـكـرـ الـرـاوـيـ الـمـحـذـوفـ.

٤. اـذـكـرـ الـرـوـاـيـاتـ الـمـرـسـلـهـ فـىـ أـحـدـ مـجـلـدـاتـ مـرـآـهـ الـعـقـولـ.

٥. اـذـكـرـ أـقـوـالـ الصـحـابـهـ (ـالـأـحـادـيـثـ الـمـوـقـوفـهـ)ـ الـتـىـ وـرـدـتـ فـىـ ذـيـلـ إـحـدىـ سـورـ الـقـرـآنـ فـىـ تـفـسـيرـ مـجـمـعـ الـبـيـانـ.

١. مجمع البيان، العلّامه الطبرسي.
٢. الكافي، الشيخ الكليني.
٣. الإستبصار، الشيخ الطوسي.
٤. التهذيب، الشيخ الطوسي.
٥. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الطوسي.
٦. معجم رجال الحديث، آيه الله الخوئي.
٧. مرآة العقول، العلّامه المجلسي.

١١- تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المختصة (٢)

المضمّر

اشاره

إذا لم يذكر الرواى اسم المعصوم عليه السلام في نهاية السند، ونقل الحديث بالضمير، بحيث لا يمكن معرفة مصدر الحديث هل هو من المعصوم عليه السلام أو الصحابي، فيسمى الحديث حينئذ بالحديث «المضمّر»، كأن يقول الراوى: سأله أو سمعته يقول، أو قلت له، أو عنه يقول: أو عنه و....

وقد ذكر العلماء بعض التعاريف في معنى المضمّر، منها:

١. قال الشيخ البهائى:

ومطوى ذكر المعصوم عليه السلام ، ضمّر. (١)

٢. قال العلّام السيد حسن الصدر:

المضمّر، ومنها مطوى ذكر المعصوم عليه السلام مع عدم ذكر ما يدلّ على أنه هو المراد، ضمّر في الاصطلاح، مثل أن يقول الصحابي أو أحد أصحاب

ص: ١٤٧

١- (١) . الوجيزه في علم الدرایه: ٤.

الأئمّة عليهم السلام : سأله عن كذا: وأمرني بكذا ونحو ذلك؛ وهذا النوع من الحديث غير معروف عند الجمهور، واستعمله أصحابنا للتقيه. وقال والد المصنف: وهو مضعف للحديث؛ لاحتمال أن يكون المراد غير الإمام عليه السلام .[\(١\)](#)

وطبقاً لهذه التعريف، فالحديث الذي لا يعرف مصدره هل هو الإمام أو الصحابي يسمى حديثاً «مضمراً». أمّا إذا عُرف مرجع الضمير من خلال القرائن، كما إذا جاء الحديث بصيغه عنه عليه السلام ، أو سأله عليه السلام ، حتى وإن لم يرد اسم الإمام، فلا تسمى الرواية في هذه الحالة «مضمراً». إن سبب الإضمار - يختص هذا الاصطلاح بالشيعه فقط - غالباً ما يكون «التقيه»، حيث إنّ الرواوى لا يريده الكشف عن اسم المعصوم عليه السلام ، وربما يحدث الإضمار نتيجة للتقطيع في الرواية؛ لأنّ الرواوى يكتفى بذكر اسم المعصوم عليه السلام في بدايه الحديث، ثم يشير إليه بالضمير في المراحل التالية، وبعد تقطيع الرواية، وتبعاً لذلك لا يعلم مرجع الضمير، وهل هو الإمام عليه السلام أو يعود لشخص آخر.

وفي بعض الموارد يكون سبب الإضمار؛ لأنّ الرواوى يجد عدم ضرورة لذكر اسم الإمام عليه السلام ، أو لأجل الاختصار، فمثلاً يذكر الرواوى اسم الإمام في الرواية السابقة بصورة كاملة، ثم يستغني عن ذكر الاسم في الروايات التي تأتي بعدها. وعلى كلّ حال، فإذا عرف اسم الإمام عليه السلام بواسطه القرائن تخرج الرواية عن حد الإضمار، وتكون معتبرة، وإلاّ فهى من الروايات الضعيفة.

نماذج من الروايات المضمرة

١. محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن إبراهيم بن مهزيار، قال: سأله عن الصيّلاه في جرموق، وأتيته بجرموق فبعثت به إليه، فقال:

يصلّى فيه.[\(٢\)](#)

ص: ١٤٨

١- (١) . نهاية الدرایه: ٢٠٦.

٢- (٢) . الفروع من الكافى: ٣٢، ٤٣/٤٠، الرواية

٢. على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حرizer، عن محمد بن مسلم، قال: قلت له: رجل مرض فترك النافل؟ فقال:

يا محمد، ليست بفريضه، إن قضاها فهو خير يفعله، وإن لم يفعل فلا شيء عليه. [\(١\)](#)

٣. على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن إبراهيم بن مهزوم، عن الحكم بن سالم، قال: دخل قوم فوعظهم ثم قال:

ما منكم من أحد إلا وقد عاين الجنة وما فيها، وعاين النار وما فيها، إن كنتم تصدقون بالكتاب. [\(٢\)](#)

٤. عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، رفعه، قال:

يقول بعد العشائين: اللهم يدك مقادير الليل والنهار، مقادير الدنيا والآخرة... اللهم بارك لي في ديني ودنياي، وفي جسدي، وأهلي ولدی.... [\(٣\)](#)

والامر نفسه يجري في الروايات [٤](#)، [٥](#) في الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء في أدبار الصلاة، بالإضافة إلى ذلك فإن آية الله الخوئي أشار إلى بعض الموارد في كتاب معجم رجال الحديث: ص [٨٩](#).

أما إذا لم يذكر اسم الراوي في الحديث، ولكن علم من خلال القرائن أنّ الرواية صادره من المعصوم قطعاً، فلا يكون الحديث من الأحاديث المضمورة - كما ذكرنا هذا المعنى سابقاً - كما هو الحال في الرواية التالية: «عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن حمّاد، عن سنان، عن ربّي، عن فضيل عن أحدهما عليهما السلام ، قال سمعته عليه السلام يقول:

أكثروا من التهليل والتكبير، فإنه أحب إلى الله عز وجل من التهليل والتكبير. [\(٤\)](#)

ص: ١٤٩

١- (١) . المصدر السابق: ٤١٢/٣، الرواية ٥.

٢- (٢) . الأصول من الكافي: ٤٥٧/٢، الرواية ١٦.

٣- (٣) . المصدر السابق: ٥٤٥، الرواية ٣.

٤- (٤) . المصدر السابق: ٥٠٦.

وهناك آراء مختلفه فى مورد قبول الرّوايات المضمّره، أو عدم قبولها، فالمشهور هو عدم حجّيه الرّوايه المضمّره لعدم معرفه مصدر الرّوايه، إلّا إذا رويت عن بعض الصحابه الذين لا يمكن أن ينقلوا إلّا عن المعصوم عليه السلام ، مثل: زراره، ومحمد بن مسلم.

قال العالّام المامقانى فى هذا المجال:

المضمّر وهو ما يطوى فيه ذكر المعصوم... وهو كسابقيه فى عدم الحجّيه، لاحتمال أن لا يكون المراد بالضمير هو المعصوم عليه السلام ، نعم، لو علم كون المراد به الإمام عليه السلام بأن سبق ذكره فى الفقره الأولى... خرج ذلك عن عنوان الإضمار القادر، وذلك مما كان قد يقطع به المتتبع فى مضمّرات سماعه، وعلى بن جعفر و... غيرهما، بل قال بعض المحققين (النوري): إن الإضمار إن كان من مثل زراره ومحمد بن مسلم و... وأخراًهما من الأجلاء فأظهر حجّيته، بل الظاهر أن مطلق المؤثّفين من أصحابنا كذلك؛ لأنّ ظاهر حال أصحاب الأئمّة عليهم السلام أنّهم لا يسألون إلّا عنهم. [\(١\)](#)

وذهب المجلسى إلى أنّ مضمّرات محمد بن مسلم و... ليست من الأحاديث الضعيفه، بل تعتبر من الصّيحة، أو الحسان، [\(٢\)](#) وكذلك آية الله الخوئي لم يعتبر مضمّرات زراره مضرّاً باعتبار الرّوايه؛ لأنّه يرى أنّ زراره لا يروى إلّا من المعصوم عليه السلام ، غایه الأمر أنّه لا يعرف شخص المعصوم التي نقلت عنه الرّوايه، هل هو الإمام الباقر عليه السلام أو الصادق عليه السلام ؟ ومثل هذا الأمر لا يقدح باعتبار الرّوايه. [\(٣\)](#) والفرق بين المضمّر والموقوف هو أنّ الثاني لا ينسب إلى شخص آخر على خلاف الرّوايه المضمّر.

المتروك

إذا نقلت الرّوايه عنّمن يتّهم بالكذب، ولا تعرف إلّا من جهته، فيسمى الحديث

ص: ١٥٠

-١ . مقباس الهدایه: ٣٣٣/١.

-٢ . راجع: مرآة العقول: ٣٣٨/١٥.

-٣ . مستدرك مقباس الهدایه: ٣٤٧/٥.

حينئذ «المتروك»، وهذا الأمر يشمل الحديث الذى ينقل عمن يَتَّهَم بالكذب فى كلامه أيضاً، وإن لم يثبت كذبه فى الحديث، بل ربما يكون صادقاً فى نقل الحديث أو الرواية التى تُتَّقَل عن مرتكب الفسق الظاهرى فى القول أو العمل، فإن مثل هذه الرواية تعتبر من الروايات الضعيفة، وإن كان بعضها من الأقسام المشتركة لا المختصة. [\(١\)](#)

وقد وردت بعض التعريف للحديث المتروك منها:

١. قال العلّامة المامقانى:

وهو ما يرويه من يَتَّهَم بالكذب، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا من جهته... وكذا من عرف بالكذب فى كلامه، وإن لم يظهر منه وقوعه فى الحديث. [\(٢\)](#)

٢. قال العلّامة السبحانى:

المتروك ما يرويه من يَتَّهَم بالكذب، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة. [\(٣\)](#)

وهذا الاصطلاح (المتروك) لم يكن شائعاً بين المحدثين القدماء، وقد عُدّ من الأحاديث الضعيفة، وإن كان له سابقه طويله عند أهل السّنة، فالحديث المتروك يعتبر من أقسام الضعف، إلا إذا احتفَ بعض القرائن التي تدلُّ على صدوره من المعصوم عليه السلام . والروايات التالية تعتبر من أقسام الأحاديث المتروكة، وذلك بسبب اتهام محمد بن سنان:

١. محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن سهل، عن محمد بن سنان، عن إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يكون عليه اليمين فيحلفه

ص: ١٥١

١- (١) . راجع: مقباس الهدایه: ٣١٥/١، اعتبر العلّامة المامقانى هذا النوع من الأقسام المشتركة.

٢- (٢) . المصدر السابق.

٣- (٣) . اصول الحديث وأحكامه: ٨٣

غريمه بالأيمان المغلظه أن لا يخرج من البلد إلا يعلمه، فقال:

لا يخرج حتى يعلمه، قلت: إن أعلمه لم يدعه؟ قال: إن كان علمه ضرراً عليه وعلى عياله فليخرج ولا شيء عليه. (١)

٢. على بن الحسين، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن سنان، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبد الله جعفر عليه السلام ، قال: قلت له: أرأيت ان فاتتني تكبیره أو أكثر؟ قال:

تقضى ما فاتتك، قلت استقبل القبله؟ قال: بلـى، وأنت تتبع الجنائزه... . (٢)

المنكر (المردود)

إذا كان بعض رواه الحديث أو كلامه غير موثقين، ولم يكن للروايه إلا إسناد واحد، وكانت في مقابل الروايه المعروفة، فيسمى الحديث حينئذ بـ«المنكر» المردود، والتي تكون في مقابل الروايه المعروفة.

وقد ذكرت بعض التعريف في معنى المنكر، منها:

١. قال العلّامة السيد حسن الصدر:

... ويدل التقييد بالثقة، إن روايه غير الثقة لو كانت مخالفه لما رواه الناس لا تسمى شاذة، بل تكون منكرة. (٣)

٢. قال الشهيد الثاني:

ولو كان راوی الشاذ المخالف لغيره غير ثقه، فحديثه منكر ومردود؛ لجمعه بين الشذوذ وعدم الثقه. ويقال لمقابله المعروف. (٤)

ص: ١٥٢

-١ - (١) . الفروع من الكافي: ٤٦٢/٧، الروايه ١٠.

-٢ - (٢) . تهذيب الأحكام: ٣٢٥/٣، الروايه ١٠١٢.

-٣ - (٣) . نهاية الدرایه: ٢٢١.

-٤ - (٤) . الرعایه فی علم الدرایه: ١١٥.

٣. قال العلّامة المامقاني:

وهو ما رواه غير الثقة مخالفًا لما رواه جماعه، ولم يكن له إلّا اسناد واحد. (١)

ويستفاد من عباره الشهيد الثاني أنّ الحديث المنكر هو من أقسام الشاذ؛ لأنّ الروايه إنما أصبحت شاذة بسبب وثائقه بعض رواتها، ومخالفتها مع قول المشهور، أمّا إذا كان بعض رواتها غير موثقين فيسمى الشاذ بـ«المنكر المردود»، إلّا إذا كان مقصوده من كلامه الشاذ، هي الروايه التي يكون مفادها شاذًا، ورواتها غير موثقين، ففي تلك الحاله لا تعتبر الروايه من أقسام الشاذ، بل لها اصطلاح آخر، وهذا ما يستفاد من كلام العلّامة المامقاني أيضًا، ومن هنا فإن الاختلاف بين الشاذ والمنكر، هو أنّ راوي المنكر غير ثقه، ولكنّهما يتساويان في مخالفتهم للمشهور، ولهمما طريق واحد فقط.

والمنكر يُرادف المردود كما ورد ذلك في تعريف الشهيد الثاني، أمّا عند العلّامة المامقاني فيمكن أن يكون مصداقًا من مصاديق الاصطلاحات الأربع، وهو من الأحاديث الضعيفه سندًا، بسبب عدم وثائقه بعض رواتها، وإن أمكن اعتبارها عن طريق بعض القرائن.

والروايه التاليه - ذكر الشيخ الطوسي هذه الروايه ومخالفتها مع قول المشهور - يمكن أن تكون من مصاديق الحديث المنكر بسبب تضعيف «موسى بن بكر». (٢)

عن محمّد بن علي بن محبوب، عن معاویه بن حکیم، عن موسی بن بکر، عن أبي مریم. ومحمّد بن احمد بن يحيی وعاویه، عن علی بن الحسن بن ربات، عن أبي مریم الانصاری، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال: فی امرأه قتلت رجلا؟ قال: نقتل ویؤذی ولیها بقیه المال.

ص: ١٥٣

١- (١) . مقباس الهدایه فی علم الدرایه: ٢٥٧/١ .

٢- (٢) . معجم رجال الحديث: ٢٢/١٩ - ٣٠ .

قال محمد بن الحسن: هذه الرواية شاذة، ما رواها غير أبي مريم الأنصارى، وإن تكررت في الكتب في مواضع، وهي مع هذا مخالفه للأخبار كلها، ولظاهر القرآن، قال الله: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) .^(١)

المدلّس

إذا ما روى الحديث بحيث يكون ظاهره معتبراً، في حين أنّ الراوى يحاول إخفاء واقع وحقيقة سند الرواية، فيسمى الحديث في تلك الحاله «المدلّس»، ويسمى الراوى مدلّس. إنّ أصل التدليس مأخوذ من الظلمه، أي أنّ راوى الحديث يوقع الآخر في الظلمه بنقل الروايه وتزيينها.

وقد وردت بعض التعريفات في هذا المعنى:

١. قال الشهيد الثانى:

في المدلّس... سمي بذلك لاشراكهما في الخفاء، حيث إنّ الراوى لم يصرّح بمن حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدّثه... أمّا في الإسناد وهو أن يروى عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه، على وجه يوهم أنه سمعه منه... وأمّا التدليس في الشيوخ لا في الإسناد، فذلك بأن يروى عن شيخ حديثاً سمعه منه، لكن لا يحبّ معرفه ذلك الشيخ لغرض من الأغراض فيسمى، أو يكنّيه باسم وكنيه غير معروف بهما....^(٢)

٢. قال السيد حسن الصدر:

الحديث المدلّس: وهو عندهم ما خفى عليه... وهو قسمان: تدليس الشيوخ وتدليس الإسناد، فالأول: أن يروى عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه، على وجه يوهم أنه سمعه منه، وقد أخذه من كتابه... والثانى، أعني تدليس الشيوخ: أن

ص: ١٥٤

١- (١). تهذيب الأحكام: ١٨٣/١٠، ح ٧١٧.

٢- (٢). الرعايه فى علم الدرایه: ١٤٣.

لا يحب أن يُعرف فيكتُم عنه بما لا يُعرف به، أو تعدد شيخه بإيراد ما لم يشتهر من ألقابه مثلاً، فمدلس على الناس. (١)

وعلى أساس التعريف المذكور فإن التدليس غالباً ما يكون في الإسناد أو الشيوخ، وفيما يلي تناول هذين القسمين بشيء من الإجمال:

١. التدليس في الإسناد: وهو إخفاء العيب أو العيوب الموجودة في سند الحديث، كما هو الحال في رواية الشخص عمن عاصره، ولكنّه لم يره، أو رأه ولكنه لم يسمع منه رواية في ذلك الموضوع، ويرويها بطريقه يوهم أنه قد لاقاه أو سمع منه، فمثلاً يقول: «عن فلان» في حين إنه قد يكون نقل هذه الرواية عن كتابه، أو عن طريق راوٍ آخر، أو قد يحذف بعض الرؤاه الضعفاء، أو الكبار في السن، بحيث يظهر الحديث بشكل حسن ومحبوب.

وهذا النوع من التدليس حرام ومذموم، وهو يؤدى إلى سقوط اعتبار الرّواية؛ لعدم اتصال السّند، والشائع أن «التدليس أخو الكذب»، قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص:

والقسم الأول من التدليس مذموم جدًا لما فيه من إيهام اتصال السّند مع كونه مقطوعاً، فيتربّ عليه أحكام غير صحيحه، حتى قال بعضهم: التدليس أخو الكذب... واعلم أن عدم اللّقى الموجب للتدليس يعلم بإخباره عن نفسه بذلك، وبجزم عالم مطلّع عليه، ولا يكفي أن يقع في بعض الطرق زياذه راوٍ بينهما، لاحتمال أن يكون من المزيف. (٢)

٢. التدليس في الشيوخ: ويحدث ذلك عندما لم يذكر الراوى اسم الشّيخ الذي نقل عنه الرواية ويزكره بكلنته، أو بلقبه غير المعروف به، حتى لا يُعرف، وهذا التدليس أقل ضرراً من التدليس في الإسناد، لأنّ هذا الشّيخ إما أن يعرف حاله عند علماء الرجال، وفي هذه الحاله يمكن معرفة رتبه هذه الرّواية من حيث الصّحة، الحُسن،

ص: ١٥٥

١- (١). نهاية الدرایه: ٢٩٥ - ٣٠٣.

٢- (٢). الرّعايـه فى علم الدرـایـه: ١٤٤.

الوثاقه والضعف، أو لم يُعرف، وسوف يظلّ الحديث في هذه الحاله مجهولاً من جهة السنّد، وقد لا يستفاد من هذه الروايه بسبب الجهاله المؤديه إلى ضعف الروايه.

وأمّا إذا كانت الروايه محصوره في موضوعها بشخص واحد، ففي هذه الحاله يظلّ حكم الله مجهولاً في هذه المسأله. قال الشهيد الثاني:

وأمره، أى: القسم الثاني من التدليس، أخفٌ ضرراً من الأول... لكن فيه تضييع للمرجوّ عنه. (١)

ولتلخيص أقسام أخرى أيضاً، مثل: «تدليس القطع» وهو ما لو أسقط أداه الروايه مثل: «عن» أو «أن» و... و«تدليس العطف»، وهو أن يروى عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتراك فيه، في حين أنه لم يسمع إلا عن واحد فقط.

و«تدليس السكوت» كأن يقول مثلاً: سمعت أو حدثني ثم يسكت برهه ثم يأتي باسم الشخص، موهماً أنه سمع منه، مع أنه لم يسمع منه؛ و«التدليس في البلد» كأن يقول مثلاً: حدثني فلان بمكان كذا، في حين أنه يريد مكاناً آخر. (٢)

وقد ذكر السيد حسن الصدر عدداً من الروايات ممن عرف بالتدليس في الروايه، منهم:

الحسين بن عطاء بن يسار المدنى، الحسين بن واقد المروزى، سفيان بن عيينه، طاووس بن كيسان، عبد الله بن معاویه، محمد بن عجلان المدنى ومحمد بن عيسى السميّع و.... (٣)

المهم

إذا ما وردت الروايه وكان بعض رجالها مذكورين في كتب الرجال، ولكن لم

ص: ١٥٦

-١ - (١) . المصدر السابق.

-٢ - (٢) . راجع: مستدرک مقباس الهدایه: ٣٨٤/٥. علم الحديث: ١٠٦ .

-٣ - (٣) . نهاية الدرایه: ٢٩٦ - ٣٠٣ .

يرد في حَقِّهِمْ مدحٌ ولا ذمٌ، أي أَهملت هاتان الصفتان بالنسبة إلى الراوى فيسمى الحديث في تلك الحالة «المهمل». واصطلاح المهمل لم يكن شائعاً لدى غالب المحدثين القدامى، وبعضهم اعتبره مرادفاً للمجهول. والظاهر أنَّ الحديث المهمل يختلف عن الحديث المجهول.

وأَهمَّ التعاريف لهذا الاصطلاح، هو ما ذكره العلَّام السُّبْحَانِي، حيث قال:

المهمل وهو الحديث المروى بسند فيه راوٍ معنون في كتب الرِّجال، ولكن لم يحكم عليه بشيء من المدح أو الذم،^(١)

وقد ذكر العلَّام المامقاني عباره في تعريف الحديث المهمل تقترب من تعريف العلَّام السُّبْحَانِي: حيث قال:

هو ما لم يذكر بعض رواته في كتاب الرِّجال ذاتاً أو وصفاً.^(٢)

فالقسم الثاني من التعريف، أي قيد «وصفاً» جاء لبيان أنَّ راوِي «المهمل» لم يرد فيه مدحٌ أو ذمٌ، وقد ذهب العلَّام المامقاني إلى أنَّ المهمل أعمَّ من هذا التعريف، ويشمل رواه الحديث الذين لم يرد ذكرهم أصلاً، أو ذُكروا ولكن لم يرد في حَقِّهِمْ مدحٌ أو ذمٌ، والظاهر أنَّ مصطلح «المهمل» يختص بالأحاديث المرويَّة عن الرِّواه العذين وردت أسماؤهم عند علماء الرِّجال، ولكنهم مهملون من حيث المدح والذم. أمِّا إذا لم يرد اسم الراوى في الكتب الرجالية، أو ذكر ولكن حكم عليه بالجهاله، فيسمى بـ«المجهول». وكثيراً ما يطلق «المهمل» على بعض الرِّواه، فمثلاً يقول آيه الله الخوئي: محمَّد بن قيس أبو قدامة الأُسدي، وهو مهمل، ومحمد بن قيس أبو نصر الأُسدي وهو ثقة، ومحمد بن قيس الأنصاري، وهو مهمل.^(٣)

ص: ١٥٧

١- (١). اصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه: ١٠٥.

٢- (٢). مقباس الهدایه: ٣٩٧/١.

٣- (٣). معجم رجال الحديث: ١٧٥/١٧، رقم ١١٦٣٢.

والحديث المهمل من الأحاديث الضعيفة، لعدم معرفة صفة الرأوى من حيث المدح والذم؛ وذلك لأنّ نسبة الحديث إلى الصحة أو الحسن أو الوشاقه يحتاج إلى معرفة حالات الرأوى، إلاـ إذا عُرف حال الرأوى، ففي هذه الحاله يخرج الحديث عن حد الإهمال.

المجهول

اشاره

إذا لم يذكر اسم بعض رواه الحديث أو كُلّهم في الكتب الرجالية، أو إذا ورد ذكرهم ولكن حكم عليهم بالجهاله من قبل علماء الرجال، فيسمى الحديث «مجهولا». واصطلاح المجهول لم يكن شائعاً، واستخدم بدايه الأمر في وصف الرّواه، فمثلا يقول آيه الله الخوئي:

جعفر بن علي: روى عن أبي الحسن عليه السلام وروى عنه ابن أبي عمير... أقول: لاـ يبعد أن يكون هذا هو جعفر بن عبد الله الثاني... وإنـ فهو مجهول. [\(١\)](#)

وقد اختلف المحدثون في تعريف الحديث المجهول.

قال العلّامة السبّاحاني:

وهو ما لم يعنون في كتب الرجال، أو عنون ولكن لم يعرف ذاته، وحكم عليه بالجهاله. [\(٢\)](#)
وطبقاً لهذا التعريف، فكلّ حديث لم يرد بعض رواته في كتب الرجال، أو ورد ذكر رواته أو بعضهم في كتب علماء الرجال المعروفين؛ أمثال: النجاشي، الكشّي، الشّيخ الطوسي، العلّامة الحلّي، المامقانى، ولكن حُكم عليه بالجهاله، ففي هذه الحاله يعتبر الحديث من الأحاديث «المجهولة». وقد عرّف العلّامة المامقانى المجهول بشكل آخر، وقصرها على الرّوايات التي يكون بعض رواتها مجهولاً من حيث العقيدة، فقال:

ص: ١٥٨

١ـ (١) . المصدر السابق: ٨١/٤، رقم ٢١٩٤.

٢ـ (٢) . اصول الحديث وأحكامه في علم الدرایه: ١٠٥.

المجهول هو ما ذكر رواه في كتب الرجال، ولكن لم يعلم حال البعض أو الكل بالنسبة إلى عقيدته،^(١) والظاهر أنّ قصد العلامة المامقانى من مجهول عقيدته هو عدم معرفة عقيدته الرواى، هل هو من الإثنى عشرية أو غيرها من الفرق؟

والحديث المجهول إما أن لا يذكر اسم راويه في كتب الرجال، أو ذكر اسمه ولكن ظلّ حاله مجهولاً، ولذلك لا يمكن أن يكون من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة أو الموثقة، ولا بدّ أن يصنف تحت الحديث الضعيف. إن الحكم بالجهالة من قبل أهل الفن وعلماء الرجال يعتبر نوعاً من أنواع الجرح، وموجاً لضعف الحديث.

نماذج من الأحاديث المجهولة

١. محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الله بن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: نزل القرآن يا ياكِ أعني واسمعي يا جاره.^(٢)

٢. عنه، عن الحسين بن النضر، عن القاسم بن سليمان، عن أبي مريم الأنباري، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال سمعته يقول:

وقع مصحف في البحر فوجدوه وقد ذهب ما فيه إلا هذه الآية: (...أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْمُؤْرُ).^(٣)

٣. أحمد بن محمد بن أحمد، عن محمد بن أحمد التهوي، عن محمد بن الوليد، عن أبان، عن عامر بن عبد الله بن جذاعه، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال:

ما من عبد يقرأ آخر الكهف إلا يقظ في الساعه التي يريد.^(٤)

ص: ١٥٩

-١) . مقباس الهدایه: ٣٩٧/١.

-٢) . الأصول من الكافي: ٦٣٠/٢، الرواية ١٤.

-٣) . المصدر السابق: ٦٣٢/٢، ح ١٨.

-٤) . المصدر السابق. ح ٢١.

الرّوايه المضممه هى التي يُطوى فيها اسم المعصوم، حيث تنقل بالضمير، وقد اختلف المحدثون في اعتبارها وحجيتها. أمّا المتروك فهي الروايه المنقوله عنّهم ينّهم بالكذب. والحديث المنكر على خلاف الحديث المعروف، أي هي الروايه المنقوله عن غير الثقة، وتكون مخالفه للقول المشهور؛ أمّا المدلّس فيطلق على الروايه التي يخفى فيها الراوى واقعيه السّيند، وهي على قسمين: أهمّها التدليس في الإسناد، والتدعيس في الشّيخوخ، وأمّا الحديث المهمّل فهو المرجو بسند فيه راوٍ معنون في كتب الرجال، ولم يحكم عليه بمدح أو ذم، في حين أنّ المجهول هو الحديث المنقول عن راوٍ لم يعنون في كتب الرجال، أو عنون، ولكن حكم عليه بالجهالة.

الأسئلة

١. عَرَفَ الْحَدِيثَ الْمُضْمَرَ، وَبَيَّنَ حَجَّيْتَهُ.
٢. عَرَفَ الْحَدِيثَ الْمَتْرُوكَ طَبِيقًا لِرَأْيِ الْعَلَامِ الْمَامِقَانِيِّ وَآيَةِ اللَّهِ السَّبْحَانِيِّ.
٣. عَرَفَ الْحَدِيثَ الْمُنْكَرَ، وَمَا هُوَ الاختلافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَدِيثِ الشَّاذِ؟
٤. وَضَّحَّ مَعْنَى الْحَدِيثِ الْمَدْلُسِ وَادْكُرْ أَقْسَامَهُ.
٥. عَرَفَ الْحَدِيثَ الْمَهْمَلَ وَالْمَجْهُولَ، وَادْكُرْ الاختلافَ بَيْنَهُمَا.

البحوث

١. عَيْنَ الْأَحَادِيثَ الْمُضْمَرَةَ فِي كِتَابِ الْكَافِيِّ، وَادْكُرْ رَأْيَ الْمَرْحُومِ الْمَجْلِسِيِّ بِالنَّسْبَةِ لِهَذِهِ الرَّوَايَاتِ فِي كِتَابِهِ مَرَآةِ الْعُقُولِ.
٢. اذْكُرِ الرَّوَايَاتِ الْمَتْرُوكَةِ فِي أَحَدِ مَجَلَّدَاتِ مَرَآةِ الْعُقُولِ، وَذَلِكَ بِالاستعانَةِ بِالْبَحْثِ الرَّجَالِيِّ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الرَّوَايَاتِ الْمُصْعَفَاءِ.

٣. اذكر عشره رواه لهم كنى وألقاب بالاستعانه بكتاب معجم رجال الحديث، وابحث احتمال وقوع التدليس بالنسبة لهم.
٤. عين الروايات المجهولة فى أحد مجلدات كتاب مرآه العقول مستعيناً بالكتب الرجالية، واذكر سبب الجهاله.
٥. بالاستعانه بكتاب المعين قسم «فهرس نتائج تراجم وأحوال رجال الكتب الاربعه» عين الرواه المجهولين والمهملين، وبين سبب ذلك مستعيناً بالكتب الرجالية.

المصادر

١. مرآه العقول، العلّامه المجلسي.
٢. نهاية الدرایه، السيد حسن الصدر.
٣. معجم رجال الحديث، آيه الله الخوئي.
٤. الرعايه فى علم الدرایه، الشهيد الثاني.
٥. الكافي (الأصول، الفروع، الروضه) الشيخ الكليني.
٦. المعين على معجم رجال الحديث، السيد محمد جواد الحسيني.

المقلوب

إذا ما حدث تغيير في سند أو متن الحديث فيسمى الحديث حينئذ «مقلوباً»، وهذا يعني أن القلب نوعان:

القلب في السند: فإذا تغير بعض رواه الحديث أو كلّهم عمداً برواه آخرين أشهر منهم في سند آخر، أو تغير ترتيب بعض الروايات في نفس السند عمداً أو سهواً، بدون نقص أو زياده، فيقال له «المقلوب السندى».

وقد ذكرت بعض التعريف في هذا المعنى، منها:

١. قال الشهيد الثاني:

المقلوب، وهو حديث ورد بطريق فieroی بغيره، إما بمجموع الطريق أو ببعض رجاله، بأن تقلب بعض رجاله خاصه، بحيث يكون أجواد منه ليرغبه فيه، وقد يقع سهواً كحديث يرويه محمد بن أحمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وكثيراً ما يتافق في إسناد التهذيب. [\(١\)](#)

ص: ١٦٣

١- (١). الرعايه فى علم الدرایه: ١٥٠.

٢. قال العلّام المامقانى:

ما قلب بعض ما في سنده أو متنه إلى بعض آخر مما فيه لا إلى الخارج منهم، وحاصله: ما وقع فيه القلب المكاني. ففي السنن
بأن يقال: محمد بن أحمد بن عيسى الواقع أحمد بن محمد بن عيسى. [\(١\)](#)

فعلى ضوء التعريف الأول، فإن القلب السندي عند الشهيد الثاني ينقسم إلى قسمين:

الأول: يرتبط بتغيير السنن مع أفراد خارج منه، لكن يُظهر الراوى الحديث المقلوب أقوى من الحديث الأول من ناحية السنن.
والآخر: هو تغيير الروايات داخل السنن عن غير عمد. أما في رأي العلّام المامقانى فإن المقلوب السندي يشمل الشكل الثاني فقط،
أى: التغيير الذى يحدث داخل السنن.

قال السيد حسن الصدر في شرح كلام الشيخ البهائي:

والقلب في السنن هو الأكثـر، وهو عباره عن أن يكون الحديث عن راوٍ يجعله عن آخر نظيره في الطبقه أو أعلى منه، أو بدـل
بعض الروايات ليـغـبـ فيـهـ، كـأنـ يـكونـ عنـ محمـيدـ بنـ قـيسـ، فيـجـعـلـهـ عنـ محمـدـ بنـ مـسـلـمـ، أوـ بدـلـ كـلـ السنـنـ بـغـيرـهـ سـهـوـاـ أوـ عـمـداـ
للـزـواـجـ أوـ الـكـسـادـ، فـمـقـلـوبـ. [\(٢\)](#)

والاختلاف بين القلب السندي والحديث المصحف المار ذكره، يكمن في أن التصحيف عاده ما يكون سهـوـاـ، مثل تصحيف
بريد بيـزـيدـ، أما القلب السنـنـيـ فـغالـباـ ماـ يـكـونـ عـمـدـيـاـ، وبـهـدـفـ إـلـىـ التـرـغـيـبـ بالـسـنـنـ. وقد حدث القلب في السنـنـ سـهـوـاـ في موارد
من كتاب «النهذـيـبـ فـيـ شـرـحـ المـقـنـعـ»، لـشـيـخـ الطـائـفـهـ محمـيدـ بنـ الحـسـنـ الطـوـسـيـ، كما أشار إلى ذلك الشهـيدـ الثـانـيـ وـآـيـهـ اللهـ
الـخـوـئـيـ، [\(٣\)](#) ومـثالـ ذـلـكـ الـحـدـيـثـ الـوارـدـ فـيـ «ـالـنـهـذـيـبـ»ـ وـ«ـالـاسـتـبـصـارـ»ـ، حيثـ غـيرـ محمـيدـ بنـ أـحـمـدـ بنـ يـحيـيـ وبـقـيـهـ الرـوـاهـ
والـصـحـيـحـ هوـ ماـ جـاءـ فـيـ

ص: ١٦٤

١- (١) . مقباس الهدـاـيـهـ فـيـ عـلـمـ الدـرـايـهـ: ٣٩١/١.

٢- (٢) . نـهـاـيـهـ الدـرـايـهـ: ٣٠٤.

٣- (٣) . الرـعـاـيـهـ فـيـ عـلـمـ الدـرـايـهـ: ١٥٠؛ معـجمـ رـجـالـ الـحـدـيـثـ: ٣٨/١٥.

كتاب «الاستبصار»، أمّا في «التهذيب» فقد جاء مقلوباً. وإليك الحديث في الكتابين:

١. الاستبصار: أخبرني الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبى، قال: سأله عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الإناء؟ قال:

واحدة من حدث البول، واثنتان من الغائط، وثلاث من الجنابه. [\(١\)](#)

٢. التهذيب: ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، جمِيعاً، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبى، قال: سأله عن الوضوء كم يفرغ الرجل... [\(٢\)](#)

القلب في المتن: وهو تغيير ترتيب بعض العبارات في المتن سهواً، وخصوصاً في العبارات المشابهة. وقد وردت بعض التعريفات في هذا المجال:

١. قال الشهيد الثاني:

وقد يقع القلب في المتن كحديث السبعه الذين يظلمهم الله في عرشه، ففيه: «ورجل تصدق بصدقه فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شمالك...» فهذا مما انقلب على بعض الروايات، وإنما هو: «حتى لا تعلم شمالك ما تنفق يمينه». [\(٣\)](#)

٢. قال العلامة السيد حسن الصدر:

وقد يكون في القلب بإبدال لفظ آخر، أو بتقديم المتأخر أو بتأخير المتقدم، ونحو ذلك. [\(٤\)](#)

ص ١٦٥

١- (١) . الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: ٥٠/١.

٢- (٢) . تهذيب الأحكام: ٣٦/١، الرواية: ٩٦.

٣- (٣) . الرعاية في علم الdrایه: ١٥١.

٤- (٤) . نهاية الdrایه: ٣٠٤.

والقلب في المتن يحدث بنسبة أقل من القلب في السنّد. ومن نماذج الأحاديث المقلوبة متناً الحديث التالي:

١. عن النبي صلى الله عليه و آله :

سبعه يظلمون الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشاب نشأ بعبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجالان تحابا في الله، اجتمعوا عليه وتفرقوا عليه، ورجل دعته امرأه ذات منصب وجمال، فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقه فأخفها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شمالك، ورجل ذكر الله خالياً، ففاضت عيناه، [\(١\)](#)

والفقره السادسه مما انقلب على الرّواه؛ وإنما هي: «رجل تصدق بصدقه حتى لا تعلم شمالك ما تنفق يمينه».

٢. عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال:

اضربوها على النفار ولا تضربوها على العثار [\(٢\)](#)

فقد جاء في روايه «من لا يحضره الفقيه» ما يلى: «روى أنه قال: اضربوها على النفار، ولا - تضربوها على العثار، فإنها ترى ما لا ترون». [\(٣\)](#) وقد أشار المرحوم محمد تقى المجلسى إلى قول الكليني فى شرح «من لا يحضره الفقيه»، [\(٤\)](#) وكذلك قال العلامه محمد باقر المجلسى: لعل ما هنا - يعني نقل الكليني - أوفق وأظهر. [\(٥\)](#)

والقلب في السنّد والمتن وإن حدث سهوًّا فإنه يشير إلى حاله من قلّه الضبط عند الرواى وغفلته، وهو ما يجب ضعف حديثه، وإن لم يتغير المعنى في بعض الموارد.

ص: ١٦٦

-١ . صحيح مسلم: ٧١٥/٢، الروايه ١٠٣١ .

-٢ . الفروع من الكافي: ٥٣٨/٦؛ دانش درايه الحديث: ٢٠٢ .

-٣ . من لا يحضره الفقيه: ٢٨٦/٢، الروايه ٢٤٦٧ .

-٤ . روضه المتقيين: ٢٣٩/٤ .

-٥ . مرآه العقول: ٤٥٦/٢٢، الروايه ٦ .

فمنشأ القلب قد يكون الغفله والنسيان نتيجه لكبر السنّ، أو بهدف الترغيب بالحديث من أجل إضلال الآخرين. وقد يطلق على الحديث المقلوب تعبير اخرى أيضاً من قبيل: «المنقلب»، «المتقلب»، «المسروق»، «المركب».

المعلل

إذا ما اشتمل سند الحديث أو متنه على نقص أو عيب، مع أنّ ظاهره السلامه، كالاضطراب في السند، الوقف، الإرسال، الإضمار، الدرج و... ولا. يظهر هذا العيب إلاّ لأهل الفن خاصه، يسمى الحديث حينئذ «المعلل»، وهو مأخذ من العلل بمعنى «المرض والنقص». وقد وردت بعض التعريف للحديث المعلل، منها:

١. قال الشهيد الثاني:

في المعلل ومعرفته من أجل علوم الحديث وأدقها، وهو: ما فيه من أسباب خفيه غامضه قادحه في نفس الأمر، وظاهره السلامه منها، بل الصّحة.... ويستعان على إدراكه، أي: العلل المذكوره، بتفرد الرّاوي بذلك الطريق، أو المتن الذي يظهر عليه قرائن العلل، وبمخالفه غيره له في ذلك، مع انضمام قرائن تتبه العارف على تلك العلل من إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم، أو غير ذلك من الأسباب المعلله للحديث، بحيث يغلب على الظن ذلك، ولا يبلغ اليقين، وإلا لحقه حكم ما تيقن من إرسال أو غيره. (١)

٢. قال العلّام المامقانى:

المعلل، قوله إطلاقان:

أحدهما: اصطلاح أواخر الفقهاء (رضي الله عنهم)، فإنّهم يطلقونه على حديث اشتمل على ذكر علل الحكم وسبيه، تامةً كانت العلل كما في موارد تعدد بها إلى

ص: ١٦٧

(١) . الرعايه فى علم الدرایه: ١٤١.

غير المنصوص، لوجودها فيه كإسكار الخمر، أو ناقصه، وهو المسمى بالوجه والمصلحة، كرفع أرياح الآباط في غسل الجمعة....

ثانيهما، اصطلاح المحدثين وأهل الدرایه، فإنهم يطلقونه على حديث اشتمل على أمر خفي غامض في متنه أو سنته في نفس الأمر، قادر في اعتباره، مع كون ظاهره السالم، بل الصّحة. [\(١\)](#)

ومع الأخذ بنظر الإعتبار تعريف العلّامة المامقاني، فإن «المعلّل» له معنيان، فالمعنى الشائع بين المحدثين هو ما أشرنا له في بدايه التعريف، وهو الذي يتضمن عيّاً من العيوب، والشهيد الثاني أشار إلى هذا القسم فقط. أمّا العلّامة المامقاني فقد أشار إليه في المعنى الثاني، بالإضافة إلى معنى آخر ذكره العلّامة المامقاني في بدايه التعريف، وهو المتداول بين الفقهاء، أي: الحديث الذي يشتمل على ذكر علّه الحكم، سواء أكانت هذه العلّة كامله أم ناقصه، كما هو الحال في الرواية التالية: عن محمد بن إسماعيل عن الرضا عليه السلام ، قال:

ماء البحر واسع لا يفسده شيء، إلا أن يتغير ريحه أو طمعه، فينزح حتى يذهب الريح، ويطيب الطعم؛ لأنّ له ما ذهـ [\(٢\)](#)

وكذلك الرواية الواردة عن الإمام الصادق عليه السلام حيث قال:

عليكم بصلاح الليل، فإنـها... مطرده الداء عن أجسادكم. [\(٣\)](#)

وقد جمع الشيخ الصدوقي عدداً من هذه الروايات في كتابه «علل الشرائع».

والحديث المعلّل بالمعنى الثاني - المشتمل على علّه الحكم - يعتبر من الأقسام المشتركة عند المحدثين، ويمكن أن يكون مصدراً من مصاديق الصحيح، الحسن،

ص: ١٦٨

١- (١) . مقباس الهدایه: ٣٦٦/١.

٢- (٢) . وسائل الشیعه: ١٢٦/١، الروایه ٦.

٣- (٣) . علل الشرائع: ٦١/٢، الباب ٨٤، علّه صلاح الليل.

الموثق والضعيف. أما المعلل بالمعنى الأول فهو من أقسام الأحاديث المختصّة بالضعف.

والنقص والعلل في الحديث قد يكون في المتن كالاضطراب، ونقل الحديث بعده صور، أو إدخال عدّه أحاديث بعضها في البعض الآخر، أو اشتتماله على رَكْه في التعبير، والتى لا يمكن أن تصدر من المعصوم عليه السلام . وقد يكون النقص والعلل في السند، كاشتراك الرأوى بين الثقة وغير الثقة، كما هو الحال في مُحَمَّد بن قيس المشترك بين عدّه رواه، أو الإرسال في آخر الحديث. ومن المؤكّد فإنّ تشخيص كلّ من هذه العيوب لا يقوم بها إلّا المختصّين والمطلعين في علم الحديث والرجال. ومن نماذج الاضطراب الواقع في المتن، الرواية الواردة في الرضاع، والمنقوله بعده صور، وهي:

١. عن الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال:

لا يحرم من الرضاع إلّا ما كان مجبوراً، قال: قلت: وما المجبور؟ قال: أم تربى، أو ظهر تستأجر، أو أمه تُشتري.

وقد ورد في الهاشم: هذه الرواية جاءت بألفاظ مختلفه مع تغيير المعنى. [\(١\)](#)

٢. عن الطوسي في تهذيب الأحكام، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال:

لا يحرم من الرضاع إلّا ما كان مجبوراً، قال: قلت: وما المجبور؟ قال: أم مربى، أو أم تربى، أو ظهر تستأجر، أو خادم تُشتري، أو ما كان مثل ذلك موقوفاً عليه. [\(٢\)](#)

٣. عن الطوسي في الاستبصار، عن الباقر عليه السلام :

لا يحرم من الرضاع إلّا المجبوره، أو خادم، أو ظهر، ثم يرضع عشر رضعات يروى الصبي وينام،

قال الشيخ:

فهذا الخبر أيضاً لا ينافي ما قدّمناه؛ لأنّه متrocok الظاهر بالإجماع؛ لأنّه قد يحرم من الرضاع ما لا يكون مجبوراً ولا خادماً ولا ظتراً، لأنّ يكون

ص: ١٦٩

١- (١) . من لا يحضره الفقيه: ٤٧٧/٣، ح ٤٦٧٢.

٢- (٢) . تهذيب الأحكام: ٣٢٤/٧، الرواية ١٣٣٤.

امرأه متبرّعه برضاع صبيّ، أو تكون سئلت ذلك، أو لغير ذلك من الأسباب الداعيه إلى ذلك، ويحتمل أن يكون المراد نفي التحريم عن أرضعه رضعه أو رضعتين. [\(١\)](#)

المضطرب

إذا ما نقل الحديث الواحد بصورتين أو أكثر، سواءً أكان ذلك من ناحيه السند أم المتن، بحيث لا تتفق هذه الروايات المنقوله، فيقال للحديث حينـ «المضطرب».

ومن التعريف المذكوره في هذا المجال:

١. قال الشهيد الثاني:

في المضطرب من الحديث، وهو ما اختلف راويه -المراد به الجنس فيشتمل الراوى الواحد والأزيد - فيه - أي في الحديث - متناً أو إسناداً، فيروى مره على وجه، وأخرى على وجه آخر مخالف له وهكذا... وإنما يتحقق الوصف بالاضطراب مع تساوى الروايتين المختلفتين في الصيحة وغيرها، بحيث لم يتزكيح إحداهما على الأخرى ببعض المرجحات. أما لو ترجحت إحداهما على الأخرى بوجه من وجوهه، كأن يكون راويها أحفظ، أو أضبط... فلا يكون مضطرباً. ويقع الاضطراب في السند بأن يرويه الراوى، تاره عن أبيه عن جده، مثلاً، وأخرى عن جده بلا واسطه، وثالثه عن ثالث غيرهما. [\(٢\)](#)

٢. قال العلّامة السُّبْحانى:

وهو كلّ حديث اختلف في منته أو سنته، فروى مره على وجه وأخرى على وجه آخر مخالف له، سواء وقع الاختلاف من راوٍ واحدٍ أو من رواه متعددٍ، أو من المؤلّفين، أو من ناسخى الكتب بحيث يشتبه الواقع. [\(٣\)](#)

ص: ١٧٠

-١- (١) . الإستبصار: ١٩٦/٣، الروايه ٧١٠؛ تهذيب الأحكام: ٣١٦/٧، الروايه ١٣٠٥.

-٢- (٢) . الرعايه فى علم الدرایه: ١٤٦.

-٣- (٣) . اصول الحديث وأحكامه فى علم الدرایه: ١٠٣.

وعلى ضوء التعريف المذكوره، فإنَّ المضطرب متناً هو مجىء روایتين متساویتين من حيث الاعتبار في موضوع واحد، ولكنَّهما مرويَّتان على وجهين أو أكثر بصوره مختلفه. أمّا الاضطراب الواقع في السُّنْد، فهـى الرّوایه المنقوله بطريق واحد، ولكنَّ بصوره مختلفه، فقد ينقل الرواى عن أبيه عن جدّه، ومرّه اخرى ينقلها عن جدّه مباشره دون واسطه، بحيث لا يعلم الطريق الأصلى للروايه. وقد ينشأ الاضطراب في المتن بسبب المؤلفين والنَّسَاخ وكيفيَّه الكتابه. والاضطراب سواء أكان من حيث المتن أم السُّنْد، يكون سبباً من أسباب ضعف الرّوایه، لأنَّها تكشف عن عدم نقل الروايه بالصوره الصحيحة.

وقد أشار الشيخ الطوسى إلى بعض الروایات المضطربه سندًا، فقال:

أمّا الحديث الأول (١) مضطرب الإسناد؛ لأنَّ الأصل فيه جميل وحمّاد بن عثمان، وهما تاره يرويانه عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطه، وأُخْرَى يرويانه عن الحلبى عن أبي عبد الله عليه السلام . ثم إنَّ جميلاً تاره يرويه مرسلًا عن بعض أصحابه عن أحدهما، وهذا الاضطراب في الحديث مما يضعف الاحتجاج به. (٢)

وكذلك حديث «اعتبار الدَّم» فهو من نماذج الاضطراب في المتن فقد نقل بعده صور:

عن محمد بن يحيى رفعه، عن أبيه، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام :

فتاه بها قرحة في فرجها، والدم سائل لا تدرى من دم الحيض أو من دم القرحة؟ فقال: مرها فلتستلق على ظهرها. فإن خرج الدَّم من الجانب الأيمن فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة. (٣)

ص: ١٧١

-
- ١ (١) . لقد ورد الحديث هكذا: ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وحمّاد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام ؛ تهذيب الأحكام: ٢٧٣/٧، الرواية ١١٦٨.
 - ٢ (٢) . تهذيب الأحكام: ٢٧٥/٧، ح ١١٦٩.
 - ٣ (٣) . الفروع من الكافي: ٩٤/٣، الرواية ٣.

قال العلّامة المجلسي في هذه الرواية:

قوله من العجانب الأيسر، قال الصدوق: من علامات الحيض الخروج من العجانب الأيسر، وكذا الشّيخ وأتباعه، وعكس ابن جنيد، واختلف كلام الشهيد في هذه المسألة فأفتى في البيان بالأول وفي الذكرى والدروس بالثانية، ومنشأ هذا الاختلاف، اختلاف متن الروايه... ويمكن ترجيح روايه التهذيب بأنّ الشّيخ أعرف بوجوه الحديث وأضبط... ويمكن ترجيح روايه الكليني بتقدّمه وحسن ضبطه. [\(١\)](#)

الموضوع

اشارة

إذا ما كانت الروايه غير واقعيه (مزوره)، سواء أكان ذلك من حيث السند أم المتن، أو قسم منها أو كلها، وكانت من صنع الكاذبين، فيقال للروايه حينئذ بـ«الموضوع». ويُذكر الحديث الذي من هذا النوع تحت عنوان «الموضوع»، «المصنوع»، «الملاصق»، «المخترع»، «المكذب» «المختلف». والحديث الموضوع شرّ أقسام الضعيف، ولا يجوز نقل الروايه التي من هذا النوع.

قال الشهيد الثاني في هذا الشأن:

هو المكذوب المختلف المصنوع... وهو شرّ أقسام الضعيف، ولا تحلّ روایته للعالم، إلا مبيّناً لحاله من كونه موضوعاً، بخلاف غيره من الضعيف المحتمل للصدق. [\(٢\)](#)

وقد يكون الوضع في السند، ولكن الوضع غالباً ما يرتبط بالمتن، فقد بادر بعض الأفراد والمجاميع ولأسباب متعددة بوضع الحديث في زمن الرسول صلى الله عليه وآله ، والخلفاء من بعده، أمّا في زمن معاويه فقد اشتَدَتْ حرّكه الوضع. وقد دوّنت كتب متعددة في الموضوعات [\(٣\)](#) لتمييز

ص: ١٧٢

-١- (١) . مرآة العقول: ٢٣٥/١٣ .

-٢- (٢) . الرعايه في علم الدياره: ١٥٢ .

-٣- (٣) . مثل: ابن الجوزي، الموضوعات؛ العلّامة الشوشتري، الأخبار الدخيلة.

الأحاديث الصحيحة عن الموضوع. أما أهم أسباب الوضع في الحديث فهى:

١. إثبات أو نفي حكمه بعض الخلفاء.
٢. تقويه حكمه بنى أميه، وبالخصوص في زمن معاويه.
٣. نشوء المذاهب الفقهية المختلفة.
٤. ترغيب الناس بالطاعه من قبل بعض الجهلة المتظاهرين بالقداسه.
٥. العداء للإسلام.
٦. التملق والتجاره.

الوضاعون

ذكر العلّام الأئمّي في كتابه القيّم «الغدیر»^(١) في الجزء الخامس سبعماهه راوٍ من الوضاعين، منهم أبو هريرة، فقد بادر بوضع الحديث أكثر من أيّ راو آخر، وكذلك ذكر المحقق الكبير على أكبر الغفارى في كتابه «تلخيص مقباس الهدایه» أربعين نفراً من الذين اتّهموا بوضع الحديث، فقاموا بتزوير عشرات الأحاديث، ومن أبرزهم^(٢):

١. أبان بن أبي عياش، أبو إسماعيل البصري، اتّهم بوضع كتاب سليم بن قيس.
٢. إبراهيم بن رجاء الشيباني الكوفي.
٣. أحمد بن سيار أبو عبد الله السياري، صاحب كتاب التنزيل والتحريف.
٤. الأشعث بن سعيد اسمان أبو الريبع.
٥. الحسن بن عليّ بن أبي حمزة البطائني.
٦. سليمان بن عمر بن عبد الله التّخعي.
٧. عليّ بن سالم البطائني.

ص: ١٧٣

١- (١) . الغدیر: ٢٧٥/٥؛ وفي الطبعه الجديدة: ٤٧٤.

٢- (٢) . تلخيص مقباس الهدایه: ٢٦٦.

٨. محمد بن علي أبو سmine الصيرفي.

٩. المغيرة بن سعيد.

١٠. وهب بن وهب أبو البختري القاضي.

١١. يونس بن ظبيان.

نماذج من الأحاديث الموضعية

١. في تفسير قوله تعالى: [...]... جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَ السَّمَاءَ بَنَاءً [...] : إن النبي قال لسعد بن معاذ: ويهتّ عرش الرحمن لموتك.

(١)

٢. عن النبي صلى الله عليه و آله ، قال لأبي جهل: يا أبا جهل، إن الله إنما رفع عنك العذاب لعله، بأنّه سيخرج من صلبك ذرّيه طيءه، عكرمه ابنك وسيلي من أمور المسلمين ما إن أطاع الله فيه كان عند الله جليلًا، وإن العذاب نازل عليك.

٣. عن النبي صلى الله عليه و آله ، قال لأبي بكر بعد عزله عن تبليغ براءه: أمّا أنت فقد عوّضك الله بما حملك من آياته، وكلّفك من طاعاته، الدرجات الرفيعة والمراتب الشريفة... فأنت من خيار شيعتنا وكرام أهل بيته مودتنا.

٤. عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و آله : عرج بي إلى السماء فما مررت بسماء إلا وجدت مكتوباً: محمد رسول الله، وأبو بكر من خلفي.

٥. عن جابر: إن رسول الله صلى الله عليه و آله استشار جبرائيل في استكتاب معاويه، فقال: استكتبه فإنه أمين.

ص: ١٧٤

١- (١) . الأخبار الدخيلة: ١٦٣؛ معانى الأخبار: ٣٨٨؛ باب نوادر المعانى: ٢٥.

٢- (٢) . المصدر السابق: ١٦٤.

٣- (٣) . المصدر السابق: ١٦٦.

٤- (٤) . الغدير: ٤٨٥/٥.

٥- (٥) . المصدر السابق: ٤٨٩؛ ميزان الاعتدال: ٣/٦٣٠.

٦. عن أنس مرفوعاً: الأئمّة سبعه: اللوح والقلم وإسرافيل وMicahiel وجبرائيل ومحمد صلّى الله عليه وآله ومعاويه. [\(١\)](#)

٧. الروايات الدالّة على تحريف القرآن. [\(٢\)](#)

٨. الروايات الإسرايلية، كالروايات الواردة في تفسير الآية ١٠٢ من سورة البقرة في شأن هاروت وماروت. [\(٣\)](#)

٩. الروايات الواردة في أسطوره الغرانيق. [\(٤\)](#)

١٠. الروايات الدالّة على جسماتيه الله سبحانه وتعالى. [\(٥\)](#)

إن تشخيص الحديث الموضوع من غير الموضوع يقع على عاتق المتخصصين في علم الحديث وعلماء الرجال، ومن هنا فلا بد من الاجتناب عن إبداء الرأي غير العلمي في هذه المسائل دون الاستناد إلى دليل علمي، ومن الواضح فإن وجود راو ضعيف في سند الحديث لا يدل بمفرده على أنه موضوع وغير معتبر، لأن الكذاب قد ينقل الأحاديث الصحيحة في بعض الأحيان، بل ربما يقوم بمثل هذا العمل (نقل الأحاديث المعتبرة) من أجل كسب الثقة والاعتماد عليه.

ص: ١٧٥

-١ (١). المصدر السابق: ٤٩٣؛ ميزان الاعتدال: ١٢/٢.

-٢ (٢). القرآن الكريم وروایات المدرستین، ج ٣.

-٣ (٣). پژوهشی در باب إسرائيلیات در تفسیر قرآن.

-٤ (٤). التمهيد في علوم القرآن: ٥٩/١، أسطوره الغرانيق.

-٥ (٥). سیری در صحیحین، القسم السادس (توحید از نظر صحیحین).

الروايه المقلوبه هي التي حدث تغيير في سندها أو في متنها. أما الحديث المعلل فهو الذي يتضمن وجود عيب ونقص فيه، سواء كان ذلك من ناحيه السند أو المتن، أما عند الفقهاء فهي الروايه التي ذكر فيها عليه الحكم. والروايه المضطربه هي التي تُتَّنقَّل بعده صور مختلفه سواء من حيث المتن أو السند. والحديث الموضوع، هو المصنوع سواء كان الوضع في السند أو المتن، وقد بدأ ظاهره الوضع في الحديث في القرن الأول والثانى والثالث و... لأسباب متعدده.

الأسئله

١. عرّف الحديث المقلوب، وبيّن الفرق بين تعريف الشهيد الثانى والعلامة المامقانى في هذا المورد.
٢. عرّف الحديث المعلل في رأى الفقهاء والمحدثين.
٣. عرّف الحديث المضطرب واذكر بعض النماذج.
٤. عرّف الحديث الموضوع، واذكر المعانى المرادفة له مع تبيين هذه المعانى.
٥. بيّن أسباب وضع الحديث، واذكر أهمّ الروايات المتّهمين بالوضع، اذكر خمسه فقط.

البحوث

١. اذكر عشره موارد من القلب **السيّندي**، وبالاخص في أسماء أحمد بن محمد، ومحمد بن أحمد، ومحمد بن الحسن، والحسن بن محمد و... وذلك بالاستعانه بكتاب معجم رجال الحديث.
٢. عين بعض النماذج من القلب في المتن وذلك بالاستعانه بالروايات المشابهه في التهذيب، الاستبصار، الكافي والوسائل.
٣. عين بعض النماذج من الاختلاف والاضطراب في المتن في أحد الأبواب الفقهيه وذلك بمقارنه روایات كل من التهذيب، الاستبصار، الكافي والوسائل.

٤. إستخرج روایه محمد بن محمد البصري أبو الحسن من المصادر الروائية، وعین روایاته المضطربة.
٥. ناقش الروایه الواردة في «الجزيره الخضراء» في كتاب الأخبار الدخليه، وبين علامات الوضع فيها.
٦. اذکر عشره روایات الموضوعه في تحریف القرآن من المصادر الروائیه، بالاستعانه بكتاب صيانه القرآن عن التحریف، مع النقد.

المصادر

١. معجم رجال الحديث، آيه الله الخوئي.
٢. التهذیب، الشیخ الطوسی.
٣. الإستبصار، الشیخ الطوسی.
٤. من لا يحضره الفقيه، الشیخ الصدوّق.
٥. بحار الأنوار، العلامه المجلسي.
٦. مرآه العقول، العلامه المجلسي.
٧. الأخبار الدخليه، العلامه الشوشتري.
٨. صيانه القرآن عن التحریف، آيه الله معرفه.

اشاره

الاطلاعات في علم الحديث - كما مر في الدرس الأول - إما أن تكون داخلية تتعلق بالسند أو المتن، أو خارجية مربوطة بالألقاب وكنى المحدثين - أعمّ من أن تكون للمعصومين عليهم السلام أو غير المعصومين - أو متعلقه بطرق تحمل الحديث، بالإضافة إلى أنّ هناك اصطلاحات شائعه بين المحدثين، ليست كالمجموعه الأولى: أي: لا تتعلق بسند ومتناول الحديث. وسوف نتناول هذه الاصطلاحات في هذا الدرس والدروس الآتية.

الاصطلاحات المتعلقة بالكنى والألقاب

اشاره

هناك مجموعه من الكلمات والاصطلاحات الشائعه بين المحدثين تتعلق بكنى المعصومين عليهم السلام وغير المعصومين، ويمكن تقسيمها إلى ما يلى:

١-الألقاب المختصه بالمعصومين

اشاره

وهي مجموعه من الاصطلاحات الشائعه بين المحدثين عند نقل الحديث، تختص بالمعصومين عليهم السلام وهي [\(١\)](#):

ص: ١٧٩

١-(١). روضه المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: ٥٠١/١٤؛ تلخيص مقابس الهدایه: ٢٧٤.

أبو القاسم: المقصود من «أبو القاسم» هو رسول الله صلى الله عليه و آله و صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف . فإذا جاء بصوره مطلقه فالمراد به «بقيه الله».

أمير المؤمنين عليه السلام : يطلق هذا المصطلح على الإمام على عليه السلام كما هو واضح في الأحاديث التالية:

١. عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، رَفِعَهُ قَالَ: سَأَلَ الْجَاثِيلِيَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: أَخْبَرْنِي عَنِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ يَحْمِلُ الْعَرْشَ يَحْمِلُهُ؟ فَقَالَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

الله عزوجل حامل العرش والسموات والأرض وما فيها... . (١)

٢. قَالَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

لَا تَشَدَّدْ الرِّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدِ، الْمَسَجِدِ الْحَرَامِ وَمَسَجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَمَسَجِدِ الْكَوْفَةِ. (٢)

أبو جعفر عليه السلام : المقصود من «أبو جعفر» إذا ورد بصوره مطلقه، أو مع قيد أبو جعفر الأول في الروايات، هو الإمام محمد الباقر عليه السلام ، أمّا إذا كان مقيداً بـ «أبو جعفر الثاني» فالمعنى المقصود به الإمام الجواد عليه السلام كما هو الحال في الروايات التالية:

١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسِينِ، عَنْ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هَشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ:

سَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَانَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَزُلْ عَالَمًا بِمَا يَكُونُ، فَعُلِمَ بِهِ قَبْلَ كَوْنِهِ كَعْلَمَهُ بَعْدَ كَوْنِهِ. (٣)

٢. عَلَى بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسِينِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ،

ص: ١٨٠

١- (١) . الكافي: ١٢٩/١ .

٢- (٢) . من لا يحضره الفقيه: ١٥٠/١ ، الرواية ٦٩٥ .

٣- (٣) . الكافي: ١٠٧/١ .

عن داود بن القاسم الجعفري قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام الجواب: جعلت فداك، ما الصمد؟ قال:

السيد المصمود إليه في القليل والكثير. [\(١\)](#)

أبو عبدالله عليه السلام : المقصود من «أبو عبدالله» هو الإمام الحسين عليه السلام والإمام جعفر الصادق عليه السلام ، ويراد منه عند المحدثين - في أغلب الموارد - هو الإمام الصادق عليه السلام ، كما هو الحال في الأمثلة التالية:

١. محمد بن يحيى العطّار، عن أحمد بن أبي زاهر، عن الحسن بن موسى، عن علي بن حسان، عن عبد الرحمن بن كثير قال: سمعت أبو عبد الله عليه السلام الصادق يقول:

نحن ولاه الأمر، وخرزه علم الله، وعييه وحى الله. [\(٢\)](#)

٢. عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد... عن أبي عبدالله عليه السلام الصادق... [\(٣\)](#).

أبو الحسن عليه السلام : المقصود من «أبو الحسن» هو الإمام موسى الكاظم عليه السلام إذا استخدم بقيد الأول وفي أكثر الموارد، [\(٤\)](#) وكذلك إذا جاء بتصوره مطلقه أو بقيد الماضي. أما إذا كان مقيداً بـ «أبو الحسن الرضا» أو الثاني، فالمعنى المقصود به الإمام الرضا عليه السلام . وإذا ورد مقيداً بـ «أبو الحسن الثالث» فالمعنى المقصود به الإمام الهادي، كما في الأمثلة التالية:

١. محمد بن يحيى، عن أحمد بن أبي زاهر أو غيره، عن محمد بن حمّاد، عن أخيه أحمد بن حمّاد، عن إبراهيم عن أبيه، عن أبي الحسن الأول الكاظم عليه السلام ، قال:

ص: ١٨١

١- (١) . المصدر السابق: ١٢٣.

٢- (٢) . الكافي: ١٩٢/١.

٣- (٣) . المصدر السابق: ١٤٩.

٤- (٤) . قد يأتي بتصوره مطلقه ويراد به الإمام الهادي عليه السلام : الكافي: ١٧٩/١، الرواية ٩.

قلت له: جعلت فداك، أخبرنى عن النبي صلى الله عليه و آله ، ورث النبئين كلهم؟ قال: نعم. (١)

٢. أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، قال: قلت لأبي الحسن الكاظم عليه السلام : أخبرنى عن الإرادة من الله ومن الخلق؟ فقال:

الإرادة من الخلق الضمير، وما يبدو لهم بعد ذلك من الفعل، وأماماً من الله تعالى فإن رادته إحداثه. (٢)

٣. عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت عبد الرحمن في السنّة التي أخذ فيها أبو الحسن الماضي الكاظم عليه السلام فقلت له... . (٣)

٤. عنه، عن أحمد بن محمد بن نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام :

صل رحmk ولو بشريءٍ من ماء. (٤)

٥. على بن محمد، عن بعض أصحابنا، عن أيوب بن نوح، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام الهاذى، قال:

إذا رفع علمكم من بين أظهركم فتوّقّعوا الفرج من تحت أقدامكم. (٥)

أبو إبراهيم عليه السلام : وتحتّص هذه الكنية بالإمام الكاظم موسى بن جعفر عليه السلام ، وكذلك هناك ألقاب أخرى للإمام مثل: «العبد الصالح، الشیخ، العالم».

وإليك بعض الأمثلة التي توضح هذا المطلب:

١. عن داود الرقى قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام الكاظم: جعلت فداك، إنّي قد كبر سني ، فخذ بيدي من النار، قال: فأشار إلى ابنه أبي الحسن عليه السلام ، فقال:

ص: ١٨٢

١- (١) . الكافي: ٢٢٦/١.

٢- (٢) . المصدر السابق: ١٠٩.

٣- (٣) . المصدر السابق: ٣٠٨.

٤- (٤) . المصدر السابق: ١٥١/٢.

٥- (٥) . المصدر السابق: ٣٤١/١.

هذا صاحبكم من بعدي. [\(١\)](#)

٢. عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد.... عن محمد بن منصور، قال: سألت عبداً صالحًا الكاظم عن قول الله عزوجل: (...إِنَّمَا حَرَّمَ رَبُّ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ...) ، قال: فقال عليه السلام :

إن القرآن له ظهر وبطن.... [\(٢\)](#)

٣. عن داود الرقى، عن العبد الصالح الكاظم، قال: إن الحجّه لا تقوم لله على خلقه إلا أيام حتى يعرف. [\(٣\)](#)

٤. الحسين بن محمد، عن المعلى بن محمد... عن ابن مسكان، قال: سألت الشيخ عليه السلام الكاظم عن الأئمّه، قال: من أنكر واحداً من الأحياء فقد أنكر الأموات. [\(٤\)](#)

٥. عن الحسين بن محمد، عن المعلى بن محمد، قال: سُئل العالم الكاظم عليه السلام كيف علم الله؛ قال: علم وشاء، وأراد وقدر، وقضى وأمضى.... [\(٥\)](#)

أبو محمد عليه السلام : تستخدم عباره «أبو محمد» للإمام الحسن المجتبى عليه السلام والإمام الحسن العسكري عليه السلام والإمام زين العابدين عليه السلام ، ولكنها فى أغلب الروايات تطلق على الإمام الحسن العسكري كما هو الحال فى الأمثلة التالية:

١. عن أبي هاشم الجعفرى، قال: قلت لأبي محمد عليه السلام العسكري: جلالتك تمنعنى من مسألك، فتأذن لي أن أسألك، فقال: سل. فقلت: يا سيدى هل لك ولد؟

ص: ١٨٣

-١- (١) . المصدر السابق: ٣١٢/١.

-٢- (٢) . المصدر السابق: ٣٧٤.

-٣- (٣) . المصدر السابق: ١٧٧.

-٤- (٤) . المصدر السابق: ٣٧٣.

-٥- (٥) . المصدر السابق: ١٤٨.

فقال: نعم. قلت: فإن حدت بك حديث فأين أسألك عنه؟ قال: بالمدينه. [\(١\)](#)

٢. على بن محمد، عن جعفر بن محمد المكوف، عن جعفر بن محمد المكوف، عن عمرو الأهوازى قال: أرانيه أبو محمد عليه السلام ، وقال: هذا صاحبكم. [\(٢\)](#)

الألقاب الأخرى

[\(٣\)](#)

تطلق عباره «أبو اسحاق» على الإمام الصادق عليه السلام . [\(٤\)](#) أمّا لقب «الفقيه» فيطلق على الإمام الصادق عليه السلام والإمام العسكري عليه السلام ، وصاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف ، كما أنّ لقب «العالم» يستخدم للإمام الصادق عليه السلام . أمّا لقب «النقى»، «الماضى»، «صاحب العسكر» و«رجل» فتطلق على الإمام الحسن العسكري عليه السلام أيضاً؛ وكذلك فإنّ لقب «الصاحب»، «صاحب الدار»، «صاحب الناحيه»، «الغائب»، «العليل» و«الغرير» فتطلق على إمام الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف .

أمّا عباره «عن أحدهما» فتستخدم للإمام الباقي عليه السلام والصادق عليه السلام . و«الكافظمين» للإمام موسى بن جعفر عليه السلام والجواب عليه السلام . و«العسكريين» للإمام الهاذى عليه السلام والإمام العسكري. وفي أغلب الموارد يذكر اسم الإمام فى الروايه فيقال مثلاً عن الصادق عليه السلام ، عن العسكري، عن الكاظم عليه السلام ، عن أبي الحسن عليه السلام ، عن زين العابدين عليه السلام ، عن الباقي عليه السلام ، عن الجواب عليه السلام ، عن الحسن عليه السلام ، و... ولأنّ أكثر الرّوايات وصلتنا عن طريق الإمام الصادق عليه السلام والإمام الباقي عليه السلام ولذلك فكثيراً ما ترد عباره: عن أبي عبد الله عليه السلام ، وعن أبي جعفر، فى رواياتنا.

ص: ١٨٤

-
- ١ (١) . المصدر السابق: ٣٢٨.
 - ٢ (٢) . المصدر السابق: ٣٣٢.
 - ٣ (٣) . علم الحديث: ١٩٤.
 - ٤ (٤) . بحار الأنوار: ٤٦/٢٨٦؛ مستدرك الوسائل: ١٨/٢٢٦.

اشاره

(١)

هناك بعض الاصطلاحات الشائعة بين المحدثين تطلق على غير المعصومين منها:

المحمدون الثلاث

إذا جاء هذا الاسم «المحمدون الثلاث» مقيداً بالأول، فالمعنى المقصود بهم أصحاب الكتب الأربع، أي أصحاب الجوامع الأربع للشيعة وهم:

١. محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٨)، صاحب كتاب الكافي.
٢. محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت ٣٨١)، صاحب كتاب من لا يحضره الفقيه.
٣. محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠)، صاحب كتاب تهذيب الأحكام، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار.
أما إذا ورد هذا اللقب مقيداً بـ«الآخر أو الآخر» فالمعنى المقصود بهم أصحاب الجوامع الحديثية الثانوية للشيعة وهم:
 ١. محمد المحسن الملقب بالفيض الكاشاني (ت ١٠٩١)، صاحب كتاب الوافي.
 ٢. محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤)، صاحب كتاب تفصيل وسائل الشيعة.
 ٣. محمد باقر بن محمد تقى المجلسى (ت ١١١٠)، صاحب كتاب بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمّه الأطهار.

أصحاب الاجماع

تتعلق عباره « أصحاب الاجماع » بمجموعه من رواه الحديث الذى حصل الإجماع

ص: ١٨٥

١- (١) . تلخيص مقباس الهدایه: ٢٧٣، ٢٤٢ . علم الحديث: ٢٠٩ . مقباس الهدایه، المجلد الثالث.

من المتقدّمين أمثال الكشّي، الطوسي والنّجاشي و... والمتّأخرین على قبول روایاتهم. قال العلّامه المامقانی:

قولهم: أجمعـت العصـابـه عـلـى تـصـحـيـح ما يـصـحـ عنـهـ، لا شـبـهـهـ فـى وـقـوعـ هـذـاـ الإـجـمـاعـ فـى حـقـ جـمـعـ، وأـوـلـ منـ اـدـعـاهـ فـيـماـ نـعـلمـ الشـيخـ الشـقـهـ الـجـلـيلـ أـبـوـ عـمـرـ الـكـشـيـ فـىـ رـجـالـهـ، ثـمـ الشـيـخـ وـالـنـجـاشـيـ...ـ وـالـمـرـادـ بـهـذـاـ الإـجـمـاعـ...ـ هوـ الـأـنـفـاقـ الـكـاـشـفـ عـنـ رـأـيـ الـمـعـصـومـ،ـ عـلـىـ أـنـ يـكـوـنـ الـمـجـمـعـ عـلـيـهـ هوـ الـقـبـولـ وـالـعـمـلـ بـرـوـايـاتـ أـوـلـئـكـ الـذـيـنـ قـيـلـ فـيـ حـقـهـمـ ذـلـكـ. (١)

وأصحاب الإجماع ثمانية عشر شخصاً في ثلاث طبقات، وهم:

١. أصحاب الإمام الباقر عليه السلام والإمام الصادق عليه السلام وهم: زراره بن أعين، محمد بن مسلم، معروف بن خربوذ، بريد، أبو بصير الأسدى، الفضيل بن يسار.

٢. أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وهم: جميل بن دراج، عبد الله بن مسكن، عبد الله بن بكير، حمّاد بن عيسى، أبان بن عثمان، حمّاد بن عثمان.

٣. أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام والإمام الرضا عليه السلام وهم: يونس بن عبد الرحمن، صفوان بن يحيى، محمد بن أبي عمير، عبد الله بن المغيرة، الحسن بن محبوب، أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطى.

النواب الأربع

وهم طائفه من أصحاب الإمام الحجه عجل الله تعالى فرجه الشريف في عصر الغيه الصغرى، وكانوا واسطه بين الناس والإمام عليه السلام ، وربما نقلوا بعض الروايات عن طريق الإمام، وهم:

١. أبو عمر، عثمان بن سعيد العمري.

٢. أبو جعفر محمد بن عثمان العمري.

ص: ١٨٦

١- (١) . مقباس الهدایه فی علم الدرایه: ١٧١/٢ - ١٧٤ .

٣. أبو القاسم الحسين بن روح النوبختي.

٤. على بن محمد السمرى.

الصادوق: المقصود بالصادوق، هو محمد بن على بن الحسين بن بابويه، صاحب كتاب «من لا يحضره الفقيه»، وإذا قيد بالأول فالمراد به أبو الشيخ الصادق، أى: على بن الحسين، ويطلق عليهما لقب «الصادوقين»، والمراد من ابن بابويه هو الأب.

الشيخ: المراد من «الشيخ» هو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي صاحب كتاب التهذيبين، ويطلق عليه لقب «شيخ الطائفه»، والمراد من الشيختين هما الطوسي وأستاذه، أى الشيخ المفید، محمد بن النعمان، أما «الشيخ الثلاثة» فالمراد بهم هم الإثنان بالإضافة إلى السيد المرتضى علم الهدى، في حين أن لقب «الشيخ الخمسه» يطلق على المذكورين سابقاً بالإضافة إلى الشيخ الصادوق وأبيه.

الصحابه: كلمه الصحابه تطلق على الملائم، ويراد به الشخص الذى أدرك الرسول صلى الله عليه وآله وصاحبه، وربما روى عنه، وكذلك تطلق على مصاحبي الأئمه عليهم السلام كذلك. وهم مراتب مختلفه، قال الشهيد الثاني:

الصحابي من لقى النبي صلى الله عليه وآله مؤمناً به ومات على الإسلام... ثم الصحابه على مراتب كثيره بحسب التقى في الإسلام، والهجره والملائمه والقتال معه، والقتل تحت رايته، والروایه عنه. (١)

التابعين: «التابعين»: هم الذين لم يدركوا رسول الله صلى الله عليه وآله ، وآمنوا به عن طريق الصحابه، وربما رووا عن طريقهم. أما مصطلح تابعى التابعين، فيطلق على الطبقة التى تأتى بعد طبقة التابعين.

المولى: ربما تأتى كلمه «المولى» في سند الحديث، ويمكن أن يكون لها عدّه معانى هي:

ص: ١٨٧

١- (١) . الرعايه فى علم الدرایه: ٣٤٢

١. السيد، مثل: مولانا صاحب الزمان، ومن كنت مولاه فهذا علیٰ مولاه.

٢. العبد، كما هو الحال في: عكرمه مولى ابن عباس.

٣. المعاهد والمحالف، مثل: مالك مولى تيم. قال ابن الأثير في هذا المعنى:

وقد تكرر ذكر «المولى» في الحديث، وهو اسم يقع على جماعه كثيرو، فهو الرب، والمالك، والسيد، والمنعم، والمعتق، والناصر، والمحب، والتاج، والجار، وابن العم، والحليف و... .^(١)

المحدث: تطلق الكلمة «المحدث» على بعض أصحاب الكتب الروائية مثل: المحدث الكليني، المحدث القمي، المحدث النوري و... وهو الخير بأسانيد الأحاديث، وأسماء الرواية وحالاتهم وتعارض الروايات، ويستطيع أن يُشخص طريق وسند الحديث، ويميز الحديث من غير الحديث.

قال العلّامة المامقاني:

أما المحدث، فالذى يظهر منهم: أنه من علم طرق إثبات الحديث، وأسماء روايته وعدالتهم، وأنه هل زيد فى الحديث شيء أو نقص أم لا؟ فلا يصدق المحدث على من ليس له إلا مجرد سماع الحديث أو تحمله.^(٢)

المُسند: المقصود من «المُسند» هو: الراوى الذى يذكر الحديث بإسناده وطريقه، سواء أكان عارفاً بكيفيه السندا أم لا.^(٣)

المُخرج: المُخرج و«المُخرج» هو: الراوى الذى يذكر الأحاديث فى كتابه، مثل الكليني والصيامى و.... وعبارة آخر جه فلان أو خرجه فلان، تعنى أن هذا الشخص قد ذكر الحديث فى كتابه. وقد ذكر «الميرداماد» بأن هناك اختلافاً بين هذين الاصطلاحين؛ لأن إخراج الحديث يعني نقل الحديث بتمامه، أما تحرير

ص: ١٨٨

١- (١) . النهاية في غريب الحديث: ٣٢٨/٥.

٢- (٢) . مقباس الهدایة: ٤٩/٣.

٣- (٣) . المصدر السابق: ٤٨.

ال الحديث فهو نقل قسم معين من الحديث. (١)

المُمْلَى، المُسْتَمْلَى والمُعِيد: فـى بعض الأحيان يطلب بعض الرواـه من شيوخـهم إملاء وكتابـه أحـادـيـثـهـمـ، وـفـى هـذـهـ الـحـالـهـ يـطـلـقـ عـلـىـ الأـسـتـاذـ (المـمـلـىـ)ـ والـتـلـمـيـذـ (الـمـسـتـمـلـىـ).ـ وـبـعـدـ سـمـاعـ الرـاوـىـ لـلـحـدـيـثـ مـنـ الشـيـخـ وـإـعـادـتـهـ وـرـوـايـتـهـ إـلـىـ الـآـخـرـينـ يـسـمـىـ (ـمـعـيـدـ)،ـ قـالـ

الـعـلـامـ المـامـقـانـىـ:

المـمـلـىـ والمـسـتـمـلـىـ هـمـاـ اسمـ فـاعـلـ مـنـ الإـمـلـاءـ،ـ وـالـذـىـ هوـ بـمـعـنىـ إـلـقاءـ الـكـلامـ لـلـكـاتـبـ لـيـكـتبـ،ـ وـفـىـ الـحـدـيـثـ:ـ صـحـيفـهـ،ـ هـىـ إـمـلـاءـ رـسـولـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـىـ وـآـلـهـ وـخـطـ علىـ عـلـىـ عـلـىـ عـلـىـ السـلـامـ،ـ فـالـمـمـلـىـ هوـ الـمـلـقـىـ لـلـحـدـيـثـ،ـ وـالـمـسـتـمـلـىـ الـذـىـ يـطـلـقـ إـمـلـاءـ الـحـدـيـثـ مـنـ

الـشـيـخـ.ـ (ـ٢ـ)

الـمـخـضـرـمـ:ـ تـلـقـ كـلـمـهـ (ـالـمـخـضـرـمـ)،ـ وـيـرـادـ بـهـاـ الرـاوـىـ الـذـىـ أـدـرـكـ الـجـاهـلـىـ وـالـإـسـلـامـ،ـ وـلـكـنـهـ لـمـ يـلـقـ النـبـىـ صـلـىـ اللـهـ عـلـىـ وـآـلـهـ،ـ خـلـافـاـ لـلـصـحـابـىـ،ـ سـوـاءـ أـكـانـ إـسـلـامـهـ فـىـ زـمـانـ النـبـىـ صـلـىـ اللـهـ عـلـىـ وـآـلـهـ أـمـ بـعـدـهـ.

الـنـتـيـجـهـ

يـرـادـ بـالـاصـطـلاـحـاتـ الـخـارـجـيـهـ لـلـحـدـيـثـ،ـ تـلـكـ الـتـىـ تـعـلـقـ بـرـوـاهـ الـحـدـيـثـ،ـ طـرـقـ التـحـمـيلـ،ـ شـرـائـطـ قـبـولـ الرـوـاـيـهـ،ـ وـالـاصـطـلاـحـاتـ الـأـخـرـىـ الشـائـعـهـ بـيـنـهـمـ،ـ وـالـتـىـ تـعـلـقـ بـكـنـىـ وـأـلـقـابـ الـمـعـصـومـينـ عـلـيـهـمـ السـلـامـ،ـ مـثـلـ:ـ أـبـوـ جـعـفرـ،ـ أـبـوـ عـبـدـ اللـهـ،ـ أـبـوـ الـحـسـنـ،ـ أـبـوـ إـبـرـاهـيمـ،ـ وـكـذـلـكـ أـلـقـابـ وـكـنـىـ غـيـرـ الـمـعـصـومـينـ،ـ مـثـلـ:ـ الـمـحـمـيـدـوـنـ الـثـلـاثـ،ـ أـصـحـابـ الـإـجـمـاعـ،ـ الصـيـدـوقـ،ـ الـصـاحـابـ،ـ الـتـابـعـونـ،ـ الـمـوـلـىـ،ـ الـمـحـدـثـ،ـ الـمـسـنـدـ،ـ الـمـخـرـجـ،ـ الـمـمـلـىـ وـالـمـسـتـمـلـىـ وـالـمـخـضـرـمـ.

صـ ١٨٩ـ

١ـ (١)ـ .ـ عـلـمـ الـحـدـيـثـ:ـ ٣٤٤ـ.

٢ـ (٢)ـ .ـ مـقـبـاسـ الـهـدـاـيـهـ فـىـ عـلـمـ الـدـرـاـيـهـ:ـ ٤٦/٣ـ.

١. إلى أيّ معصوم من المعصومين عليهم السلام ترجع الكنى التالية: أبو جعفر، أبو الحسن، أبو محمد، أبو إبراهيم؟

٢. من هم المحمدون الثلاث؟

٣. لأيّ شخص من الأشخاص تُستخدم كلمة الصدوق والشيخ؟

٤. ماذا تعني كلمة: مملئ، مستملئ و معيد؟

البحوث

١. بالاستعانة بكتاب أصول الكافي، عِين الموارد التي وردت فيها كلامه «أبو الحسن»، ومن هو المقصود بها؟

٢. بالاستعانة بكتاب فروع الكافي، اذكر الموارد التي وردت فيها كلامه «أبو جعفر الأول»، «أبو جعفر الثاني»، ومن هو المعنى بهما؟

٣. بالاستعانة بكتاب التهذيب والاستبصار، اذكر الموارد التي ذُكر فيها «أبو إبراهيم»، ولأى إمام من الأئمّة ترجع عليه السلام؟

٤. بالاستعانة بكتاب الكافي، اذكر الموارد التي استُخدم فيها: الصالح، صاحب الدار، الفقيه، ومن هم المقصودون بهذه اللقب؟

٥. اذكر روايات أصحاب المعصومين عليهم السلام - من غير تكرار - في أحد مجلدات مرآة العقول، مراعياً ترتيب المعصومين عليهم السلام .

المصادر

١. مرآة العقول، العلّامة المجلسي.

٢. الكافي، الشيخ الكليني.

٣. التهذيب، الشيخ الطوسي.

٤. الإستبصار، الشيخ الطوسي.

اشاره

اتّخذ كُلّ راو من الزواه طريقه وأسلوبًا خاصًّا في تعلّم وتحمّل الحديث، وذلك من أجل حفظ وسلامه نقل كلام المعصوم عليه السلام ، وهذه الطرق يطلق عليها «طرق تحمل الحديث»، وقد كانت شائعة ومتدواله قبل تدوين الجوامع الحديثيّة وانتشار نسخها. أمّا في الوقت الحاضر فليس لها ذلك الرواج السابق. والهدف من دراسه هذه الطرق هو التعرّف على كيفية نقل الروايه بين المحدّثين، وقيمه كُلّ من هذه الطرق؛ لأنّها ليست جميعها بمنزله واحده من حيث الاعتبار، فإنّ بعض الطرق خصوصيّه على غيرها. وقد بذل المحدّثون الكبار جهوداً كبيرة من أجل الحصول على طرق مأمونه في نقل الزوايه، فقاموا برحلات طويّله في سبيل هذا الهدف، لكي يسهل على الأجيال المقبله الحصول على تلك الروايات.

وفيما يلى نتناول هذه الطرق بترتيب أهمّيتها:

١-السماع

إنّ أفضل وأول طرق التحمل هي طريقه «السماع»، أى: سماع أحد الروا عن شيوخه. قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص:

ص: ١٩١

الحقل الأول في موقعه السمع وهو - أي السَّماع - من الشِّيخ أرفع الطرق الواقعه في التحمل عند جمهور المحدثين؛ لأنَّ الشِّيخ
أعرف بوجوه ضبط الحديث وتأديته. (١)

وقد نقل الشيخ الكليني بعض الروايات في الكافي (كتاب «فضل العلم»، باب «روايه الكتب والحديث») التي تؤكّد على أهميّة سماع الحديث منها:

عن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يجئوني القوم فيستمعون مّنْ حديثكم فأضجر ولا أقوى ، قال:

فاقرًا عليهم من أُولئك حديثاً، ومن وسطه حديثاً، ومن آخره حديثاً. (٢)

ولسماع الحديث مراتب متعددة، منها:

١. سماع الروى من شيخه وهو يقرأ من كتابه، أو من حفظه.

٢. سماع الراوى من شيخه وأستاذه في جمع من الطالب، والشيخ يقرأ من كتابه أو من حفظه.

٣. سماع الراوى من الشّيخ وهو يقرأ على الآخرين، والراوى حاضر أيضاً، أعمّ من أن تكون قراءة الشّيخ من الكتاب أو من الحفظ.

وقد يشير الراوى إلى أعلى مرتبة من السّماع، حيث يقول: «سمعت فلاناً يقول»، أو «حدّثنا فلان يقول». أمّا لفظ «أخبار» و«قال» فتأتى في مرتبة أدنى من ذلك، ويمكن أن تعطى عباره «عن فلان» - والتي هي مخففة من «أخبار فلان عن فلان» - معنى السّماع.

القواعد - ٢

وهي عباره عن قراءه الرواى الحديث أمام شيخه، ويعبر عنها بـ«العرض» أيضاً؛ لأنّ القارىء يعرض على الشيخ ما سمعه من الحديث، قال الشهيد الثاني:

١٩٢:

١- (١). المعايير في علم الدراسات: ٢٣١.

٢- (٢). الأصول من الكاف: ١٥٢، إلواه الخامس.

في القراءة على الشيخ... ويسمى عند أكثر القدماء المحدثين: العرض، لأن القارئ يعرضه على الشيخ سواء كانت القراءة من حفظ الرواوى أو من كتاب. (١)

إن قراءة الحديث من حيث المنزل له مراتب متعددة، أهمها:

١. قراءة الحديث عن طريق الرواوى من كتاب بيده وفي يد الشيخ أيضاً، ومقارنه قراءة الرواوى مع قراءة الشيخ، وتأييد هذه القراءة من قبل الشيخ.

٢. قراءة الرواوى للأحاديث من كتاب بيده، والشيخ يؤيد ذلك من حفظه، ويقر بصحته.

٣. قراءته للأحاديث من حفظه والكتاب في يد الشيخ، ثم يقر بصحة ما حفظه.

٤. قراءة الروايات من حفظه واستماع الشيخ من حفظه أيضاً، ثم الإقرار بصحته.

وغالباً ما تستخدم الألفاظ التالية للتعبير عن طرق التحتميل مثل: «قرأت على فلان»، أو «قرأ عليه وأنا أسمع فأقر الشیخ به»، قال الشهید الثانی:

في عبارات العرض وهي على مراتب، الرتبة الأولى: والعبارة عن هذه الطريقة أن يقول الرواوى إذا أراد روایه ذلك: قرأت على فلان، أو قرأ عليه وأنا أسمع فأقر الشیخ به، أي: لم يكتف بالقراءة عليه، ولا - بعدم إنكاره، ولا بإشارته، بل تلفظ بما يتضمن الإقرار بكونه مرويّه. (٢)

ولو كان هناك شخص موثق في المجلس وفي يده نسخة، يحفظها الشيخ أيضاً، وأقر هذا الشخص الموثق قراءة الرواوى، بالإضافة إلى إقرار الشيخ، فهذا يعني أن هذه القراءة تتمتع بأهمية كبيرة. ولا يُشترط رؤيه الشيخ في القراءة عليه، بل إن الإطمئنان بالاستماع كاف.

٣- الإجازة

وهي سماح الشيخ للرواوى بنقل رواياته. والمحدثون غالباً ما يكون لديهم إجازات

ص: ١٩٣

١- (١). الرعایه فی علم الدرایه: ٢٣٧.

٢- (٢). الرعایه فی علم الدرایه: ٢٤٢.

عن أساتذتهم. ويرى البعض أن الإجازة تأتي في مرتبه أدنى بالنسبة إلى السَّماع والقراءة، قال العلّامة المامقاني:

ففي ترجيح السَّماع عليها أو العكس أقوال، فالأشهر ترجيحه عليها مطلقاً، لكون السَّماع أبعد عن الاشتباه من الإجازة... والأقوى عندى هو القول الأول، ضروره بعد السَّماع من الشَّيخ ثم القراءة عليه عن الإشتباه بما لا يوجد مثله في غير المقروء والمسموع منه كما هو ظاهر. (١)

والإجازة لها مراتب وأقسام؛ لأنّها قد تكون بالقول الصريح، أو بالقول غير الصريح، وقد تكون لشخص معين وقد تكون عامّة، ثم إنّها قد تكون في كتاب خاصّ، أو لجميع كتب الشيخ. وإليك أقسامها:

١. إجازة شخص معين لكتاب معين كأن يقول: أجزتك في كتاب خاصّ.

٢. إجازة لأفراد معينين في كتاب معين، فيقول: أجزتكم في كتاب خاصّ.

٣. إجازة لشخص معين في كتب متعدّدة، كأن يقول: أجزتك جميع مسموعاتي.

٤. الإجازة لأفراد غير معينين في كتاب معين، يقول الشيخ: أجزت لكل المسلمين في روايه كتابي.

٥. إجازة لشخص مجهول في كتاب معين مثل: أجزت لمحمد بن علي في كتابي.

وما تزال هذه الطريقة شائعة بين المحدثين في نقل روايه معين، أو كتاب معين، ويمكن أن تكشف كيفية الروايه وشخصيّة الفرد المجيز والمجاز. ولا يشترط في الإجازة قبول الشخص المجاز. أما أهم الكتب التي ذكرت إجازات المحدثين، فهذا:

١. بحار الأنوار، حيث أشار العلّامة المجلسي في المجلد ١٠٤، ١٠٧ من كتاب بحار الأنوار إلى موارد منها.

٢. ذكر الحرّ العاملّي في خاتمه كتابه وسائل الشيعة بعض الموارد من هذه.

ص: ١٩٤

١- (١). مقباس الهدایه في علم الدراسیه: ١١٣/٣، ١١٤.

الإجازات ضمن بيان طرقه إلى هذه الأحاديث.

٣. المسلسلات في الإجازات، للسيد محمود المرعشى، وهى التى تبيّن إجازات مشايخ حضره آيه الله المرعشى النجفى.

٤. الدرر إلى تصانيف الشيعه. أشار العلّامه اقا بزرگ الطهراني إلى عشرات كتب الإجازات.

وهناك طرق أخرى في تحمل الحديث، [\(١\)](#) وهي:

١. المناوله: وهي أن يضع الأستاذ كتابه المصحيح في متناول يد الطالب للاستفاده منه.

٢. الكتابه: وهو أن يكتب الشيخ بعض الأحاديث بخط يده لأشخاص معينين.

٣. الإعلام: وهو أن يعلم الشيخ الطالب بأنّ الحديث الفلانى هو روایتى وسماعى من الشيخ الفلانى.

٤. الرصيده: وهي وصيّه أحد الشيوخ بروايه حديثه بعد موته، أو سفره.

٥. الوجاده: وهي أن يقف الإنسان على كتاب، أو حديث بخط استاذه (راويها)، ويطمئن بصحتها، ويرويها على هذا الأساس.

وهذه الأقسام في «تحمل الحديث» تصدق في النقل عن الأئمّه عليهم السلام أيضًا. وأصحاب الأئمّه عليهم السلام - في أغلب الموارد - كان لديهم سمع لبعض الأحاديث منهم عليهم السلام ، وهناك بعض العبارات التي تبيّن هذه الطريقة (السماع) من التحمل، مثل: «قال الصادق عليه السلام »، «عن الصادق عليه السلام »، «سمعت الرّضا عليه السلام » «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام »، أو «سألت أبي جعفر عليه السلام »، أو «قلت لأبي عبد الله عليه السلام »، «أخبرنى عن أبي الحسن الأول عليه السلام » و....

ص: ١٩٥

١- (١). راجع: الرعايه في علم الدرایه: ٢٧٨ - ٣٠٣؛ مقباس الهدایه في علم الدرایه: ١٣٥/٣ - ١٨٧؛ علم الحديث: ١٨٩ - ١٩٢.

اشارة

بالإضافة إلى الإصطلاحات المتعلقة بالكنى والألقاب وكذلك الإصطلاحات المتعلقة بطرق التحتمل، هناك عبارات أخرى تتعلق بهذا القسم من الإصطلاحات منها:

الطبقه

إن مصطلح الطبقه تعنى الجماعه المتساوين في السن، وملاقات الشیخ، مثل: الصحايبین ابن مسعود، وأبی بن کعب، أو مثل محمد بن مسلم وزراره؛ قال المامقانی:

والطبقه في الإصطلاح عباره عن جماعه اشتراكوا في السن ولقاء المشايخ، فهم طبقه ثم بعدهم طبقه أخرى وهكذا، مأخوذه من طبقه البناء، لكونهم في زمان واحد... ومن المطابقه لموافقه بعضهم بعضاً في الأخذ من شیخ واحد. [\(١\)](#)

علم الطبقات

وهو من جمله علوم الحديث التي يمكن من خلاله معرفه طبقات الرّواه، وزوال اللبس والإبهام، ومعرفه التدليس في الحديث؛ لأنّه قد يحدث وجود راویین في طبقه واحده من لحاظ، وفي لحاظ آخر يكونان من طبقتين مختلفتين. كما هو الحال في الصحابي أنس بن مالک، فإنه في طبقه «العشّره المبّشره»، أمّا من جهة السن فهو في الطبقه التالية. ويمكن تشخيص طبقه الراوي عن طريق ولاده الراوي أو وفاته، وكذلك عن طريق الرّواه الذين ينقلون عنهم، وهو أمر يحتاج إلى تخصيص وخبره. وهناك طرق متنوعة عند علماء الشیعه في تعین الطبقات. وقد ذكر العلامه محمد دتقی المجلسی إثنتی عشره طبقه، وذلك في شرح مشیخه الصدوق، وهي كما يلى [\(٢\)](#):

ص: ١٩٦

١- (١) . مقباس الهدایه: ٤٨/٣.

٢- (٢) . روضه المتقین: ١٤/٣٢٣، شرح رجال الفقيه.

١. الطبقه الأولى: الشیخ الطوسي، والنجاشی و...
٢. الطبقه الثانية: الشیخ المفید، ابن الغضائري و...
٣. الطبقه الثالثه: الشیخ الصدق، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى و...
٤. الطبقه الرابعه: الشیخ الكلینی وأصحابه.
٥. الطبقه الخامسه: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْیَى وَأَحْمَدُ بْنُ إِدْرِیسٍ وَعَلَیْ بْنُ إِبْرَاهِیمٍ و...
٦. الطبقه السادسه: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَیْسَى وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ خَالِدٍ و...
٧. الطبقه السابعة: الحسین بن سعید والحسین بن علی الوشائے و...
٨. الطبقه الثامنه: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ وَصَفْوَانَ بْنَ يَحْیَى وَأَصْحَابَ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَلَیْهِ السَّلَامُ .
٩. الطبقه التاسعه: أصحاب الإمام الصادق عَلَیْهِ السَّلَامُ .
١٠. الطبقه العاشره: أصحاب الإمام الباقر عَلَیْهِ السَّلَامُ .
١١. الطبقه الحاديه عشره: أصحاب الإمام علی بن الحسین عَلَیْهِ السَّلَامُ .
١٢. الطبقه الثانيه عشره: أصحاب الإمام الحسین والحسن عَلَیْهِمَا السَّلَامُ وَالإِمَامُ عَلَیْهِ السَّلَامُ .

وقد ذكر العلّام السيد حسن الصدر طبقات أخرى في كتابه نهاية الدراسة.^(١)

العدّ

المقصود من العدّ: هنا هم مجموعه من مشايخ الرواى، والذى يستطيع من خلالهم نقل الأحاديث من الطبقات العليا مثل «عدّ الكليني»، حيث يروى الكليني عن مشايخه بواسطتهم كما هو الحال فى الرواية التالية:

«عدّه من أصحابنا، عن أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى، عن أَبِي عَمِيرٍ، عن جَعْفَرِ بْنِ عَثْمَانَ،

ص: ١٩٧

١-(١). نهاية الراية: ٣٤٤ - ٣٥٣ .

عن سماعه، عن أبي بصير و وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

إِنَّ اللَّهَ عَلَمِيْنَ: عِلْمٌ مَكْنُونٌ مَخْرُونٌ لَا يَعْلَمُه إِلَّا هُوَ، مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ الْبَدَاءُ، وَعِلْمٌ عَلَمَه مَلَائِكَتُه وَرَسُولُه وَأَنْبِيَاءُه فَنَحْنُ نَعْلَمُه. (١)

يروى الكليني بواسطه العدد عن ثلاثة أشخاص، هم: «أحمد بن محمد بن عيسى»، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، و«سهيل بن زياد»، فعده الكليني بالنقل عن، «أحمد بن محمد بن عيسى» هم: «محمد بن يحيى العطار، على بن موسى، داود بن كوره، أحمد بن إدريس، على بن إبراهيم القمي». أما عدته بالنقل عن «أحمد بن محمد بن خالد» فهم: «على بن إبراهيم، على بن محمد بن عبد الله بن أذينة، أحمد بن محمد بن أمية، على بن الحسن» أما عدته عن «سهيل بن زياد» فهم: «على بن محمد بن علاء، محمد بن أبي عبد الله، محمد بن الحسن، محمد بن عقيل الكليني». (٢) ولكن في بعض الموارد ينقل عن غير هؤلاء الثلاثة بواسطه العدد.

وهناك عبارات أخرى، مثل: «ثلاثة وأربعه وخمسه»، وهي في بعض الأحيان تستخدم للدلالة على أفراد خاصين مثل قول الفيض الكاشاني:

وَكَثِيرًا مَا يَتَكَرَّرُ فِي أَوَّلِ أَسَانِيدِهِمَا حَمَّادُ وَالْحَلَبِيُّ هُؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ، هَكُذا: «عَلَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَمِيرٍ وَأَنَا أَكْتَفِي عِنْدَ تَعْدِادِهِمْ بِالْخَمْسَةِ». (٣)

الأصل والكتاب

يطلق الأصل في كلام المحدثين على مجموعه من الروايات المأخوذة عن طريق السُّمَاعِ من الإمام عليه السلام دون واسطه، وقد يطلق عليه أيضاً تعبير « مجرد كلام المعصوم»،

ص: ١٩٨

-١ - (١) . الاصول من الكافي: ١٤٧/١ ، الرواية ٨.

-٢ - (٢) . الوافي: ٣٣/١ .

-٣ - (٣) . المصدر السابق: ٣٤ .

ولم يأت فيها ذكر أسماء الرّواه أو بعض الشروح التوضيحيّة، أمّا إذا جاءت هذه المجموعه من الأحاديث مقترنـه بأسماء الرّواه، ولم تؤخذ عن المعصوم بتصوّره مباشرـه، وربـما يكون فيها شرح وتوضيـح، فيطلق علىـها في هذه الحالـه «الكتـاب».

وتطلق كـلمـه «الأصل» كثـيرـاً على كلـ واحد من «الأـصول الأربعـعـائـه»، لأنـها «مجـرد كـلامـ المعـصـومـ عليهـ السلامـ» قالـ العـلـامـ المـامـقـانـيـ:

المعروفـ فيـ السـنـهـ العـلـماءـ، بلـ كـتبـهمـ، أنـ الأـصولـ الأربعـعـائـهـ جـمعـتـ فيـ عـهـدـ مـولـانـاـ الصـادـقـ عـلـيـهـ السـلامـ كـماـ عنـ بـعـضـ، وـفـيـ عـهـدـ الصـادـقـينـ عـلـيـهـمـ السـلامـ كـماـ عنـ آخـرـ. (١)

وقـالـ العـلـامـ الحـلـيـ أـيـضاـ:

ورـوـىـ عـنـهـ مـاـ يـقـارـبـ أـرـبعـهـ آلـافـ رـجـلـ...ـ وـغـيرـهـ مـنـ أـعـيـانـ الـفـضـلـاءـ كـتبـ مـنـ أـجـوبـهـ مـسـائـلـهـ أـرـبعـعـائـهـ مـصـنـفـ سـمـوـهـ أـصـولاـ. (٢)

وكـذـلـكـ قـالـ الشـهـيدـ الـأـوـلـ:

إـتـفـاقـ الـأـمـمـ عـلـىـ طـهـارـتـهـمـ أـهـلـ الـبـيـتـ عـلـيـهـمـ السـلامـ...ـ مـعـ تـوـاتـرـ الشـيـعـهـ إـلـيـهـمـ وـنـقـلـ عـنـهـمـ مـمـاـ لـاـ سـبـيلـ إـلـىـ إـنـكـارـهـ، حـتـىـ أـنـ أـبـاـ عـبـدـ اللهـ جـعـفـرـ بـنـ مـحـمـدـ الـصـادـقـ عـلـيـهـ السـلامـ كـتبـ مـنـ أـجـوبـهـ مـسـائـلـهـ أـرـبعـعـائـهـ مـصـنـفـ لـأـرـبعـعـائـهـ مـصـنـفـ، وـدـوـنـ مـنـ رـجـالـهـ الـمـعـرـوفـينـ أـرـبعـهـ آلـافـ رـجـلـ مـنـ أـهـلـ الـعـرـاقـ وـالـحـجـازـ وـخـرـاسـانـ وـالـشـامـ. (٣)

المـشـيخـ وـالـمـسـيـخـ

المقصودـ منـ «المـشـيخـهـ» بـفتحـ الـمـيمـ وـسـكـونـ الشـينـ وـفـتحـ الـيـاءـ، هـمـ شـيـوخـ الرـأـوىـ وـنـاقـلـ الـحـدـيـثـ، حـيـثـ يـقـومـ (الـراـوىـ) بـنـقلـ مـرـوـيـاتـهـ عـنـ طـرـيقـهـ؛ـ وـلـذـلـكـ فـإـنـ المـقصـودـ منـ مـشـيخـهـ الـصـدـوقـ:ـ هـمـ الرـأـواهـ الـذـيـنـ يـرـوـىـ الشـيـخـ الـصـدـوقـ روـايـاتـهـ عـنـ طـرـيقـهـ.

صـ: ١٩٩

١ـ (١) . مـقـبـاسـ الـهـدـاـيـهـ: ٢٠/٣.

٢ـ (٢) . الـمـعـتـبـرـ فـيـ شـرـحـ الـمـخـتـصـرـ: ٢٦/١.

٣ـ (٣) . ذـكـرـيـ الشـيـعـهـ فـيـ أـحـكـامـ الشـرـيعـهـ: ٥٨/١.

أمّا «المَشِيْخ» بفتح الميم وكسر الشين، فهـى اسم مكان، أي: الموضع الذى يذـكر فيه كـلّ رـاوٍ شـيوخـه، قال الشـيخ محمد رضا المـامقانـى:

المشيخات بفتح الميم وسكون الشين أو كسرها، هي الكتب التي تشمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم. (١)

المُسْتَدِرُكُ

المقصود من المستدرك هو كُلُّ كتاب حديثي دُونَ من أجل تكميل كتاب آخر، وعلى نفس الأسلوب وفي نفس الموضوع. وهدف المؤلف من تأليفه هو زيادة المعلومات في هذا المجال العلمي. كما هو الحال في الكتاب القيم «مستدرك الوسائل» الذي جمع فيه المحدث «النورى» الروايات الفقهية، أو «مستدرك الصحيحين» للحاكم النيسابوري.

المُسَنَّدُ وَالسُّنْنَةُ

المقصود من «المُسند»، هو مجموعه من الأحاديث، الهدف منها هو جمع الروايات على أسماء الزواه فى طبقه الصحابه، مثل: «مسند أحمد بن حنبل»، حيث جاءت الروايات فيه مصنفة على أساس أسماء الصحابه المعروفين، وقد بدأ بمسند أبي بكر، مسند عمر بن الخطاب، مسند عثمان بن عفان، مسند عليّ بن أبي طالب، مسند ابن محمد طلحه، مسند أبي الزبير، مسند أبي اسحاق سعد بن أبي وقاص، مسند سعيد بن زيد، مسند عبد الرحمن بن عوف الزهرى، مسند أبي عبيده بن الجراح و... وكان عدد روايات الصحابه في هذا المسند كما يلي:

اوہ کر: ۸۱ رواہ۔

ص ۲۰۰

١- (١). مستدرکات مقياس الهدایه: ٢٥٥/٦

عمر بن الخطاب: ٣١٦ روایه.

عثمان بن عفان: ١٦٢ روایه.

على بن أبي طالب عليه السلام: ٨١٩ روایه.

عبد الله بن عباس: ١٧١٠ روایه.

عبد الله بن مسعود: ٨٩٩ روایه.

أبو هريرة: ٣٨٦٢ روایه. [\(١\)](#)

أمّا «السنن»: فهو مجموعه من الأحاديث مُصنّفة على أساس الموضوعات وليس طبقاً لأسماء الروايات، كما هو الحال في سنن النسائي، ابن داود....

الإسناد

المقصود من «الإسناد» هو رفع الحديث إلى قائله سواء كان معصوماً أو غير معصوم، قال الشهيد الثاني:

الإسناد: رفع الحديث إلى قائله من نبي أو إمام أو ما في معناهما. [\(٢\)](#)

وإسناد الحديث من افتخارات المسلمين، ولم تكن شائعة في الأمم الأخرى.

النوادر

«النوادر» جمع «نادر» وله معنيان: المعنى الأول - المعنى المقبول - هو كُلُّ كتاب أو باب حديثي يشمل مجموعه من الروايات ذات مواضيع متعددة لاتنضبط تحت باب خاص لقلتها، مثل: باب النوادر من كتاب «فضل القرآن» في كتاب الكافي، [\(٣\)](#) والذي يشمل ٢٨ روایه، بعضها صحيح ومعتبر.

٢٠١: ص

١- (١) . راجع: المسند للإمام أحمد بن حنبل: المجلد الأول والثاني والثالث.

٢- (٢) . الرعاية في علم الدرية: ٥٣.

٣- (٣) . الأصول من الكافي: ٦٢٧/٢.

قال المامقانى فى نقل كلام «المولى الوحيد»:

وأمّا النوادر فالظاهر أنّه ما اجتمع فيه أحاديث لا تنضبط فى باب لقتله، بأن يكون واحداً أو متعدداً، لكن يكون قليلاً جدّاً. [\(١\)](#)

وقد يطلق لفظ النادر على الرواية التي يرويها الراوى عن طريق غير معروف ومشهور. قال العالمة المامقانى فى رد القول الذى يذهب إلى أنّ معنى النادر هو ما قلّ روايته وندر العمل به:

ويردّه وضوح كون الجملة من الأخبار المسطورة فى باب النوادر شائع الرواية والعمل، فإنّ ذلك قرينه على أنّ المراد بالنادر ما ذكره الوحيد، لا ما ذكره هذا البعض، ويؤيد ذلك أنّ كتاب «نوادر الحكمة» للثقة الجليل محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري، كتاب ممدوح معتمد عليه، مدحه الصدوق رحمه الله وغيره. [\(٢\)](#)

النتيجة

هناك طرق متعددة فى تحمل ونقل الحديث، منها طريقه «السماع»، أي: سماع الراوى للحديث من الأستاذ، القراءه أو العرض، حيث يقوم الراوى بقراءه الحديث أمام الأستاذ وإقراره عليه بعد سماعه منه، أمّا الإجازه فهى ترتبط بإجازه الروايه من الشيخ لتلميذه. وإنّ لكلّ منها مراتب متعددة. وهناك اصطلاحات شائعه اخرى بين المحدثين، مثل: الطبقه، وهى مجموعه من الروايات المتقاربين فى السنّ ولقاء المشايخ. والعده وهم مجموعه من شيوخ الراوى، وكذلك الأصل والكتاب، حيث إنّ الأصل يختصّ بكلام المعصوم عليه السلام المنقول دون واسطه عن طريق السماع.

أمّا الكتاب فيشمل الرواية بالإضافة إلى اسم الراوى وشرح المتن. أمّا المشيخه فهى محلّ ذكر الراوى لشيوخه. والمستدرك، وهو تكميل وتتمّه لكتاب حديثي

ص: ٢٠٢

١- (١). مقباس الهدایه: ٣١/٣.

٢- (٢). المصدر السابق.

سابق. والمسند وهو مجموعه من الروايات مصنفة على أساس الرّواه. والسنن هي مجموعه من الروايات مجموعه على أساس الموضوعات. والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله. أمّا النوادر فهى مجموعه من الروايات ذات مواضع متعدّده لا تندرج تحت باب من الأبواب.

الأسئلة

١. عرّف «السُّماع» وبيّن أقسامه.
٢. عرّف «القراءه» واذكّر قسمين منها.
٣. عرّف «الإجازه»، واذكّر الاختلاف بينها وبين «المناوله» و«الكتابه».
٤. عرّف اصطلاح «الطبقة» و«العدّه».
٥. بيّن الاختلاف بين «السُّنن» و«المسند».
٦. بيّن الفرق بين الشاذ والنادر.

البحوث

١. بالاستعانه بأحد مجلّدات كتاب مرآه العقول، عيّن كلامه «سمعت» والموارد المشابهه لها.
٢. اذكّر الموارد التي وردت فيها كلامه «أخبرنا» في أحد أجزاء الكافي، وعيّن العبارات المشابهه لها.
٣. اذكّر الموارد التي ذكرت فيها كلامه «القراءه» في أحد أجزاء وسائل الشيعه مع المناقشه.
٤. اذكّر خمسه وعشرين مورداً من صور الإجازات، وذلك بالاستعانه بكتاب إجازات البحار في المجلّدات الأخيرة.
٥. اذكّر خمسه موارد من الروايات تبدأ بعبارة «عدّه» وذلك بالاستعانه بكتاب الكافي وعيّن أسماء هذه العدّه.

٦. اذكر عشرة أمثله من روایات مستدرک الوسائل، مع ذكر موضوعها.
٧. بین الروایات النادره فی أحد أبواب الكافی من حيث عددها، والمواضيع التي تتناولها، وصّحّه سندها.

المصادر

١. مرآه العقول، محمد باقر المجلسي.
٢. الكافی، الشيخ الكلینی.
٣. وسائل الشیعه، الحر العاملي.
٤. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي.
٥. مستدرک الوسائل، المحدث النوری.

٢٠٤: ص

اشارة

من جمله المباحث المتعلقة بتشخيص الرواية المعتبرة، هو دراسه شرائط وأوصاف الراوى عند المحدثين، قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص:

إنّ معرفه من تقبل روایته ومن تردّ، من أهمّ أنواع الحديث وأئمّتها نفعاً... لأنّ بها يحصل التمييز بين صحيح الرواية وضعيفها.^(١) وإن هنا، فإنّ الشروط التالية تعتبر ضروريه بالنسبة إلى الراوى من أجل قبول روایته، وإن لم يكن هناك اتفاق على بعض هذه الشروط. أمّا أهمّ هذه الشروط فهي:

١- الإسلام

المشهور بين المحدثين هو أن يكون الراوى مسلماً عند التحديث بالروايه، واعتبر الشهيد الثاني أن شرط الإسلام هو من جمله الشرائط المتفق عليها بين جميع الأصوليين والمحدثين، حيث قال:

اتفق أئمّة الحديث، والأصول الفقهية، على اشتراط إسلام الراوى حال روایته، وإن لم يكن مسلماً حال تحمله، فلا تقبل روایته الكافر، وإن علم من

ص: ٢٠٥

.٩/٢ .(١) . الرعایه فی علم الدرایه: ١٠٨؛ مقیاس الهدایه:

دينه التحرّز من الكذب؛ لوجوب التثبت عند خبر الفاسق. (١)

فطبقاً لرأى الشهيد الثاني لابد أن يكون الراوى مسلماً حال أداء الرّوايه عن النبي صلى الله عليه و آله ، أو الأئمّه عليهم السلام ، وإن لم يتصف بهذه الصفة حال تحمل الحديث؛ والكافر لا يمكن القبول بروايته، وإن حصل الاطمئنان بصدقه في بعض الموارد، وأشار إلى الآيه (...إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِتَبِيَّنٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِّهُ يُؤْمِنُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِّهُ بِحُوَا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِيْمِينَ) ، (٢) وهي تدل على التحرّز والابتعاد عن خبر الفاسق.

أمّا العلّام المامقانى فيعتقد أنّ مثل هذا الاتفاق الذى أشار إليه الشهيد الثانى فى مورد عدم قبول روايه الكافر، يكون مقبولاً بالنسبة للكافر من غير أهل القبله، أي: اليهود والنصارى. أمّا بالنسبة إلى الكافر من أهل القبله أمثال: المحسّمه والخوارج والغلاه و... فلم يتحقق مثل هذا الاتفاق. (٣) ثم إنّ النهى فى الآيه الشريفه جاء بسبب جرأه الفاسق على الذّنوب والكذب، ولكنّه قد يتحرّز عن الكذب فى بعض الموارد، وكذلك فإنّ دليل الأولويه ليس كافياً فى هذه المسأله، أي: بما أنّ خبر الفاسق ليس مقبولاً-فالأولى عدم قبول خبر الكافر؛ لأنّه ربّما يكون النهى عن قبول خبر الفاسق هو إرشاد إلى أنّ كلامه لا يمكن الاعتماد عليه. (٤)

٢- البلوغ

وهو الشرط الثانى الذى ذكره الشهيد الثانى بعد شرط الإسلام، أي بلوغ الراوى عند الأداء ونقل الروايه، فمن هذه الجهة لا يكون خبر غير البالغ معتبراً وحجّه. إنّ عنوان غير

ص: ٢٠٦

-١ (١) . الرعايه فى علم الدرایه: ١٨١.

-٢ (٢) . الحجرات: ٦.

-٣ (٣) . مقباس الهدایه فى علم الدرایه: ١٤/٢.

-٤ (٤) . المصدر السابق: ١٦.

البالغ يشمل الصبى الممّيّز وغير الممّيّز، ولا شكّ فى عدم قبول روایه الأخير.

أمّا بالنسبة إلى عدم الاعتماد على روایه الصبى الممّيّز الذى يتمكّن من التمييز بين المنافع والمضار فليس قطعياً، وقد انقسم العلماء والمحدثون إلى رأيين فى هذه المسألة، قال العلّامة المامقانى:

أمّا الممّيّز ففي قبول خبره، قوله: فالمشهور عدم القبول، بل قيل: إنّ المعروف من مذهب الأصحاب وجمهور العامة، وحكى عن جمع من العامة القبول إذا أفاد خبره الضّلّ، وظاهر بعض الأواخر من أصحابنا الميل إلى موافقتهم مطلقاً، أو إذا أفاد الاطمئنان.

(١)

أمّا الشهيد الثانى فقد ذهب إلى عدم حجّيه روایه الصبى بصوره مطلقاً؛ لأنّه يرى أنّ روایته تعتبر مصداقاً لحديث «رفع القلم»، حيث دلّ هذ الحديث على رفع المؤاخذه من الصبى، قال:

فلا تقبل روایه الصبى... مطلقاً؛ لارتفاع القلم عنهم الموجب لعدم المؤاخذه، المقتضى لعدم التحفظ من ارتكاب الكذب على تقدير تمييزه، ومع عدمه لا عبره بقوله. (٢)

وفي مقابل رأى الشهيد الثانى الذى لا يقبل روایه الصبى مطلقاً، هناك من يعتقد بحجّيه خبر الصبى الممّيّز، (٣) فكما يصحّ الاقتداء بصلاته وقبول قوله في الطهارات والشهادات، كذلك يقبل قوله في نقل الرّوايات أيضاً فيما إذا تحقّقت فيه الشرائط الأخرى. والظاهر أنّ هذا الاستدلال غير تام؛ لأنّ الاقتداء بالصبى في صلاته وقبول كلامه في الطهارات والشهادات ليس مورد اتفاق المحدثين والفقهاء، وحتى لو قبلنا بمثل هذا القول فإنّ تطبيق ذلك على مورد قبول روایته ليس صحيحاً، لأنّه نوع من أنواع القياس.

ص: ٢٠٧

١- (١). المصدر السابق: ٢٢.

٢- (٢). الرعاية في علم الدرایة: ١٨٣.

٣- (٣). مقباس الهدایة: ٢٣/٢.

وهو الشرط الثالث من شرائط قبول الرواية. ومن هنا فلا تقبل رواية السفيه والمجنون. وهذا الشرط محل اتفاق جميع المحدثين؟ لأنّ الوثوق والاطمئنان بخبر المجنون ليس صحيحاً. وقد أكدّ الشهيد الثاني على هذا الأمر، فقال:

فلا تقبل روايه... المجنون مطلقاً. (١)

وكذلك ورد في روایات رفع القلم (٢) عدم مؤاخذه البالغ، كما في الروایات التالية:

١. عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله :

رفع عن امته تسعه أشياء: الخطأ، والنسيان، وما أكرهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون... . (٣)

٢. عن علي عليه السلام انه كان يقول في المجنون والمعتوه الذي لا يفيق، والصبي الذي لم يبلغ:

عدهما خطأ، تحمله العاقلة، وقد رفع عنهم القلم. (٤)

فالمجنون لا يعتبر قوله حجّه ما لم يتماثل للشفاء. أما بالنسبة للجنون الإدواري فيقبل قوله في حال كونه عاقلاً وسلاماً، ومع تحقق الشرائط الأخرى، ومن هنا فلا تقبل الرواية إذا كان الراوي في حالة السُّكُر، وكذلك المغمى عليه حتى يشفى.

٤- الإيمان

المقصود من الإيمان بالنسبة للزواه هو الاعتقاد بإمامه الأئمّة المعصومين عليهم السلام ، بالإضافة إلى الإسلام. وهذا الشرط يعتبر ضروريّاً عند طائفه من محدثي الشيعة،

ص: ٢٠٨

١- (١) . الرعاية في علم الدرایه: ١٨٣.

٢- (٢) . وسائل الشيعة: ٢٩٥/١١.

٣- (٣) . المصدر السابق: الرواية الأولى.

٤- (٤) . المصدر السابق: ٦٦/١٩.

ولذلك فلا- تقبل رواية المخالفين وطوائف الشيعة الأخرى. وقد أشار العلامة المامقانى إلى أنّ صفة الإيمان في الرواوى قد اشتراطها بعض محدثي الشيعة، فقال:

الرابع: الإيمان، والمراد به كونه إمامياً إثنى عشرىّاً، وقد اعتبر هذا الشرط جمّع، منهم الفاضلان والشهيدان وصاحب المعالى...
ومقتضاه عدم جواز العمل بخبر المخالفين، ولا ساير فرق الشيعة. [\(١\)](#)

والظاهر أنّ هذا الشرط ليس ضروريّاً دائمًا؛ ولذلك فلم يعتبره جمّع من المحدثين كالشيخ الطوسي الذي يرى: أنّ أخبار غير الإمامية تقبل إذا لم تخالف روايات الأصحاب، ولذلك فقد تمّ العمل بروايات بعض محدثي العامة أمثال حفص بن غياث ونوح بن دراج و... وكذلك محدثي فرق الشيعة الأخرى، أمثال: الفطحيه، الواقفيه و... وهذا في حال عدم مخالفه رواياتهم مع روايات الأصحاب. قال العلامة المامقانى:

وخالف في ذلك الشيخ في محكى العدّه، حيث جوز العمل بخبر المخالفين إذا رروا عن أئمّتنا، إذا لم يكن في روايات الأصحاب ما يخالفه... لما روى عن الصادق عليه السلام ، أنه قال: إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما روى عننا فانظروا إلى ما رروا عن عليٍ فاعملوا به. [\(٢\)](#)

٥- عدالة الراوى

ذهب بعض إلى أن العداله هي من جمله شرائط قبول رواية الراوى. والظاهر أنّ مثل هذا الشرط ليس ضروريّاً، ولا هو مورد اتفاق المحدثين، إضافه إلى ذلك فإنه لم يتم الاتفاق على معنى العداله بين المحدثين، فهناك من يعتقد أن العداله هي: الاجتناب عن الكبائر وعدم الإصرار على الصغار، فيما وسّع البعض الآخر من

ص: ٢٠٩

١- (١) . مقياس الهدایه فى علم الدرایه: ٢٥/٢.

٢- (٢) . المصدر السابق: ٢٦؛ وسائل الشیعه: ١٨/٦٤، الروایه ٣٣٢٧٦.

دائره العداله فاعتبر المروءه من لوازم العداله. (١)

وأشار الشهيد الثانى إلى رأى الجمهور فى اشتراط العداله فى الرواى، فقال:

ثانياً: شرط العداله، وجمهورهم على اشتراط عدالته؛ لما تقدم من الأمر بالتبثت عند خبر الفاسق. (٢)

وبعد أن يبيّن الشهيد الثانى قول الجمهور فى النهى عن قبول خبر غير العادل استدلّ على أنّ الآيه تدلّ على النهى عن قبول خبر الفاسق؛ لأنّ الذى يستفاد من مفهوم الآيه أنّ العداله هي شرط من الشروط، ثم قال: إنّ الآيه داله على مانعه قبول خبر الفاسق، وليس شرطيه العداله فى الرواى، ويمكن إثبات عدم فسق الرواى عن طريق أصله عدم الفسق. (٣)

ولم يعتبر الشيخ الطوسى وبعض المحدثين العداله شرط من شروط الرواى، (٤) بل يكفى حصول الاطمئنان إلى صدور الرّوايه من المعصوم عليه السلام ، ولذلك فيمكن القبول بروايه بعض الرّواه الفسّاق، أو المذين لا يؤمن خطؤهم إذا كانوا موثوقين في روایاتهم وأحاديّتهم، لأنّ العداله اللّازمه في الروايه متوفّره فيهم، والفسق العملي لا يمنع من قبول روایاتهم، وإن كان مانعاً من قبول الشهاده، ثمّ انه يمكن القبول بروايه خبر الفاسق بعد التثبت، والتّأكّد من عدم كذبه، والاطمئنان بذلك طبقاً لآيه النبأ. وقد ذهب العلّامه المامقاني إلى أنّ هذا القول هو أنساب الأقوال وأقواها، فقال:

قول الشيخ هو الأقوى. (٥)

وكذلك فإنّ شرط العداله في حالة الاشتراط - طبقاً لرأى بعض المحدثين - لا يعني

ص: ٢١٠

١- (١). مقياس الهدایه: ٣٢/٢.

٢- (٢). الرعایه فی علم الدرایه: ١٨٣.

٣- (٣). المصدر السابق.

٤- (٤). عده الاصول: ١؛ مقياس الهدایه: ٢٥/٢.

٥- (٥). مقياس الهدایه: ٤٣/٢.

ترك جميع المعاصي، بل لابد من توفر شروط ثلاثة، قال الشهيد الثاني في هذا المجال:

وليس المراد من العدالة كونه تاركًا لجميع المعاصي، بل بمعنى كونه سليمًا من أسباب الفسق التي هي فعل الكبائر، والإصرار على الصيغة خاتمة و xoram المروءة... وضبطه لما يرويه، بمعنى كونه حافظاً له متيقظاً، غير مغفل، إن حدث من حفظه ضابطاً لكتابه، حافظاً له من الغلط والتصحيف والتحريف، إن حدث منه عارفاً بما يختل به المعنى... وفي الحقيقة اعتبار العدالة يغني عن هذه لأن العدل لا يجازف بروايه ما ليس بمضبوط. [\(١\)](#)

وطبقاً لهذا التعريف فإن الشهيد الثاني لم يعتبر «الضبط» من شروط الراوى كما ذهب إليه بعض المحدثين؛ [\(٢\)](#) لأن الضبط عنده يعتبر جزءاً من عدالة الراوى، كما أنه نفى أن تكون بعض الشروط ضروريه كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين، قال العلام المامقانى في هذا الخصوص:

وقد بقى هنا أمران... الأول: إنه لا يشترط في الخبر غير ما ذكر من الشروط، وقد وقع التنصيص في كلماتهم على عدم اشتراط أمور، للأصل وجود المقتضى وعدم المانع، أحدها: الذكوره... الحرّيه... البصر... عدم القرابة... القدرة على الكتابه... العلم بالفقه والعربية... معروفه النسب. [\(٣\)](#)

وكذلك فإن الشهيد الثاني يرى عدم شرطيه بعض هذه الأمور، من قبيل: الرجوله، الحرّيه، العلم بالعربيه. وعدم اعتبار البعض الآخر، مثل: البصر، وعدد الرؤواه؛ قال:

أولاً: في ما لا يشترط فيه، ولا يشترط في الراوى: الذكوره.... ولاـ الحرّيه.... ولاـ العلم بفقهه وعربته؛ لأن الغرض منه الروايه لا الدرائيه وهي تتحقق دونهما... ثانياً: ما لا يعتبر، وكذا لا يعتبر، فيه: البصر... ولا العدد، بناءً على اعتبار خبر الواحد. [\(٤\)](#)

ص: ٢١١

-
- ١- (١) . الرعایه فی علم الدرایه: ١٨٥.
 - ٢- (٢) . مقباس الهدایه: ٤٣/٢.
 - ٣- (٣) . المصدر السابق: ٥٣ - ٥٠.
 - ٤- (٤) . الرعایه فی علم الدرایه: ١٨٦ - ١٨٨.

من جمله الأسئلة التي طرحتها علماء الحديث بالنسبة للرواية، هي: هل يجوز نقل الحديث بالمعنى؟ وفي حالة الجواز، من هم الأشخاص الذين يحق لهم النقل بالمعنى؟ وتحت أيه شرائط؟

والظاهر أن الرأى الصحيح فى هذه المسألة هو أنّ الراوى إذا لم يكن عارفاً بجميع ألفاظ الحديث، ولكنّه يعرف محتوى الرواية وبإمكانه نقل هذا المعنى بغير الألفاظ التي وردت فيها الرواية، ففي هذه الحالة يحق له «النقل بالمعنى».

أما إذا لم يكن مطلقاً على مدلليات ألفاظ الحديث الصادرة عن المقصود عليه السلام ، ولا يمكنه إيصال المعنى بصورة صحيحة، فلا يحق له النقل بالمعنى في هذه الحالة، وعلى الراوى أن ينقل الحديث بنفس الألفاظ التي سمعها، قال الشهيد الثاني في هذا:

فـي الرواـيـهـ بـالـعـنـىـ ... أـوـلـاـ مـنـ لـاـ يـعـلـمـ : وـمـنـ لـاـ يـعـلـمـ مقاصـدـ الـأـلـفـاظـ ، وـمـاـ يـحـيلـ مـعـانـيـهـ ، وـمـقـادـيرـ التـفـاوـتـ بـيـنـهـاـ ، لـمـ يـجـزـ لـهـ أـنـ يـرـوـيـ
الـحـدـيـثـ بـالـعـنـىـ ، بلـ يـقـتـصـرـ عـلـىـ روـاـيـهـ ماـ سـمـعـهـ بـالـلـفـظـ الذـيـ سـمـعـهـ بـغـيرـ خـلـافـ . ثـانـيـاـ مـنـ عـلـمـ : فـأـقـمـاـ مـنـ عـلـمـ بـذـلـكـ ، جـازـ لـهـ الرـوـاـيـهـ
بـالـعـنـىـ . (١)

وقد ذهب العـلـامـ المـامـقـانـىـ إـلـىـ أـنـ الرـأـىـ الـأـوـلـ هوـ أـتـمـ الـأـرـاءـ فـيـ هـذـهـ الـمـسـأـلـهـ ، أـىـ: جـواـزـ ذـلـكـ فـيـ حـالـ القـطـعـ بـبـيـانـ الـعـنـىـ ،
وـذـلـكـ مـنـ بـيـنـ ذـكـرـ ثـمـانـيـهـ أـقـوـالـ فـيـ هـذـهـ الـمـسـأـلـهـ ، فـقـالـ:

إـنـماـ وـقـعـ الـخـلـافـ فـيـ أـنـ الـعـالـمـ بـذـلـكـ ، عـالـمـاـ بـالـأـلـفـاظـ وـمـدـلـوـلـاتـهـ وـمـقـاصـدـهـاـ كـلـهـ ، هـلـ يـجـوزـ لـهـ النـقـلـ بـالـعـنـىـ أـمـ لـاـ عـلـىـ أـقـوـالـ:
أـحـدـهـاـ: الـجـواـزـ إـذـاـ قـطـعـ بـأـدـاءـ الـعـنـىـ وـعـدـمـ سـقـوـطـهـ بـذـلـكـ عـنـ الـحـجـيـهـ وـهـوـ الـمـعـرـوفـ بـيـنـ أـصـحـابـنـاـ... ثـانـيـهـاـ: الـمـنـعـ مـنـ مـطـلـقاـ...
ثـالـثـهـاـ: التـفـصـيلـ بـالـجـواـزـ فـيـ النـقـلـ بـالـمـرـادـفـ وـالـمـنـعـ فـيـ غـيـرـهـ....

ص: ٢١٢

رابعها: التفصيل بين الحديث النبويّ وغيره بجواز نقل غير النبويّ بالمعنى والمنع في النبوي.... خامسها: تجويز النقل بالمعنى للصحابيّ دون غيره.... سادسها: الجواز لمن نسي اللّفظ دون غيره.... سابعها: عكس السادس. ثامنها: الجواز فيما كان موجبه علمًا، والمنع فيما كان موجبه عملا.... [\(١\)](#)

والظاهر أنّ أفضل الأقوال في هذه المسألة هو القول الأول؛ لأنّ سيره الأصحاب في زمن الأئمّة عليهم السلام كانت جارية - في أغلب الموارد - على قراءه الحديث وروايته عن طريق الحفظ، وليس عن طريق متن الكتاب، لأنّهم كانوا قادرين على إيصال المعنى تماماً، فلم ينهاهم الأئمّة عليهم السلام عن هذا العمل، ثم إنّ هذا الأمر يطابق العرف في كلّ لغه، والذى يقتضى بأنّ وظيفه المتكلّم هو إيصال مفاد الكلام ومحتواه، وإنّ غير بعض ألفاظه؛ ولهذا السبب حُكِم بجواز ترجمة الحديث والقرآن، بل إنّها تعتبر من الأمور الحسنة والمحمودة.

وهناك بعض الروايات وأشارت إلى جواز النقل بالمعنى، منها:

عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينه، عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام : اسمع الحديث منك فأزيد وأنقص به، قال:

إنْ كنت تريـد معانـيه فلا بـأس. [\(٢\)](#)

وقد استفاد العلّام المجلسي جواز النقل بالمعنى من هذا الحديث ضمن إشارته إلى بعض المعانـى الأخرى، فقال:

قوله عليه السلام : إنْ كنت تريـد معانـيه: أى: إنْ كنت تقصد حفـظ معانـيه فلا تختـلـ بالزيـادـه والنـقصـانـ، فلا بـأس بـأن تـزيـد وتنـقصـ في العـبارـه، وـقـيلـ: إنْ كنت تقـصدـ

ص: ٢١٣

١- (١) . مقباس الهدایه فی علم الدرایه: ٢٢٧/٣ - ٢٣١.

٢- (٢) . الأصول من الكافـي: ٥١/١، الرواـيـه ٣.

وتطلب بالزياده والنقسان، إفاده معانيه، فلا بأس؛ وعلى التقديرین يدلّ على جواز نقل الحديث بالمعنى.... (١)

كما أشار الإمام الصادق عليه السلام في الحديث الأول إلى أنَّ الزياده والنقسان إذا لم تختل بها المعانی ويُغيَّر بها المحتوى فلا مانع من روایتها بالمعنى، ومن الواضح، فإنَّ مثل هذا الأمر لا يتيِّر لکل أحد، بل هو للمحدِّثين المطلعين والمختصِّين في هذا المجال فقط. أمِّا في الوقت الحاضر، حيث إنَّ جميع الأحاديث مدوَّنة ومحفوظة في الكتب الرواية، فلا بدَّ من نقلها وروایتها بتمام ألفاظها بدقة، والاجتناب عن نقلها بالمعنى، إلا إذا لم يكن بالإمكان التوصل إلى متن وألفاظ الرِّوايَة.

والنقطه الآخرى هي أنَّ النقل بالمعنى يجوز في بعض الموارد المتفق عليها، والظاهر أنَّ هذا الأمر لا يشمل الأدعية، لأنَّ قراءتها بالصوره التي هي عليها أمر تعبدى، وقد كان ديدن الرِّواه على نقل العبارات المأثره عن الأئمَّه عليهم السلام نصًا.

تقطيع الحديث

ومن الأسئله الأخرى المثاره في هذا المجال هو «تقطيع المتن»، حيث إنَّ هناك اختلاف في الآراء في هذه المسأله، فالبعض يرى جواز هذا الأمر، في حين ذهب آخرون إلى عدم جوازه، ويعتقدون أنه لا بدَّ من نقل الحديث بجميع حيثياته. والظاهر أنَّ تقطيع الحديث يجوز في بعض الموارد، وذلك عندما يكون الحديث مشتملاً على مواضيع متعددة، ويمكن نقل كلَّ قسم من أقسامه بصوره مستقلَّه. ومن الواضح فإنَّ مثل هذا الأمر لا بدَّ أن يقوم به الخبراء بالحديث، وعليهم أيضاً أن يذكروا الحديث بتمامه عند نقله لأول مرَّه، ويجوز تقطيع الحديث عند نقله مرَّه أُخرى، بعد أن يُشار

ص: ٢١٤

(١) . مرآه العقول: ١٧٤/١

إلى نصّه الكامل في الهاشم، قال العلّام المامقانى في هذا المجال:

إنّه قد وقع الخلاف بين العلماء في تقطيع الحديث واختصاره بروايه بعض الحديث الواحد دون بعض على أقوال: أحدها: المنع مطلقاً.... ثانيها: المنع إن لم يكن هذا المقطع قد رواه في محل آخر أو رواه غيره تماماً.... ثالثها: الجواز مطلقاً.... الرابع: وهو التفصيل، بالجواز إنّ وقع ممّن يعرف تمييز ما تركه منه عما نقله وعدم تعلقه به، بحيث لا يختلف بالبيان ولا تختلف الدلاله فيما نقله بترك ما تركه، فيجوز حينئذ، وإن لم تجز الروايه بالمعنى؛ لأنّ المروي والمتروك حينئذ بمتن له خبرين منفصلين. والمنع إنّ وقع ذلك من غير العارف، وهذا القول هو الأظهر. [\(١\)](#)

آداب تعلم الحديث

يعتبر حديث المعصومين عليهم السلام الثقل الثاني بعد القرآن، وعلى كلّ مسلم القيام بتعلّمه في حال الإمكان.

وعلى المتعلم أن يتخلّى بمجموعه من الآداب في هذا المجال، منها:

١. تصحيح التيه في طلب العلم والابتعاد عن الأغراض الدنيوية، قال الإمام الصادق عليه السلام :

من أراد الحديث لمنفعة الدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب. [\(٢\)](#)

٢. أن يسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق في هذا العمل، والإعانة عليه.

٣. أن يبذل قصارى جهده في تحصيله والابتعاد عن الكسل في طلبه.

٤. الاهتمام بتعلم الأحاديث «العالیه السنّد».

٥. مدارسه أهل العلم للتوصّل إلى فهم الروايات.

٦. أن يجعل الأحاديث التي تعلّمها قدوة له في حياته.

ص: ٢١٥

١- (١). مقباس الهدایه: ٢٥٤/٣ - ٢٥٦.

٢- (٢). الاصول من الكافی: ٤٦/١.

٧. تجليل وتكريم شيخه وأستاذه الذي سمع منه الحديث.

٨. كتابه ونشر ما تعلم من علم.

٩. فهم ومعرفة العلوم التي تعلمها والتعقّل فيها.

١٠. تحصيل العلوم الأدبية التي تكون مقدمة للوصول إلى فهم الأحاديث.

آداب بيان روایة الحديث

حديث المعصوم عليه السلام هو امتداد للوحى، وإن نقله وروايته آداباً خاصه، فمن المناسب للراوى أن يتلّم جميع هذه الآداب، والعمل بها بدقة كامله. [\(١\)](#)

ومن هذه الآداب:

١. أن يتظاهر ويتعطّر عند روایة الحديث.

٢. الجلوس في مكان مناسب عند التحدیث (منبر و...) مع الوقار والسكينة مواجهًا القبلة.

٣. أن يدعوا الجميع للاستماع عند التحدیث والروايه، وأن يتكلّم بصوت معتدل.

٤. الشروع باسم الله والثناء عليه والصلوة على النبي صلی الله علیه وآلہ وآلیہ وآلیہ السلام .

٥. الابتعاد عن التحدیث بحضوره أستاذه وشيخه.

٦. أن لا يمتنع من التحدیث إن طلب منه ذلك، وإن كان طالب الحديث غير صحيح التيه.

٧. الحرص على بيان الحديث ونشره وروايته من أجل الثواب ورضي الله سبحانه وتعالى.

٨. عقد المجالس من أجل كتابة الحديث، وتحث الآخرين على الكتابة.

ص: ٢١٦

١- (١). راجع: مقباس الهدایه: ٣/٢٧٩.

٩. عدم الغفلة عن تعظيم الله إذا ذكر عند قراءه الحديث، وكذلك النبي صلى الله عليه و آله والمعصومين عليهم السلام .

١٠. أن يحسن الثناء على شيخه وتكريمه ومدحه، وأن يذكر الكتاب الذى نقل منه الأحاديث ذاكراً المؤلف باحترام.

١١. أن يحدّث المستمعين بما يتناسب مع إدراكهم وفهمهم.

١٢. الاجتناب عما لا تتحمّله العقول من الأحاديث، أو ذكر العام الذى لم يرد في متن الحديث تخصيصه.

١٣. الابتعاد عن التحدث بالروايات الضعيفه من ناحيه المتن، أو الذى يوجد فيها احتمال الوضع.

١٤. ذكر الأحاديث الصحيحة بصورة كامله مع سلسله السند.

١٥. الإكثار من روايه الثقات.

آداب كتابه الحديث

(١)

إن كتابه الحديث من الأمور المهمّه، ولها عدّه آداب، منها:

١. كتابه الحديث مع ذكر السند والمصدر.

٢. كتابه كل حديث بصورة واضحه متمايزاً عن الآخر، وأن يجعل بينهما فاصله.

٣. التحرّز من كتابه «الله» في آخر السطر في الكلمات المرّكبة مثل «عبد الله بن فلان»، أو «عبد الرحمن بن فلان»؛ لأنّ الذي يبدأ بالسطر يقرأ الله بن فلان.

٤. أن يتبعـد عن كتابه «الله» في أول السطر في الكلمات، مثل «رسول الله صلـى الله عليه و آله» «نبي الله صـلى الله عليه و آله» حتى لا تكون موهمه للقاريء.

ص: ٢١٧

١- (١) . راجع: مقباس الهدایه: ٣٠٣/٣.

٥. المحافظة على ذكر الثناء عند كتابه كلمه «الله» وأسماء الأئمّه عليهم السلام .
٦. المحافظة على كتابه الشاء بصوره كامله عقیب ذکر اسم الله والمعصومین علیهم السلام ، و تکرار هذا الأمر کلما تکررت هذه الأسماء ، والابتعاد عن استخدام الكلمات المختصره إن أمكن ذلك.
٧. من اللازم تکریم المحدثین بعد ذکر أسمائهم، کأن يقول: «رضي الله عنه» أو «رحمه الله» و....
٨. من الضروري کتابه سند و متن الحديث بصوره صحيحه، ولهذا فإن تطبيق المكتوب مع النص الأصلی يعتبر أمراً لازماً.
٩. کتابه الحديث بصوره كامله، والاجتناب عن التقطيع والنقل بالمعنى في حال الإمكان.
١٠. جمع وكتابه الروايات في كلّ موضوع في محلّها المناسب، مع وضع العنوان المناسب لكلّ موضوع.

النتیجه

من شرائط قبول الرّوايه: الإسلام، البلوغ، العقل، الإيمان والعدالة. وبعض هذه الموارد لا تعتبر ضروريّه عند بعض المحدثين. ويجوز النقل بالمعنى إذا تمكّن الرواى من إيصال معنى ومحنوى الحديث، وكذلك يجوز تقطيع الروايه لأهل الفنّ والخبره في هذا المجال. ومن اللازم رعایه بعض الآداب عند تعلُّم أو روایه أو کتابه الأحادیث.

٢١٨: ص

الأسئلة

١. ناقش اعتبار خبر الصبي الممِيز، وبيان القول الصحيح في هذه المسألة.
٢. إلى أي شرط من الشروط المعروفة يرجع ضبط الرواوى في حالة الضروره، ولماذا؟
٣. عزف النقل بالمعنى، واذكر القول الصحيح مع الأدله، ضمن بيان الأقوال في هذه المسألة.
٤. بين الموارد التي يجوز فيها تقطيع الحديث.
٥. اذكر آداب نقل الحديث باختصار.
٦. اذكر أهم آداب كتابه الحديث.

البحوث

١. ناقش ضروره شرط تحقق الإيمان عند الرواوى في رأى الموافقين والمخالفين في كتاب مقباس الهدایه مع النقد.
٢. بين معنى العداله التي هي من جمله شروط تحمل الحديث من زاويه رأى المخالفين والموافقين في كتاب مقباس الهدایه.
٣. ناقش حديث الغدير في المصادر الروائيه، وبيان الموارد التي نقل فيها بالمعنى.
٤. بين موارد النقل بالمعنى في روایات من لا يحضره الفقيه، وذلك بالاستعانه بالهوماش التي ذكرها الأستاذ الغفارى.
٥. ما هو مقدار النقل بالمعنى في روایه كل من: ابن مسعود، أبي الدرداء وأنس بن مالك؟ وما هي المواضيع التي تناولتها هذه الروایات؟
٦. اذكر بعض الأمثله من تقطيع الحديث في «كتاب الطهاره» من كتاب وسائل الشیعه.

١. من لا يحضره الفقيه، الشّيخ الصّدوق.
٢. وسائل الشّيعة، الحّرّ العاّملي.
٣. بحار الأنوار، العلّامه المجلسي.
٤. المسند، أحمد بن حنبل.
٥. الكافي، الشّيخ الكليني.
٦. مقباس الهدایه، العلّامه المامقانی.

١. آفا بزرگ، الذريعه إلى تصانيف الشيعه، بيروت، دار الأضواء.
٢. ابن الجوزي، الموضوعات.
٣. الصدق، محمد بن علي، معاني الأخبار، قم، انتشارات إسلامي، ١٣٦١ش.
٤. الصدق، محمد بن علي بن الحسين، من لا يحضره الفقيه، قم، مؤسسه النشر الاسلامي، ١٤١٣ق.
٥. ابن سعد، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، ١٣٨٠ق.
٦. ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٦ق.
٧. أبو الحسين، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤ق.
٨. الأميني التجفى، عبد الحسين، الغدير في الكتاب والسنن والأدب، قم، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٤١٦ق.
٩. أحمد بن حنبل، مسنده، مسنده لأحمد بن حنبل، بيروت، دار صادر.
١٠. أردبيلي (المقدس الأردبيلي)، أحمد، مجمع الفائده والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، قم، جامعه المدرسین، ١٤٠٣ق.
١١. الأصفهاني، الراغب، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم المرعشلى، دار الكتاب العربي.
١٢. أمين، إسماعيل بن محمد، إيضاح المكون في الذيل على كشف الظنون، بيروت، دار إحياء التراث.
١٣. أمين، حسن، دائرة المعارف الشيعية، بيروت، دار التعارف، ١٤١٨ق.
١٤. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١ق.

١٥. البرقى، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ خَالِدٍ، الْمُحَاسِنُ.
١٦. تهانوى، محمد على، كشاف إصطلاحات الفنون، دار قهرمان للنشر.
١٧. الجوهرى، إسماعيل، صحاح اللّغة، بيروت، دار العلم للملائين، ١٤٠٧ق.
١٨. الحرّ العاملی، محمد بن الحسن، الجواهر السنتیه فی الأحادیث القدسیه، نشر یس، ١٤٠٢ق.
١٩. الحرّ العاملی، محمد بن الحسن، وسائل الشیعه إلی تحصیل مسائل الشریعه، المکتبه الإسلامیه، طهران، ١٣٩١ق.
٢٠. الحکیم، محمد تقی، الأصول العاًمه للفقه المقارن، بيروت، دار الأندلس، ١٤٠٩ق.
٢١. الحلّى، جعفر بن الحسن، المعترف فی شرح المختصر، قم، مؤسّسه سید الشهداء، ١٣٦٤ش.
٢٢. الحمیری، عبد الله، قرب الإسناد، تحقيق: قم، مؤسّسه الـبیت، ١٤١٣ق.
٢٣. الخطیب البغدادی، أَحْمَدُ بْنُ عَلَى، تاریخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمیه.
٢٤. الخوئی، السید أبو القاسم، معجم رجال الحديث، بيروت، ١٤٠٣ق.
٢٥. دیاری، محمد تقی، پژوهشی در بابا إسرائیلیات در تفاسیر قرآن، دفتر پژوهش و نشر سهروردی، طهران، ١٣٧٩ش.
٢٦. الذہبی، شمس الدین، میزان الاعتدال، بيروت، دار المعرفه.
٢٧. ربّانی، محمد حسن، دانش درایه الحديث، مشهد، جامعه «علوم اسلامی رضوی»، ١٣٨٠ش.
٢٨. الزبیدی، مرتضی، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، منشورات دار مکتبه الحیا.
٢٩. السبحانی، جعفر، أصول الحديث وأحكامه فی علم الدرایه، قم، مرکز مدیریه الحوزه العلمیه، ١٤١٢ق.
٣٠. شانه چی، مدیر کاظم، درایه الحديث، قم، دفتر انتشارات اسلامی، ١٣٨٠ش.
٣١. شانه چی، مدیر کاظم، علم الحديث، قم، دفتر انتشارات اسلامی.
٣٢. الشوشتري، محمد تقی، الأخبار الدخیله.
٣٣. الشهید الثانی، الرّعایه فی علم الدرایه، مکتبه آیه الله النّجفی، قم، ١٤٠٨ق.
٣٤. الصدر، السید حسن، تأسیس الشیعه لعلوم الإسلام، منشورات الأعلمی.

٣٥. الصدر، السيد حسن، نهاية الدراسية في شرح الوجيزه، تحقيق: الشيخ ماجد الغرباوي، نشر المشعر.

٣٦. الصدق، محمد بن علي، علل الشرائع، قم، مكتبة الداوري.

٣٧. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٨ق.

ص: ٢٢٢

- .٣٨. الطريحي، فخر الدين، مجمع البحرين، طهران، المكتبة المرتضوية، ١٣٩٥ق.
- .٣٩. الطوسي، محمد بن الحسن، الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٤٦٣ش.
- .٤٠. الطوسي، محمد بن الحسن، العدّه في اصول الفقيه، تحقيق: محمد رضا الأنصاري، قم، منشورات ستاره.
- .٤١. الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام في شرح المقنعه، منشورات الصّدق، ١٤١٧ق.
- .٤٢. العاملی، الحسن، معالم الدين في الأصول، قم، دفتر تبلیغات (مکتب الإعلام)، ١٣٦٥ش.
- .٤٣. العاملی، محمد بهاء الدين، الوجيزه في علم الدرایه، قم، منشورات المکتبه الإسلامية، ١٣٩٦ق.
- .٤٤. العسقلاني، ابن حجر، فتح الباری في شرح صحيح البخاری، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- .٤٥. العسكري، السيد مرتضى، القرآن الكريم وروايات المستشرقين، طهران، المجمع العلمي الإسلامي، ١٤١٦ق.
- .٤٦. الغفاری، على أكبر، تلخيص مقباس الهدایه، طهران، جامعه الإمام الصادق، ١٣٦٩ش.
- .٤٧. الكاشاني، محسن الفیض، الواقی، اصفهان، مکتبه الإمام أمیرالمؤمنین عليه السلام ، ١٤١١ق.
- .٤٨. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافی (الأصول، الفروع)، تصحيح: على أكبر الغفاری، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٨٨ق.
- .٤٩. كنی، الملا على، توضیح المقال.
- .٥٠. المامقانی، عبدالله، مقباس الهدایه في علم الدرایه، قم، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، ١٤١١ق.
- .٥١. المامقانی، محمد رضا، مستدرکات مقباس الهدایه في علم الدرایه، قم، نشر المؤلف، ١٤١٣ق.
- .٥٢. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمه الأطهار عليهم السلام ، بيروت، مؤسسه الوفاء، ١٤٠٣ق.
- .٥٣. المجلسي، محمد باقر، مرآه العقول في شرح أخبار الرسول، طهران، دار الكتب الاسلاميه، ١٣٦٣ش.
- .٥٤. المجلسي، محمد تقی، روضه المتقین في شرح من لا يحضره الفقيه، طهران، بنیاد فرهنگ اسلامی، ١٤٠٦ق.
- .٥٥. المحقق القمي، أبو القاسم، قوانین الأصول، الطبعه الحجريه، تبریز، ١٣١٦ش.
- .٥٦. الترمذی، محمد بن عیسی، سنن الترمذی، بيروت، دار إحياء السنّة النبویه.

٥٧. مسلم، صحيح (بشرح النووي)، بيروت، دار القلم، ١٤٠٧ق.
٥٨. مصطفى بن عبد الله حاجى خليفه، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤ق.
٥٩. المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، النجف، دار النعمان، ١٣٨٦ق.
٦٠. معرفه، محمد هادى، التمهيد في علوم القرآن، قم، مؤسسه النشر الإسلامي، ١٤١٢ق.
٦١. مكى العاملى، ذكرى الشيعه فى أحكام الشریعه، تحقيق: قم، آل البيت، ١٤١٩ق.
٦٢. مؤدب، سید رضا، علم الحديث، پژوهش در مصطلح الحديث یا علم الدرایه، احسن الحديث، ١٣٨٧ش.
٦٣. مؤدب، سید رضا، علم الدرایه تطبیقی، انتشارات مرکز جهانی علوم إسلامی، ١٣٨٢ش.
٦٤. نجمی، محمد صادق، سیری در صحیحن، قم، دفتر انتشارات اسلامی، ١٣٧٩ش.
٦٥. النوری، المحدث، مستدرک الوسائل ومستبط المسائل، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٧ق.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الرمز: ٩

المقدمة:

تأسيس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجري في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوارات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى توفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحثية البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحواسيب واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازيت العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المتراطبة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحث للمصادر والمعلومات

اللتزام بذكر المصادر والماخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملازم والدوريات
إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكانية الدينية والسياحية
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنت بعنوان : www.ghaemyeh.com
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الاطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والرد عليها
تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث kiosk، ويب كيوسك Bluetooth، الرسالة القصيرة (SMS)
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس
إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقاتها في أنواع من الlaptop والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛
JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والإنجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهید محمد حسن التوکلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب في طهران ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ - ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ شؤون المستخدمين



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

وللإيصال من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٠٩

